

سلسلة الإدارة

إدارة الأرباح

الدكتور

المليجي عبد الرؤوف صالح أحمد

الدكتور

إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
إدارة الأرباح / إبراهيم جابر السيد أحمد ، المليجي عبد الرؤوف صالح
أحمد . ط1 - دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد
للنشر والتوزيع .

304 ص ؛ 17.5 × 24.5 سم . (سلسلة الإدارة)

تدمك : 7 - 652 - 308 - 977 - 978

1. التسويق . 2. إدارة مبيعات.

2. أحمد ، المليجي عبد الرؤوف صالح (مؤلف مشارك) .

أ - العنوان .

رقم الإيداع : 11329 .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات - ميدان المحطة - بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف - فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725 -

00201285932553

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع

تجزئة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر

هاتف : 24308278 (0) 002013

محمول 661623797 (0) 002013 & 772136377 (0) 002013

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

تحذير:

يحظر النشر أو النسخ أو التصوير أو الاقتباس بأي شكل

من الأشكال إلا بإذن وموافقة خطية من الناشر

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1.	مقدمة	5
2.	الفصل الأول : إدارة الأرباح ومدى جودة المعايير المحاسبية	7
3.	الفصل الثاني : أساليب إدارة الأرباح في الشركات المساهمة	25
4.	الفصل الثالث: التقييم الإداري للأداء التشغيلي بالشركات	53
5.	الفصل الرابع : الممارسة الإبداعية للإدارة في البيئة المصرفية	89
6.	الفصل الخامس : تدقيق الإدارة في البيانات المحاسبية للشركات	127
7.	الفصل السادس : إدارة الأرباح المخططة وانعكاسه على المعايير المحاسبية	157
8.	الفصل السابع : المستوى الربحي لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم	185
9.	الفصل الثامن : استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتحقيق الأرباح المالية	219
10.	المراجع	291

المقدمة

إدارة الأرباح أو Earnings Management هو جزء من المحاسبة الإبداعية أو ما يطلق عليه Creative Accounting ويمكننا تعريف إدارة الأرباح بأنه عمليات التلاعب في النتائج المحاسبية بغرض اختلاق تأثير معدل بخصوص أداء الأعمال التجارية ، فهناك العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها التلاعب بالأرباح منها : (تغيير طريقة الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة - تغيير العمر الافتراضي المستخدم في حساب أهلاك الأصول الثابتة - تغيير تقديرات قيمة الخردة المستخدمة في حساب أهلاك الأصول الثابتة - تغيير أساس احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض - تغيير أساس احتساب مخصص التزامات الضمانات - تقدير نسبة الإلتزام للعقود في نشاط المقاولات - تقدير نسبة الانخفاض في قيمة الأصول) وجميع ما سبق هو عبارة عن صور للأساليب المتبعة في إدارة الأرباح ، وأيضاً هناك أمثلة يمكن أن نضربها خاصة بالتلاعب بالأرباح الغير مسموح به مثل : (الاعتراف بالإيرادات المتحصلة من مبيعات بضائع لم يتم شحنها - عمل فواتير وهمية أو أوامر شراء أو مستندات شحن لتغطية بعض الأنشطة - الاشتغال على بعض البضائع الوهمية ضمن المخزون - هناك بعض الأدلة المتعارف عليها والتي تم استقائها من الدراسات السابقة والتي تساعد على اكتشاف عمليات إدارة الأرباح ومنها - أن الخسائر صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر نادر ، والأرباح صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر شائع - الانخفاضات الصغير في الأرباح تعد أمر نادر ، والزيادات الصغيرة

في الأرباح أمر شائع) وبالتالي فإن التقارير المالية التي يتم الحصول عليها من بعض مكاتب التدقيق وهي في الأساس تنافي الواقع يمكن اكتشافها بسهولة وهناك في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية توجد بعض التقديرات ذات الإجماع Consensus Forecasts والتي تعد مؤشر لأداء الشركات في قطاع معين من الاقتصاد ويسترشد بها ويمكن أن تستخدم كأداة توضح مدى صدق القوائم المالية ، والآن هل ممارسات إدارة الأرباح أمر جيد أم أمر سيئ ؟ تتعدد الآراء بهذا الخصوص حيث أن الآراء تراوحت بين أن إدارة الأرباح تعد من الممارسات السيئة أو أنها من الممارسات الجيدة على حسب شروط هذه الممارسة ، إذا كانت الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح الغرض الأساسي منها هو التوافق مع المعايير الدولية أو المحلية أو مع التشريعات المستحدثة فإن هذا الأمر يعد أمر جيد مع الأخذ في الاعتبار بأن يتم الإفصاح عنه عمليات إدارة الأرباح في القوائم المالية حتى يمكن للمستخدم النهائي للقوائم المالية أن يقيم تأثيرات إدارة الأرباح في حالة أن هذه الممارسات الغرض منها التضليل والغش فإن ممارسة إدارة الأرباح هنا تعد من الممارسات الغير أخلاقية والتي قد تجرمها التشريعات ويعاقب عليها القانون .

الفصل الأول

إدارة الأرباح ومدى جودة المعايير المحاسبية

على الرغم من أن القوائم المالية يتم إعدادها استناداً إلى معايير المحاسبة المالية إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجه نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية ، وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية ، ومن ناحية أخرى المرونة في تأجيل أو تقديم الاعتراف الناتج عن استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي قد ينتج عنه قوائم مالية مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية وينعكس اختيار أي من هذه البدائل بدوره على جوده نتائج القياس المحاسبي ومن ثم جودة الأرباح .

وفى ظل تفويض المساهمين للإدارة لسلطة اتخاذ القرارات يمكن للإدارة من استغلال كل من المرونة والغموض المحيط بالمعايير المحاسبية مما يترتب عليه القيام بالاختيار من بين البدائل المحاسبية الخاصة بالمنشأة ، وقد يتولد لدى المديرين دافعا قويا لاختيار الطرق والبدائل المحاسبية التي من شأنها تعظيم منفعتهم الشخصية الحالية والمستقبلية وذلك من خلال ما يسمى بعملية إدارة الأرباح (*Earning Management*) وهو ما أبرزته نظرية الوكالة من احتمالية وجود تعارض في المصالح مما يترتب عليه من قيام الإدارة لتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى أصحاب المصالح.

مما تقدم يتضح انه في ظل تعدد طرق وبدائل القياس المحاسبي وفى ظل غموض المعايير نجد بأن الإدارة يكون لديها رغبة في الاختيار من بين البدائل المحاسبية مما يعظم منفعتها . أضف إلى ذلك الاضطراب الذي

ساد الأسواق العالمية مؤخراً بسبب إفلاس شركه انرون والشركات الدولية الأخرى إلى إلقاء الضوء على أهميه المحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية كما أصبح المستثمرون يطالبون بإفصاح أكثر شفافية يتيح لهم تقييم الجوانب الاقتصادية للعمليات التي تجريها الشركة بما يمكنهم من تقييم المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم وعندما يدرك السوق أن هناك نقصاً في الشفافية ، فقد يحدث انخفاض في أسعار الأوراق المالية لمثل هذه الشركات وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية الأخيرة إلى ضياع مليارات الدولارات من القيمة الرأسمالية السوقية للأسهم مما أدى إلى فقد الكثير من المستثمرين لمعظم مدخراتهم .

ويرى معظم الأكاديميين والممارسين أن عملية إدارة الأرباح تعتبر داله لجوده المعايير المحاسبية حيث يشبهه (Levitt , 1998) معايير المحاسبة الجيدة بآلة التصوير الجيدة التي ينتج عنها صوراً واضحة ودقيقة في حين أن معايير المحاسبة غير الجيدة فهي تشبه آلة التصوير الرديئة والتي لا يتم الوثوق فيها بسبب ما ينتج عنها من صور رديئة .

وللأسباب السابقة جرى العديد من المحاولات للتقليل من عملية إدارة الأرباح عن طريق وضع معايير محاسبية أكثر إحكاماً ، فعلى سبيل المثال قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB في أواخر عام 2003 بإلغاء بعض البدائل المحاسبية في الكثير من المعايير المحاسبية ، وقد أطلق على هذا الاتجاه مشروعات التحسين *Improvement projects* كما يتم إحكام عملية وضع المعايير المحاسبية بتدنية مجال الحكم المهني بالنسبة للمديرين والمراجعين من خلال وضع متطلبات قياس دقيقة وواقعية أو عن طريق

الاعتماد على معايير محاسبية قائمة على القواعد الأكثر تفصيلا مثل الوضع القائم في الولايات المتحدة التي عادة ما كان ينظر إليها على أن لديها نظاما متقدمة وجيدة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية ، وعلى الرغم من وجود النظام الجيد المتقدم فإن المشاكل قد تحدث بل إنها وقعت بالفعل في صورة الأزمة المالية العالمية في 2008م مما يبرز الحاجة إلى صياغة معايير محاسبية ذات جودة مرتفعة تدعم الشفافية حال إعداد التقارير المالية .

ويعتقد البعض أن المدخل القائم على أساس القواعد مقبولا إذا ما قورن بالمعايير القائمة على أساس المفاهيم فيما يتعلق بالتحكم في عملية إدارة الأرباح رغم أن المعيار الجيد هو الذي من شأنه أن يتيح إمكانية ممارسه الحكم المهني في طرق التسجيل المحاسبية والتقديرات الأخرى لتقديم معلومات نافعة للمستخدمين .

وفي المقابل يرى البعض (Jamal and Tan , 2009) إن الاتجاه نحو تطبيق المعايير القائمة على أساس المبادئ ينتج عنه تحسين في جودة التقارير المالية كما انه يقلل من فرص إدارة الأرباح بشرط أن يكون هناك اتجاه مماثل من قبل المراجعين إلى تبني وتطبيق المدخل القائم على أساس المبادئ في المراجعة .

ويمكن إيجاز مشكلة البحث في الإجابة نظريا على التساؤل البحثي التالي :

1. هل سيؤدي تطبيق المعايير المحاسبية القائمة على أساس القواعد إلي التقليل من ظاهرة إدارة الأرباح والحد من بدائل الاختيار المحاسبي عما لو استخدمت المعايير القائمة على أساس المبادئ في القياس المحاسبي ؟
يهدف البحث بصفة أساسية إلى إلقاء الضوء على اثر تبني المعايير القائمة على أساس المبادئ مقابل المعايير القائمة على أساس القواعد على

كل: جودة ونفعية المعلومات المحاسبية ، ظاهرة إدارة الأرباح إدارة الأرباح والحد من بدائل الاختيار المحاسبي .

إن الهدف من معايير المحاسبة المالية هو اتساق الممارسة المحاسبية بين المحاسبين في بيئة معينة ، وبالتالي فإن صياغة المعايير التي تأخذ الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتتصف بخصائص جيدة سيقود إلى قوائم مالية أكثر شفافية عن المعايير التي تتيح مرونة في الاختيار من بين البدائل خاصة في ظل وجود تعارض في المصالح بين الأطراف أصحاب المصلحة في الشركات .

حيث يعد البحث من البحوث النظرية سينتهج الباحث المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الأدب المحاسبي المتعلق بمشكلة البحث . سيقصر البحث على الاستقراء النظري فقط دون وجود تطبيق عملي وفروض تخضع للاختبار .

سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين :

1. المبحث الأول :

الدراسات التي تناولت المعايير القائمة على أساس المبادئ مقابل المعايير القائمة على أساس القواعد من حيث سهولة التطبيق والقدرة على تفسير الأحداث المستقبلية .

2. المبحث الثاني :

الدراسات التي تناولت وضع المعايير على أساس القواعد مقابل وضع المعايير على أساس المبادئ واثّر ذلك على إدارة الأرباح .

3. المبحث الثالث : مزايا وعيوب كل مدخل

المبحث الأول

الدراسات التي تناولت

المعايير القائمة على أساس المبادئ

مقابل المعايير القائمة على أساس القواعد

باستقراء المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المصرية ترجمة حرفية للمعايير الدولية) نجد بأن تلك المعايير تحتوى على قدر كبير من المرونة من خلال توفير العديد من الاختيارات والبدائل المحاسبية للوحدات الاقتصادية وذلك لإمكانية تطبيقها في مختلف الدول بطريقه أكثر ملائمة واتساقا بسبب التباين في البيئات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين بلدان العالم ، ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية فان تطبيق وممارسه الحكم المهني المتوازن يعتبر من أهم العوامل للوصول إلى القياس المالي المعبر عن الأداء الحقيقي للشركة بحيث انه إذا ما قام كل من معدى القوائم المالية والمراجعين بتطبيق ممارسه الحكم المهني بصورة أكثر الماما بالقواعد المحاسبية واعتمادا على مصطلحات عامه ذات دلالات ثابتة ، فان هذا من شأنه أن يوفر البيئة الملائمة للقياس المالي المعبر عن الأداء الحقيقي للشركة ، بالإضافة إلى الإفصاح الفعال للمعلومات لأصحاب المصالح المختلفة في المنشأة ولكي نصل إلى هذا الحكم المهني المتوازن ينبغي أن يعتمد وضع المعايير المحاسبية على إطار من المفاهيم والتعريفات الاقتصادية الشاملة والتي تتيح للممارس استخدام الحكم المهني لمعالجه الأحداث المحاسبية وفقا للجوهر الإقتصادى لهذه الأحداث ويسمى هذا النوع من المعايير المحاسبية القائمة

على أساس المبادئ (*Principal-based Accounting Standards*) وتتمتع مثل هذه المعايير بقدر عالي من البساطة والوضوح وقلة الاعتماد على الإرشادات اللازمة للتطبيق العلمي لمثل هذه المعايير ، وذلك بخلاف المعايير المحاسبية التي تعتمد على مجموعه من القواعد الأكثر تفصيلا وتحديدًا والتي تعطى شرحا تفصيليا بالإجراءات والخطوات التي يجب أن يتم تطبيقها في معظم الممارسات والتطبيقات العملية لمعالجة الحدث الاقتصادي دون السماح بالخروج عن هذه القواعد (الصرامة في التطبيق) أو وجود أي قدر من الحكم المهني مما يؤدي إلى وجود تعقيد غير ضروري في المعايير المحاسبية وتشجيع هيكله المعاملات المالية والتي لا ينتج عن إتباعها في معظم الأحيان الوصول إلى قوائم مالية صحيحة وذات تمثيل عادل للوضع المالي للمنشأة ويسمى هذا النوع من المعايير المحاسبية بالمعايير المحاسبية القائمة على أساس القواعد (*Rule –Based Accounting Standards*)

وهكذا يمكن النظر إلى عملية وضع المعايير المحاسبية على إنها مدى مستمر أو متواصل يبدأ في احد أطرافه بمجموعه من القواعد المحددة وينتهي في الطرف الآخر بمجموعه من المفاهيم (المبادئ) التي تعتمد على تعريفات اقتصادية عامه في مصطلحاتها ودلالاتها (*Schipper , 2000*) .

وتأسيسا على ما سبق ، فقد أشارت دراسة (*Rogero , 1998*) انه كي يكون المعيار يتصف بخصائص ذات جودة عالية يجب أن يتم وضع المعايير على أساس المفاهيم ، حيث أن المعايير الموضوعة على أساس المفاهيم تكون أسهل في التطبيق والشرح من تلك المعايير الموضوعة على هيئة قائمة افعل ولا تفعل (أساس القواعد) ، ورغم انه لا يوجد معيار

يستطيع التنبؤ بكافة وجميع الأسئلة والأحداث المستقبلية ، نجد إن المعيار الذي يعتمد على مفهوم أو موضوع محدد يمكنه التعامل مع الواقع العملي بصورة سهلة ويسيرة .

كما أشارت دراسة (Guerrera & Norman , 2002) إلى أن المدخل القائم على أساس المفاهيم بالنسبة لوضع المعايير المحاسبية يعتبر أفضل المدخلين بالنسبة لتحقيق أهداف لجنة معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالتسجيل المحاسبي مقارنة بالمدخل القائم على أساس القواعد وذلك على النحو التالي :-

أولاً : أن المدخل القائم على أساس المفاهيم يحقق هدف لجنة معايير المحاسبة المالية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية والذي يتطلب تحسين الفهم العام لكل من طبيعة وأهداف المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية من خلال اعتماده على الإطار المفاهيمي الذي يجب أن يلم به مستخدمو المعلومات المحاسبية حتى يتمكنوا من استخدام تلك المعلومات بالشكل الملائم في عملية اتخاذ القرارات .

ثانياً : أن تحقيق الهدف المشار إليه سابقاً عن طريق الاعتماد على أساس المفاهيم يؤدي إلى اتفاق وتقارب أكثر في عملية وضع المعايير المحاسبية بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وبالتالي إلى وجود توافق دولي في المعايير المحاسبية .

ويعتقد (Herz (Business Week Online, 2002 رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أن تطبيق الحكم المهني وانعكاسه على القوائم المالية سوف يتم تحسينه عن طريق اعتماد المحاسبين على استخدام

أحكامهم المهنية بدلاً من تطبيق القواعد التفصيلية ، كما ويرى Herz أن المعايير القائمة على أساس المفاهيم (المبادئ) سوف ينتج عنه معايير ذات حجم أقل من 12 صفحة بدلاً من بعض المعايير التي يتجاوز حجمها 100 صفحة في ظل القواعد ، وبالتالي تكون هذه المعايير أبسط شكلاً ومضموناً بالإضافة إلى أنه يمكن تطبيقها على مدى أوسع من المعاملات والأحداث المحاسبية . أيضاً أشار HarreyPitt رئيس هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أن المعايير القائمة على أساس القواعد غير مرنة وبالتالي لا كواكب التطورات المستقبلية للأحداث الاقتصادية الأمر الذي ينتج عنه كيان محاسبي لا يمكنه التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية غير الظاهرة والمتوقعة .

وعلى الجانب الأسترالي يرى (Nationwide New , 2002) و David Knott (رئيس هيئة تداول الأوراق المالية والاستثمار الأسترالية أن زيادة تطبيق المعايير المحاسبية القائمة على أساس المفاهيم سوف يعمل على تقليل التلاعبات التي كان يرتبط الكثير منها بتطبيق القواعد المحاسبية . بينما أشارت دراسة (Nelson , 2003) إلى أن الاعتماد على القواعد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة درجة الدقة التي من خلالها يقوم واضعي المعايير بتوصيل متطلباتهم وأهدافهم إلى معدي القوائم المالية إلا أنه في المقابل لاحظ أن الاعتماد على وضع المعايير على أساس القواعد سيؤدي إلى زيادة درجة تعقيد المعايير بجانب هيكله الأحداق الاقتصادية .

كما أشارت دراسة (Schipper , 2003) إلى أن لجنة معايير المحاسبة المالية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية أشارت إلى أنه إذا تم

تطبيق المعايير القائمة على أساس المفاهيم بصورة صحيحة ومناسبة ، فإن هذا من شأنه أن يدعم ويؤيد هدف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وهو تحسين منفعة التسجيل المحاسبي من خلال التركيز على الخصائص الأساسية لكل من الملائمة والمصادقية .

كما تعتقد اللجنة أن تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم سوف يعكس الجوهر الاقتصادي الصحيح للأحداث الاقتصادية ، إلا أن فكرة تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم لن تكون سهلة حيث أنها تتطلب تغييراً جوهرياً في اتجاه جميع الأطراف المهتمة بمعلومات المحاسبة المالية من واضعي المعايير ، هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية SEC ، المستثمرين ، معدي القوائم المالية والمراجعين .

أيضاً دراسة (Kohlbeak & Warfield , 2005) اختبرت مدي تأثير تطبيق أربعة معايير محاسبية تم وضعها على أساس المفاهيم بجانب اتفاقها مع تعريفات الأصول والخصوم طبقاً للإطار الفكري للمحاسبة على جودة المعلومات المحاسبية . وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم وزيادة القدرة التفسيرية والتنبؤية بالأرباح خاصة عند تطبيق معيار مزايا العاملين ، وبالتالي فقد أشارت الدراسة إلي وجود اتساق بين تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم ونفعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المدخل لكل من المحللين الماليين والمستثمرين ويعتبر هذا دليلاً على جدوى تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم كأساس ملائم لوضع المعايير المحاسبية .

كما أوضحت دراسة (Carmona & Trombetta , 2008) أن سبب القبول الواسع لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي يرجع إلى دورها في كل من : تدعيم مهنة المحاسبة ، والتوافق فيما بين البلدان ، ويعزى سبب ذلك إلى أن معايير المحاسبة الدولية اعتمدت على المدخل القائم على أساس المبادئ في وضع المعايير المحاسبية الأمر الذي يزيد من فرص تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل أكثر مرونة في العديد من الدول رغم اختلاف الثقافات والظروف الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن المعايير القائمة على أساس المبادئ تمكن المحاسبين من الاعتماد على كل من الخبرات والخلفيات التعليمية وبرامج التدريب المختلفة وتطبيق ذلك في العديد من المنظمات وشركات المحاسبة . وأخيرا تشير هذه الدراسة إلى أن وضع المعايير الدولية على أساس المفاهيم تعتبر خطوة هامة جداً في عملية التوافق المحاسبي بالرغم من كون الاعتماد على هذا الأساس لا يمكن من خلاله توحيد المقاييس المحاسبية عبر الدول المختلفة .

هذا وقد توصلت دراسة (Tsakumis , et al . 2009) إلى أن معدي القوائم المالية وفقاً للمعايير المعتمدة على أساس القواعد (الصرامة) قليلاً ما يقومون بالتسجيل المالي الدقيق حتى مع وجود لجنة مستقلة للمراجعة ، وبالتالي فقد أيدت الدراسة فكرة الانتقال إلى المدخل القائم على أساس المبادئ سوف يعمل على تقوية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة ، بالإضافة لزيادة الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية .

المبحث الثاني

الدراسات التي تناولت

وضع المعايير على أساس القواعد

مقابل وضع المعايير على أساس المبادئ

واثر ذلك على إدارة الأرباح .

لن يستطرد الباحث في تعريف إدارة الأرباح ، حيث تناولها الأدب المحاسبي باستفاضة ، كما أن البحث العلمي في مرحلة الدكتوراه ليس من الملائم سرد تعاريف متنوعة بل أن الأمر يقتصر على أكثر التعريفات شمولاً مما يتيح للباحث التعمق في أساس المشكلة القائم عليها البحث .

يقصد بإدارة الأرباح الاستخدام المحتمل لإدارة الاستحقاقات *Accrual Management* من قبل الإدارة بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة (Belkaoui , 2004) ، وبالتمعن في هذا التعريف نجد أن الأداة المستخدمة في إدارة الأرباح هو تعتمد الإدارة في استخدام أساس الاستحقاق بالشكل الذي يكفل لها تحقيق مصالح ذاتية وبذلك فقد شمل التعريف جميع الوسائل الممكنة مثل : الاختيار من بين البدائل المحاسبية ، إجراء تقديرات محاسبية وفقاً لرغبات الإدارة ، المرونة في توقيت الاعتراف من حيث التقديم أو التأجيل لبعض بنود المصروفات والإيرادات .

فعلى سبيل المثال بالنسبة لطرق تسعير المخزون السلعي يمكن استخدام أكثر من طريقه لتسعير المنصرف من المخزون ، وبالتالي تتأثر تكلفه المبيعات وتكلفه المخزون آخر المدة وكذلك صافى الأرباح أو الخسائر ، كما أن هناك العديد من الطرق المقبولة للمحاسبة عن إهلاك الأصول الثابتة

وللإدارة مطلق الحرية في اختيار من بينها ، ومن ناحية أخرى تستطيع الإدارة أن تؤثر على توقيت حدوث بعض العمليات مثل تأخير حدوث عملية بيع معينه أو تأجيل مصروف معين أو الإسراع بإنفاق معين قبل ميعاد استحقاقه وبالإضافة إلى ذلك تستطيع الإدارة أن تقوم بتغيير معالجه بعض بنود الإيرادات أو المصروفات مثل معالجه البنود الرأسمالية على إنها إيراديه أو تحويل البنود العادية إلى بنود غير عادية كما يمكن التحكم في توزيع بعض المصروفات بين الفترات المحاسبية وهذا يؤدي إلى اختلاف النتائج والمؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار أن جميع الطرق تتمشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى التعرف على السياسة المحاسبية المتبعة عند إعداد وعرض القوائم المالية

ومن منظور علاقة وضع المعايير وإدارة الأرباح ، فقد استهدفت دراسة (Demski , 2004) الدراسة اختبار مدي جودة المعايير المحاسبية مقاسه بمدي تأثيرها على كلا من إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية من خلال اختبار مدي وجود إدارة للأرباح في مجموعة من الشركات التي تقوم بتطبيق معايير محاسبية تعتمد على أساس القواعد التفصيلية وقد توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على المعايير المحاسبية التي تعتمد على أساس القواعد الأكثر تفصيلاً لتحديد المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية سوف تؤدي إلى التقليل من مجال إدارة للأرباح الحقيقية عند أحكام وضع المعايير المحاسبية .

كما أشارت دراسة (Ewert & Wagenhofer , 2005) إلى أن الاختيار المحاسبي يمكن استخدامه كأداة لإدارة الأرباح ويكون له تكلفته

الخاصة ، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين زيادة تكاليف استخدام البدائل المحاسبية وزيادة تكرار استخدام هذا البديل لإدارة الأرباح . كما أن التقليل من عدد الطرق والبدائل المحاسبية من خلال تحديد قوائم أكثر وضوحاً للمعايير المحاسبية سوف يزيد أيضاً من تكلفة عملية إدارة الأرباح مقارنة بتقليل مستوى إدارة الأرباح ، إلا أنه على الرغم من ذلك نجد أن المستوي الكلي المتوقع لإدارة الأرباح سوف يرتفع وذلك نظراً لوجود نوعين لإدارة الأرباح الأول هو إدارة الأرباح المحاسبية أما الثاني والذي يزداد نتيجة لنقص النوع الأول هو إدارة الأرباح الحقيقية والتي تعتمد على إمكانية التأثير أو التلاعب في التدفقات من خلال توقيت وقوع الأحداث والاعتراف بها .

أيضا استهدفت دراسة (Psaros , 2007) الإجابة على السؤال التالي - هل يؤدي الاعتماد على المعايير القائمة على أساس المفاهيم إلي تحيز في إعداد التقارير المالية في بيئة الأعمال الاسترالية التي بدأت في تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم ؟

وقد قامت هذه الدراسة بالإجابة على هذا التساؤل من خلال تحليل الحكم المهني في عملية إعداد القوائم المالية المجمع لمجموعة من المحاسبين في بعض الشركات الاسترالية المسجلة في البورصة وقد تم الاعتماد في تحليل الحكم المهني على المعيار الاسترالي رقم 1024 والذي يشبه إلي حد كبير المعيار الدولي رقم 27 الخاص بالقوائم المالية المجمع .

وقد أشارت الدراسة في مجملها أنه ليس من الضروري أن يؤدي الاعتماد على المعايير القائمة على أساس المفاهيم إلي تقارير مالية غير عادلة أو متحيزة .

المبحث الثالث

مزايا وعيوب كل مدخل

❖ **المعايير القائمة على أساس القواعد Rule – Based Standard :**

وهي عبارة عن عملية وضع المعايير اعتماداً على مجموعة من القواعد الصارمة والبالغة الحسم التي تعطى شرحاً تفصيلياً بالإجراءات والخطوات التي يجب أن يتم تطبيقها لمعالجة الحدث الاقتصادي دون السماح بالحياد عن هذه القواعد أو وجود أي قدر من الحكم الشخصي والتقدير المهني .

مثال على وضع المعايير على أساس القواعد :

يتم حساب مصروف الإهلاك السنوي لكل الأصول الثابتة بمقدار 10% من التكلفة التاريخية للأصل حتى يتم أهلاك الأصل كلية . وبالنظر إلى هذه القاعدة نجد انه ليس هناك مساحة للحكم الشخصي أو الاختلاف عن مقدار مصروف الإهلاك الذي سوف يتم الاعتراف به .

وبالنظر إلى هذه القاعدة نجد انه ليس هناك مساحة للحكم الشخصي أو الاختلاف عن مقدار مصروف الإهلاك الذي سوف يتم الاعتراف به .

وبالتالي نجد أنه نتيجة تطبيق المعايير على أساس القواعد وجود اتساق وإمكانية للمقارنة بين كل المنشآت وعبر الفترات الزمنية وعلى الرغم من ذلك نجد أن هذه المعايير تفتقر إلى الملائمة نتيجة إلى عدم قدرتها على عرض وتوضيح الجوهر الاقتصادي للأحداث والتي تختلف باختلاف الشركات والأحداث.

❖ المعايير القائمة على أساس المفاهيم

: *Concept – based standard*

عبارة عن عملية وضع المعايير المحاسبية اعتماداً على مجموعة من المفاهيم القائمة على أساس مجموعة من التعريفات الاقتصادية العامة والتي تتيح للممارس استخدام الحكم الشخصي لمعالجة الأحداث الاقتصادية حسب جوهر هذه الأحداث .

مثال على الأساس المفاهيمي لوضع المعايير المحاسبية :

يجب أن يعكس مصروف الإهلاك خلال الفترة المحاسبية مقدار الانخفاض في القيمة الاقتصادية للأصل مع مرور الزمن .

وبالنظر إلى هذا المعيار نجد أن تطبيقه يتطلب الاعتماد على كلاً من الحكم الشخصي والخبرة من قبل المديرين والمراجعين . وبالتالي ربما نتفق على أن مثل هذا النوع من المعايير يعكس جوهر وروح الحدث الاقتصادي إلا أن تطبيقه سوف يكون مكلف جداً بالإضافة إلى أنه سوف يؤدي إلى نتائج لا يمكن مقارنتها عبر المنشأة كما أنها لا تكون متسقة عبر الوقت .

❖ منافع وتكاليف أساس القواعد في مقابل أساس المفاهيم في بناء المعايير المحاسبية :

أولاً : المعايير القائمة على أساس القواعد *Rule Based Standard* :

■ المزايا :

1- زيادة درجة المقارنة عبر الشركات حيث أن هذه النتائج تكون متسقة مع مرور الزمن

2- زيادة درجة التحقق للمراجعين والمشرعين

- 3- التقليل من فرصة إدارة الأرباح عن طريق تقليل الحكم المهني وزيادتها من ناحية أخرى عن طريق هيكله الأحداث.
- 4- تحسين توصيل متطلبات وأهداف واضعي المعايير المحاسبية .
- العيوب :

1. لا تستطيع المعايير التفصيلية أن تقابل تحديات العالم المالي الذي يتسم بالتعقيد والتغيرات السريعة
2. وبالتالي فإن هذا النوع من المعايير يقدم دائماً نموذجاً لتحديد التطابق في الشكل وليس في المضمون أو الجوهر (Finnerty 1988) .
3. بالتالي فإن لجنة معايير المحاسبة المالية ترى انه لا يمكن لأي منظمة تهتم بوضع المعايير أن تتوقع وتقوم بإعطاء قواعد لكل أنواع وأشكال الأحداث المحاسبية المتوقعة .
4. مع مرور الزمن تصبح هذه القواعد التفصيلية غير كاملة وغير صالحة للتطبيق (تتقدم) .
5. تعطي الفرصة للمديرين ذات المصلحة الذاتية للتلاعب في تسجيل النتائج والأحداث بحجة تطبيق هذه القواعد .
6. يكون من الصعب اكتشاف التلاعب في النتائج المالية المدونة من قبل المراجعين عندما يتم الاعتماد على القواعد التفصيلية كأداة للتبرير من قبل المديرين .
7. تفتقر المعايير القائمة على أساس القواعد إلى الملائمة نتيجة لعدم قدرتها على نقل وتمثيل جوهر الأحداث الاقتصادية .
8. إن المعايير المبنية على أساس القواعد أكثر تفصيل وإرشادات مما تربك القارئ على القياس المحاسبي .

ثانياً : المعايير القائمة على أساس المفاهيم :

■ المزايا :

1. تعمل على تحسين الاستفادة (المنفعة) من التسجيل المالي من خلال التركيز على الخصائص الأساسية لكلاً من الملائمة والمصادقية وذلك عن طريق اعتمادها على تطبيق الحكم المهني والخبرة من قبل كلاً من المديرين والمراجعين .
2. يمكن تحقق أهداف لجنة معيار المحاسبة المالية من خلال تطبيق المعايير القائمة على أساس المفاهيم بينما لا يمكن ذلك إذا ما تم تطبيق المعايير على أساس القواعد .
3. يؤدي تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم إلى اتفاق أكثر في علمية وضع المعايير بين كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) الأمر الذي من شأنه تشجيع عملية التوفيق المحاسبي الدولي
4. تتيح تطبيق المعايير القائمة على أساس المفاهيم الفرصة للمحاسبين لاستخدام الحكم المهني مما يؤدي إلى إمكانية التعبير عن الجوهر الاقتصادي للأحداث المحاسبية .
5. تتميز المعايير القائمة على أساس المفاهيم بأنها أكثر بساطة إذا ما قورنت بغيرها.

■ العيوب :

1. ارتفاع تكلفة تطبيق المدخل القائم على أساس المفاهيم .
2. تكون النتائج الناشئة على تطبيق هذا المدخل لا يمكن مقارنتها عبر المنشآت وتكون أيضاً غير متسقة مع مرور الزمن .

وترى لجنة معايير المحاسبة المالية أن مدخل وضع المعايير على أساس المفاهيم يمثل سلاحاً ذو حدين وذلك لأن هذا المدخل يسمح للمديرين باختيار المعالجات المحاسبية التي تعكس فهمهم للإحداث الاقتصادية من جهة، إلا أنه من جهة أخرى يتيح الفرصة للمديرين في تبنى وتطبيق معالجات محاسبية تتوافق مع منفعتهم الذاتية ولا تعكس بصدق الأحداث الاقتصادية ، وبالتالي يمكن القول بأنه لكي يعكس المدخل القائم على أساس المفاهيم الأحداث الاقتصادية بعدالة ومصادقية .

وبالنظر إلى المدخل القائم على أساس المفاهيم بالنسبة لوضع المعايير المحاسبية نجد أن أفضل المدخلين بالنسبة لتحقيق أهداف لجنة معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بالتسجيل الآتي :

أولاً : من المفترض أن يمتلك الأفراد الإطار المفاهيمي بالنسبة للمعلومات المالية حتى يتم استخدام تلك المعلومات بالشكل الملائم في عملية اتخاذ القرارات . وهنا نجد أن المدخل المفاهيمي لوضع المعايير يكون أكثر تماشياً مع تطبيق الإطار المفاهيمي للجنة معايير المحاسبة المالية الأمر الذي من شأنه أن يحسن فهم الأفراد لهذا الإطار وهكذا ، فإن المدخل القائم على أساس المفاهيم يقوم بتلبية هدف *FASB* الذي يتطلب تحسين الفهم العام لكلاً من طبيعة وأغراض المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

ثانياً : إن تحقيق الهدف المشار إليه سابقاً عن طريق الاعتماد على أساس المفاهيم يؤدي إلى اتفاق وتقارب أكثر في عملية وضع المعايير المحاسبية بين كلاً من لجنة معايير المحاسبة المالية *FASB* ولجنة معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) وبالتالي إلى توافق دولي في المعايير المحاسبية .

الفصل الثاني أساليب إدارة الأرباح في الشركات المساهمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وأستراليا العديد من حوادث الفشل المالي لشركات عملاقة أمثال: (Enron, Psrmslsr و Tel and Harris) وغيرها. وقد ربط الباحثون أمثال: (Goncharov,2005) و (Giroux, 2004,p.2)، حدوث هذا الفشل بعدة أسباب على رأسها الممارسات المفرطة لتلك الشركات في مجال إدارة الأرباح مقرونة بسياسة الإهمال الذي مارسته شركات التدقيق في القيام بالعناية المهنية الواجبة لدى فحص حساباتها والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد التواطؤ كما كان الحال مع شركة آرثر أندرسون. وللأرباح المعلنة للشركات المساهمة العامة بما لها من مضمون أو محتوى معلوماتي آثار هامة تنعكس على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات ومن ثم على القرارات الاستثمارية والتمويلية لمن يستخدم تلك البيانات. من هنا فإن أي محاولة تقوم بها إدارة تلك الشركات في إدارة الأرباح سواء بالزيادة أو بالنقص ستؤثر على درجة موثوقية بياناتها المالية المنشورة ومن ثم على الأسعار السوقية لأسهمها المتداولة في البورصة وبالتالي على قيمتها السوقية ذلك على اعتبار أن تلك القيم تمثل في المحصلة النهائية القيم الحالية لأرباحها المتوقعة (Mckee,2005).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل الظروف الاقتصادية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، تعاظمت ظاهرة إدارة الأرباح التي تمارسها الشركات بشكل عام والمساهمة العامة منها بشكل خاص وذلك سعياً منها لتحسين ربحيتها ووضعها المالي الذي تُعكسه بياناتها المالية المنشورة. وتلجأ الإدارات التنفيذية في تلك الشركات إلى هذه الممارسات إما لإرضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي أو لتلافي عملية التصفية الإجبارية التي تهددها بسبب التدني الكبير والمستمر في أرباحها التشغيلية، أو لتحقيق أغراض خاصة بها.

من هنا تأتي هذه الدراسة لبحث وتحليل أبعاد هذه الظاهرة والوقوف على مدى تفشيها من جهة ثم بعد ذلك لتقليل مسبباتها من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة للأسئلة الثلاثة التالية:

الأول: هل تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة؟

الثاني: وإذا كانت هذه الممارسة تتم فعلاً، ما مدى تأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات التي تمارسها؟

الثالث: ما الوسائل اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة فيما يلي:

- 1- تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح والتعرف على الأساليب التي تتبعها في هذا المجال.

- 2- تحديد مدى انعكاسات ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح على موثوقية بياناتها المالية المنشورة .
- 3- استكشاف الوسائل المناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة في تلك الشركات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الوقت الذي تعاني منه الكثير من الشركات المساهمة العامة الأردنية من تبعات وتداعيات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من خسائر تشغيلية مُتلاحقة تهدد استمرارية الكثير منها وتعرضها للتصفية الاختيارية أو الإجبارية وتتجلى تلك الآثار والتداعيات أيضاً بانعكاساتها على الأسعار السوقية لأسهم الكثير من تلك الشركات والتي هبطت إلى ما دون قيمها الاسمية. ذلك ما جعل الإدارات التنفيذية منها تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح وإلى حد وصل لدى البعض منها إلى ممارسة الغش والاحتيال، أو تجميل صورتها أمام الهيئات العامة للمساهمين من جهة وللحد من الهبوط المتسارع في أسعار أسهمها من الجهة الأخرى . من هنا تتبع أهمية الدراسة وبالنتائج التي ستكشف عنها من كونها ستوفر للمساهمين وللأطراف الأخرى ذات المصالح بما فيها جهات الرقابة والإشراف مؤشرات عن مدى نقشي ظاهرة إدارة الأرباح وعن مدى أثارها على موثوقية البيانات المنشورة التي تصدرها الشركات التي تمارس فيها.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي القائم على استخلاص النتائج المستهدفة من خلال استكشاف آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة

الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة لأرباح وكذلك عن مدى انعكاساتها على موثوقية البيانات المالية التي تنشرها تلك الشركات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة الأردنية وبالبيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات، وقد شملت عينة الدراسة ثلاث فئات: (الوسطاء الماليون في البورصة وضباط الائتمان في البنوك التجارية والمدققون الخارجيون) وقد تم اختيار هذه الفئات باعتبارها الأكثر اطلاعا وفهماً للممارسات التي تقوم بها مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال إدارة الأرباح ذلك ما يجعلها الأكثر قدرة على إجابة الأسئلة المطروحة في أداة الدراسة وهي الاستبانة الموزعة عليهم من أجل جمع المعلومات اللازمة للدراسة.

وقد تضمنت هذه الإستبانة ثلاثة أسئلة تغطي المحاور الرئيسة الثلاثة للدراسة على النحو التالي:
السؤال الأول:

بفقراته الست أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الأرباح.
السؤال الثاني:

بفقراته الست أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى الآثار التي تنعكس على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات التي تمارس فيها إدارة الأرباح.
السؤال الثالث:

بفقراته السبع أجابت فيه عينة الدراسة عن مدى اقتناعها بوجود وسائل مناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

والجدول التالي يوضح الفئات الثلاث وكذلك عدد الاستبيانات الموزعة عليهم والمستردة منهم.

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة على فئات الثلاث

#	الفئة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	%
1	الوسطاء الماليون	50	42	84
2	ضباط الائتمان	30	23	77
3	المدققون الخارجيون	20	17	85
	المجموع	100	82	82

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة والأسئلة الثلاثة المتفرعة عنها تقوم الدراسة على الفرضيات الثلاث التالية.

الفرضية الأولى Ho1

لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة الأردنية العامة إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة.

الفرضية الثانية Ho2

لا تؤثر الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في مجال إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات.

الفرضية الثالثة Ho3

لا ترى الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة وجود وسائل تكفل الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لإدارة الأرباح تعريفات متعددة يتداولها الأكاديميون والمهنيون، فمثلاً عرفها (Schipper,1989) بأنها تدخل مقصود تمارسه الإدارة لدى إعداد التقارير الخارجية التي تصدرها الشركة من أجل تحقيق مكاسب خاصة لمصلحتها. أما (Healy & Wahlen,1999) فقد ربط إدارة الأرباح باستخدام المديرين التنفيذيين لتقديراتهم الشخصية لدى إعداد القوائم المالية المنشورة من أجل تضليل مستخدمي تلك القوائم أو بقصد التأثير على مستوى انجازات الشركات التي يديرونها لأغراض تخدم العلاقة التعاقدية فيما بينهم وبين الملاك التي تنشأ في نطاق المفاهيم التي تقوم عليها نظرية الوكالة.

ومع أن معظم الباحثين ينحون إلى إضفاء السمة السلبية على إدارة الأرباح إلا أن البعض منهم مثل (Mckee,2005, p.82) اتخذ موقفاً معاكساً حين وصفها بأنها إجراءات معقولة ومقبولة من الناحية القانونية يقصد بها إذا ما مورست مثلاً ضمن أسلوب تمهيد الدخل تحقيق عنصر الثبات النسبي للأرباح الذي يجعلها قابلة للتنبؤ. أما (Ronen & Yaaris, 2008, p.114) فقد اتخذوا موقفاً وسطاً بين الرأيين السابقين إذ يريا بأن الأثر الذي ينشأ عن إدارة الأرباح يمكن أن يكون مفيداً إذا ما نظر إليها باعتبارها توفر للملاك وغيرهم من أصحاب المصالح مؤشراً عن أداء الشركة في الأجل الطويل حتى لو اخفت عنهم أداؤها الحقيقي في الأجل القصير، لكن (Giroux, 2004, p.2) ربط الآثار التي تترتب على إدارة الأرباح بطبيعة الإجراءات التي تمارس في هذا المجال وبذلك يمكن أن تتراوح هذه الآثار بين أن تكون معقولة ومقبولة أحياناً لتصل إلى مستوى الغش أو الاحتيال في أحيان أخرى.

وتتعدد الأساليب والإجراءات التي تطبقها الإدارة في سياق ممارساتها لإدارة الأرباح. ويمكن حصر أهم تلك الأساليب والإجراءات فيما يلي:

1. أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها وهي أكثر الأساليب شيوعاً إذ يؤثر ذلك على توقيت وقيم الإيرادات والمصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية وبالتالي على أرباح تلك الفترة ، ومن الأمثلة على ذلك اختيار طريقة بعينها من طرق تقييم المخزون، أو طريقة بعينها من طرق الاستهلاك وذلك في إطار ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية (مطر، 2010).

2. إجراءات محاسبة الاستحقاق، أي الأسس والمعايير المطبقة في قياس الربح بموجب أساس الاستحقاق مقارنة بتلك المطبقة في قياسه بموجب الأساس النقدي. إذ مع القبول التام لأساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات إلا أن ذلك لا يحول دون إساءة استخدام هذا الأساس من قبل بعض المديرين التنفيذيين بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة وذلك من خلال الأسس المتبعة في تقييم المخزون السلعي، أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها أو في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (IASB, 2006) .

لذا وبقصد تخفيض الآثار التي تنعكس على الأرباح بفعل الممارسة غير السليمة لمحاسبة الاستحقاق كان (De Angelo, 1986) قد طور نموذجاً المعروف في هذا المجال والممثل بالمعادلة التالية:

$$Act = NPAT_t - CFO_t$$

بحيث:

- **Act**: ذلك الجزء من الربح المحقق في الفترة (t) بسبب أساليب الاستحقاق.
- **NAPT_t**: صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضريبة والفوائد للفترة (t).
- **CFO_t**: التدفق النقدي التشغيلي للفترة (t).

3. تمهيد الدخل (Income Smoothing) والذي عرفه (Copeland,1968)

بأنه عبارة عن محاولة تقوم بها الإدارة لنقل جزء من الربح المحقق في سنة أرباحها مرتفعة إلى سنة أخرى أرباحها منخفضة وذلك سعياً منها إلى تخفيض حدة التقلبات الكبيرة في رقم الربح الدوري ويمكن ممارسة هذه السياسة عن طريق الإجراءات المتعارف عليها في محاسبة الاستحقاق.

أما (العبد الله والحسناوي، 2006) فقد عرّفا تمهيد الدخل بأنه استخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض المصروفات من خلال الرسملة مثل: مصاريف البحث والتطوير والإعلان، ومصاريف التدريب. أو من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بين بنود عادية أو غير عادية.

ومن الإجراءات الحديثة المتعارف عليها لإدارة الأرباح ما كشفت عنه دراسة (Anandarajan & Mccarthy,2007) من أن الكثير من الشركات تستخدم محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، بينما كشفت دراسة (Pincus,M.& rajagopal,2002) عن أن البنوك التجارية الاسترالية تستخدم الاحتياطات التي تكونها لخسائر القروض المتعددة كأداة من أدوات إدارة الأرباح وذلك من خلال ما يعرف بأسلوب (Cookie Jar Reserves).

4. أسلوب تنظيف الدفاتر عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية (Big Bath- Write off) وتلجأ الإدارة إلى مثل هذا الأسلوب في حالات إعادة التنظيم Reorganization التي تتطلب بيع إحدى شركاتها التابعة أو إحدى وحداتها الإنتاجية الهامة، أو لدى إعادة هيكلة الأنشطة أو إعادة جدولة الديون أو لدى احتساب قيمة تدني الأصول، ووفقاً لـ (Mckee,2005) تلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات عندما تستلم إدارة الشركة مهماتها من إدارة سابقة وذلك بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة لتجني هي أثارها الايجابية في الفترة اللاحقة ذلك لان هذه الإجراءات تنعكس أثارها في بداية الأمر سلبي على السعر السوقي لسهم الشركة لتظهر أثارها الايجابية في الأجل الطويل بعد أن يعود سعر السهم إلى الارتفاع مرة أخرى.

5. الإدارة الحقيقية للأنشطة Real Activities Management ، وإدارة الأرباح وفق هذا الأسلوب تختلف عنها وفق الأساليب السابقة. إذ تمارس الإدارة هنا عملية إدارة أرباح حقيقية من خلال قرارات تشغيلية فعلية وليس من خلال السياسات المحاسبية أو من خلال إجراءات محاسبية الاستحقاق أنه الذكر. ومن الأساليب التي تتبع في هذا السياق حسب (Roy chowdhury,2006, pp:335-370) الخصومات الممنوحة للعملاء سواء عند البيع أو بقصد تعجيل الدفع، أو بتخفيض الأعباء الإضافية أو بتغيير مواعيد شحن البضاعة، أو برسلة تكاليف البحث والتطوير، ويرى (Graham & Raigobal,2005) بان ممارسة

الأنشطة الحقيقية تلك خلال الفترة الجارية قد تؤثر على تدفقاتها النقدية في الفترة اللاحقة ومن ثم قد يكون لها في حال المبالغة بممارستها آثار سلبية تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة.

6. القيام بعمليات وهمية تدخل في نطاق عملية الغش والاحتيال (Fraud & Manipulation) وذلك من خلال التلاعب بأرقام الحسابات بقصد تحقيق أغراض خاصة تسعى إليها الإدارة ويعتبر هذا الإجراء الأكثر خطراً من بين جميع الممارسات السابقة لإدارة الأرباح. (Perols & Lougee, 2011).

وفي سياق شرح أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها من ممارسة إدارة الأرباح يقدم الباحثون عدة أسباب، إذ يرى (Aya & Sunder, 2003)، مثلاً بأن المديرين التنفيذيين يلجأون إلى ذلك لمقابلة توقعات المساهمين والمحللين الماليين عن أداء الشركة وذلك من أجل تعظيم سعر سهمها السوقي ومن ثم تعظيم المكافآت التي يحصلون عليها. فيما يرى (Athanhaskon & Walker, 2009) بأن الإدارة تستخدم إدارة الأرباح كوسيلة لإبلاغ مستخدمي البيانات المالية المنشورة بتوقعاتها الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتي على ضوءها يتم تحديد القيمة السوقية المتوقعة للشركة. وفيما يرى (Makee, 2005, p.212) أن الإدارة بممارستها لتمهيد الدخل تسعى إلى تقليص حجم التقلبات التي تحدث في الربح الدوري من أجل تقليص عنصر المخاطرة المحيط بفرص تحقيق تلك الأرباح في المستقبل وبما يوفر لأرباح الشركة سمة الاستمرارية التي تنعكس بالإيجاب على جودة تلك الأرباح ومن ثم على سعر سهمها في السوق المالي

ويرى (أبو عجيلة وعماد، 2007) و(مرعي، 2002) و (Reitenga و (Anony, M. 2007, P.90) و (Tearny, 2003) بأن ممارسة المديرين التنفيذيين لإدارة الأرباح تتم في نطاق سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية وذلك في نطاق علاقة الوكالة التي تنشأ بينهم وبين ملاك الشركة والتي بموجبها يتم تضمين عقودهم شروطاً تربط المزايا العينية والمادية التي يحصلون عليها بأداء الشركة. من هنا وبقصد تحقيق التحسين المستهدف في هذا الأداء يمارسون إدارة الأرباح من أجل الوصول بالربح الدفئري إلى الربح المستهدف في الظروف التي تستدعي ذلك مثل زيادة العمولة السنوية التي يتقاضونها أو تعظيم قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لهم عند انتهاء أو إنهاء عقودهم مع الشركة أو حتى في الحالات التي يطمحون فيها إلى اكتساب العضوية في مجلس الإدارة.

وبصدد الضوابط المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح وتلافي أثارها السلبية على البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة يقدم الباحثون أمثلة على تلك الضوابط. من هؤلاء على سبيل المثال (بافير، 2008)، (Abed & Swaidan, 2012)، (Peasnell, et al, 2005)، الذين يرون بأن تفعيل نظام الحاكمية في تلك الشركات وبما تتضمنه تلك النظم من قواعد وشروط تدعم دور الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة وكذلك دور لجان التدقيق توفر بيئة مناسبة للحد من الممارسات المبالغ فيها في إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين. أما (مطر ونور، 2007) و(أبو عجيلة، 2007) و(Chen, et al, 2011) فيرون بأن مدققي الحسابات الخارجين يجب أن يتحملوا دوراً هاماً في هذا المجال وذلك من خلال مراعاتهم لسلوكيات وأخلاقيات المهنة وكذلك تطبيق المعايير الخاصة بجودة

التدقيق الكفيلة بالكشف عن أحداث الغش والاحتيال التي قد يمارسها بعض المديرين التنفيذيين مع التأكد من تطبيق الجزاءات الرادعة على المدقق الذي لا يبذل العناية المهنية الواجبة للكشف عن تلك الأحداث.

لكن (Rahmwati & Purti, 2011) ركز على ضرورة تنمية الحس الاجتماعي لدى المديرين التنفيذيين في الشركات وذلك من خلال الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركة بما فيها من قيم وأخلاقيات تنمي لدى هؤلاء المديرين سمات الصدق والعدالة على حساب الإفراط في الحرص على تعظيم المصالح الذاتية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

في تحليل بيانات الدراسة تم استخدام مؤشرات وأساليب الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والنسب المئوية)، بينما تم اختيار فرضياتها بموجب اختبار T للعينات الواحدة وتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار Scheffee . وبقصد تصنيف مستوى التأثير الذي أبدته عينة الدراسة للفقرات المشمولة استخدم الباحثون مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات: $\text{المدى} = 5/1 - 5 = 0.80$.

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها:

1- تم تحليل البيانات الخاصة بالخواص الديموغرافية لعينة البحث باستخدام مؤشرات الإحصاء الوصفي (التكرارات، والنسب المئوية) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

المتغير	الفئات	العدد	%
<u>طبيعة العمل</u>	وسيط مالي	42	51
	ضابط انتمان	23	28
	مدقق خارجي	17	21
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>
<u>المؤهل العلمي</u>	دكتوراه	2	2
	ماجستير	18	22
	بكالوريوس	53	65
	ثانوية عامة	9	11
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>
<u>الخبرة</u>	1 - 5 سنوات	12	15
	5 - 10 سنوات	30	36
	10 - 20 سنة	35	43
	20 سنة وأكثر	5	6
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>
<u>التخصص</u>	محاسبة	40	49
	تمويل	14	17
	إدارة أعمال	15	18
	أخرى	13	16
	<u>المجموع</u>	<u>82</u>	<u>100</u>

يشير التحليل الإحصائي لبيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- إن جميع أفراد العينة وبنسبة 100% هم من الوسطاء الماليين وضباط ائتمان والمدققين الخارجيين.

2- أن 89% منهم مؤهلون تأهيلاً جامعياً، كما أن 84% هم من تخصصات تعالج في خططها الدراسية موضوع البحث وهو إدارة الأرباح .

3- أن 85% منهم لديهم خبرة مهنية في الوظائف التي يمارسونها تزيد عن خمس سنوات تجعلهم على دراية بالأساليب التي تستخدمها مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، ومن ثم يدركون آثارها وانعكاساتها على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات.

لذا وبناء على المؤشرات المشار إليها أعلاه يمكن الاستنتاج بأن أفراد العينة هم في المجمل يدركون أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية.

أما في تحليل البيانات المستخلصة من إجابات أفراد العينة على الأسئلة الثلاثة المطروحة في الاستبانة الموزعة عليهم، ومن ثم بعد ذلك في اختبار الفرضيات الثلاث ذات العلاقة، فبالإضافة إلى مؤشرات الإحصاء الوصفي، ثم استخدام كل من اختبار T للعينة الواحدة One-Sample T Test ، وتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار Scheffé.

وبقصد تصنيف مستوى التأثير الذي أبدته عينة الدراسة للفقرات المشمولة استخدم الباحثون مقياساً للمدى (Range) قدره (0.80) تم احتسابه على النحو التالي بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات:

المدى = $5 - 1/5 = 0.80$). وبناءً لذلك تم تصنيف مستوى التأييد على النحو التالي:

- 4.20 وأكثر مرتفع جداً
- 4.20 – 3.40 مرتفع
- 3.4 – 2.60 متوسط
- 2.60 – 1.80 منخفض
- أقل من 1.80 منخفض جداً

بخصوص السؤال الأول والمقصود به استكشاف مدى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الإرباح تم استخدام أساليب التحليل الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) وذلك بالإضافة إلى اختبار (T) للعينة الواحدة فكانت النتائج الموضحة في الجداول التالية:

جدول (3) مدى ممارسة الإدارة في

الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب وإجراءات إدارة الإرباح.

٢	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1.	المحاسبة الإبداعية Creative Accounting أي الخيار من بين السياسات المحاسبية	3.7	0.67	مرتفع	3.9	0.72	مرتفع	4.1	.54	مرتفع	3.9	.73	مرتفع
2.	إجراء محاسبية الاستحقاق Accruals	3.8	0.72	مرتفع	3.6	0.84	مرتفع	4.5	.62	مرتفع	4	.51	مرتفع
3.	تمهيد الدخل Income Smoothing	4.2	0.45	مرتفع	2.8	0.46	متوسط	4.2	.61	مرتفع	3.7	.83	مرتفع
4.	تكوين الاحتياطات السرية Cookie jar Reserves	2.8	0.64	متوسط	3.8	0.57	مرتفع	3.5	.54	مرتفع	3.4	.72	متوسط
5.	الإفراط بالاعتراف بالخسائر الدفترية بقصد تنظيف الدفاتر Big Bath-write off	2.3	0.76	منخفض	2.7	0.52	متوسط	2.7	.52	متوسط	2.6	.61	منخفض
6.	القيام بعمليات مالية وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال Fraud & Manipulation	3.1	0.83	متوسط	3.4	0.67	متوسط	3.9	.41	مرتفع	3.5	.84	مرتفع
	الوسط الحسابي العام	3.3	0.65	متوسط	3.4	0.71	متوسط	3.8	.52	مرتفع	3.5	.92	مرتفع

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول أعلاه والمستخلصة من إجابات عينة الدراسة بفئاتها الثلاث على الأسئلة المطروحة عليهم في السؤال الأول من الاستبانة بفقراته الست يتضح ما يلي:

1- عند اخذ العينة بفئاتها الثلاث معا وكوحدة واحدة ترى العينة بأن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة وبشكل عام بمستوى مرتفع بوسط حسابي (3.5) لكن لدى أخذ تلك الأساليب والإجراءات فرادى أي كل منها على حدة يتفاوت مستوى هذه الممارسة بين مرتفع إلى منخفض وكانت الممارسة الأكثر شيوعا من وجهة نظرهم هي الفقرة رقم (2) المتعلقة بإجراءات محاسبة الاستحقاق ووسطها الحسابي (4) أما الأقل شيوعا وبمستوى منخفض فكانت الفقرة رقم (5) المتعلقة باستخدام أساليب Big Bath وبوسط حسابي (2.6).

2- لكن لدى اخذ آراء الفئات فرادى أي كل فئة على حدة ، تتفاوت هذه الآراء. إذ أن فئة المدققين الخارجيين هي الأكثر شعورا بأن الإدارة تمارس تلك الأساليب والإجراءات وبوسط حسابي (3.8) ومستوى مرتفع وذلك بالمقارنة مع الفئتين الآخرين أي الوسطاء الماليين وضباط الائتمان إذ يريا بأن مستوى ممارسة تلك الأساليب والإجراءات متوسط وبوسطين حسابيين (3.3، 3.4) على التوالي.

3- كما يلاحظ أيضا وجود تفاوت في تقدير ممارسة تلك الأساليب والإجراءات على مستوى الفئة الواحدة. فبالنسبة لفئة الوسطاء الماليين مثلا جاءت أساليب وإجراءات تمهيد الدخل في المرتبة الأولى وبوسط حسابي (4.2)، لكن فئة ضباط الائتمان وضعت في المرتبة الأولى

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية، وبوسط حسابي (3.9). أما فئة المدققين الخارجيين فتري بأن أكثر الممارسات في مجال إدارة الأرباح تقع في نطاق إجراءات محاسبة الاستحقاق وبوسط حسابي (4.5).

4- أن مطالعة الأرقام الخاصة بالانحرافات المعيارية على مستوى الفئات كل على حدة يشير إلى اتساق نسبي بين أراء الفئة الواحدة. لكن لدى مطالعة تلك الأرقام على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة يلاحظ وجود تفاوت فيما بينها. ويمكن تفسير ذلك باختلاف رأي فئة المدققين الخارجيين عن رأي كل من الفئتين الأخريين حول مجمل الفقرات المشمولة في الجدول.

بعد ذلك ومن أجل تأكيد صحة النتائج المستخلصة من بيانات الجدول (3) انف الذكر، قام الباحثون باستخدام اختبار (T) وبمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) وذلك من أجل فحص الفرضية الأولى HO1 التي تنص على: "لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات إدارة الأرباح" وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

جدول (4)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الأولى (HO1)

الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
الوسطاء الماليون	3.3	0.65	18.21	0.000	رفض
ضباط الائتمان	3.4	0.71	16.35	0.01	رفض
المدققون الخارجيون	3.8	0.52	7.34	0.000	رفض
العينة جميعها كوحدة واحدة	3.5	0.92	12.71	0.03	رفض

فباستخدام قاعدة القرار الخاصة بالاختبار (T) للعينة الواحدة وهي :
 " ترفض الفرضية الصفرية (HO) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت
 sig(الدالة) اصغر أو تساوي مستوى المعنوية الذي اجري بناء عليه
 الاختبار وهو (0.05) يلاحظ بأن قيم (sig) بالنسبة لكل فئة من الفئات الثلاث
 على حدة ،ثم بالنسبة للعينة جميعها كوحدة اصغر من (0.05) ذلك ما يوجب
 رفض الفرضية الأولى HO1 وقبول الفرضية البديلة (Ha1) وهذا يعني أن
 العينة جميعها كوحدة واحدة وكذلك كل فئة من فئاتها الثلاثة فرادى تعترف
 بأن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح
 بأساليبها وإجراءاتها المتعددة ولو بنسب متفاوتة . ذلك ما يؤكد صحة النتائج
 التي كشف عنها تحليل بيانات الجدول السابق رقم (3).

بعد ذلك واستكمالا لعملية التحقق من مدلول ما كشف عنه ذلك الجدول
 استخدم الباحثون اختبار (Scheffee) لتفسير التفاوت بين وجهة النظر التي
 أبدتها فئة المدققين الخارجيين ووجهة النظر التي أبدتها فئتا الوسطاء الماليين
 وضباط الائتمان فكانت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول(5)

اختبار Scheffee للمقارنات البعدية

الفئة	الوسط الحسابي	الوسطاء الماليين	ضباط الائتمان	المدققون الخارجيون
		3.3	3.4	3.8
الوسطاء الماليين	3.3		*0.10	* 0.50
ضباط الائتمان	3.4			*0.40
المدققون الخارجيون	3.8			—

إذ تفسر نتائج الاختبار في الجدول أعلاه أسباب التفاوت بفرق ذا دلالة بين الوسط الحسابي لآراء المدققين الخارجيين من جهة وآراء كل من الوسطاء الماليين وضباط الائتمان من جهة وبفرق مرتفع نسبياً قدره (0.40، 0.50) على التوالي .

كما يوجد فرق ضعيف نسبياً بلا دلالة لصالح ضباط الائتمان من جهة والوسطاء الماليين من جهة أخرى قدره (0.10).

ومن أجل الإجابة على السؤال الثاني المتفرع عن مشكلة الدراسة واختبار الفرضية الثانية HO2 المرتبطة به تم تحليل إجابات أفراد العينة على الفقرات المطروحة في السؤال الثاني من أسئلة الاستبانة فكانت النتائج الموضحة في الجداول التالية :

جدول(6)

تقييم عينة الدراسة لأثار ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية على موثوقية بياناتها المالية المنشورة

م	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
1.	المحاسبة الإبداعية Creative Accounting	3.2	.54	متوسط	3.3	.46	متوسط	3.6	.53	مرتفع	3.4	.47	متوسط
2.	إجراء محاسبة الاستحقاق Accruals	2.7	.53	متوسط	3.2	.56	متوسط	3.4	.47	متوسط	3.1	.52	متوسط
3.	تمهيد الدخل Income Smoothing	3.3	.42	متوسط	3.5	.54	مرتفع	3.4	.67	متوسط	3.4	.43	متوسط

م	أساليب وإجراءات إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيون			العينة جميعها كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التأثير
4.	تكوين الاحتياطات السرية Cookie jar Reserves	3.8	.62	رقعة	3.9	.54	رقعة	3.9	.53	رقعة	3.9	.56	رقعة
5.	الإفراط بالاعتراف بالخسائر الدفترية بفصد تنظيف الدفاتر Big Bath-write off	4.1	.53	رقعة	3.9	.47	رقعة	4.2	.56	رقعة	4.1	.71	رقعة
6.	القيام بعمليات مالية وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال Fraud & Manipulation	4.5	.46	رقعة	4.6	.63	رقعة	4.8	.57	رقعة	4.6	.56	رقعة
	الوسط الحسابي العام	3.6	.57	رقعة	3.7	.62	رقعة	3.9	.51	رقعة	3.7	.43	رقعة

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى ما يلي:

1- ترى العينة جميعها كوحدة واحدة بأن ممارسة إدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة تترك أثارا مرتفعة وبوسط حسابي (3.7) على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية.

لكن لدى دراسة اثر كل أسلوب من تلك الأساليب على حدة يلاحظ بأن هذا الأثر يتراوح بين (مرتفع جداً) وبوسط حسابي (4.7) للفقرة رقم (6) ذات الصلة بالعمليات المالية الوهمية والتي تدخل في نطاق الغش والاحتيال ومرتفع لل فقرات ذات الأرقام (4,5) ومتوسط لل فقرات (3,2,1) ذات الصلة بإجراءات محاسبة الاستحقاق، وأسلوب تمهيد الدخل.

2- ولدى مطالعة رأي كل فئة من الفئات الثلاث على حدة يلاحظ بأن الأكثر تقديراً لهذا الأثر هي فئة مدقي الحسابات الخارجيين بوسط حسابي (3.9) يليها في ذلك فئة ضباط الائتمان بوسط حسابي (3.7) ثم بعد ذلك فئة الوسطاء الماليين بوسط حسابي (3.6).

3- كذلك وعلى مستوى كل فئة منها على حدة يلاحظ اختلاف تقديرها للأثر الذي يترتب على استخدام كل أسلوب من أساليب إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المالية المنشورة.

فمثلاً اتفقت الفئات الثلاث معاً على اعتبار أن الأكثر إضراراً بموثوقية البيانات المالية المنشورة هي الفقرة رقم (6) وبمستوى (مرتفع جداً) يليها في ذلك الفقرة رقم (5) بالنسبة للفئات الثلاث أيضاً وبمستوى (مرتفع) وكذلك الفقرة رقم (4) وبمستوى (مرتفع) فيما اتفقت أيضاً على تقييم أثر تلك الأساليب وبمستوى (متوسط) للفقرتين (1,2). لكنها اختلفت في تقييم أثر الفقرة رقم (3).

4- يتأكد الاتساق في آراء الفئات الثلاث حيال الآثار التي تنعكس على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية والذي تمثل في اتفاق هذه الآراء حول مستوى تأثير خمسة أساليب لإدارة الأرباح هي (1,2,4,5,6) من خلال تفحص أرقام الانحرافات المعيارية سواء على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة أو حتى على مستوى كل فئة من تلك الفئات على انفراد.

جدول(7)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الثانية (HO2)

#	الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
1	الوسطاء الماليون	3.6	0.57	15.25	0.02	رفض
2	ضباط الائتمان	3.7	0.62	9.17	0.000	رفض
3	المدققون الخارجيون	3.9	0.51	11.4	0.000	رفض
	العينة جميعها كوحدة واحدة	3.7	0.43	7.18	0.01	رفض

توضح بيانات الجدول أعلاه بأن قيم الدلالة (sig) سواء بالنسبة لكل فئة على حدة أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة اقل من (0.05). ذلك ما يوجب رفض الفرضية الثانية HO2 وقبول الفرضية البديلة Ha2. مما يعني أن الفئات الثلاث كل على حدة وكذلك جميعها كوحدة واحدة تعترف بان ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح بأساليبها وإجراءاتها المتعددة تؤثر على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات.

أما للوقوف على آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الوسائل المناسبة للحد من الممارسات الشائعة في إدارة الأرباح، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المطروحة بهذا الشأن في السؤال الثالث من الاستبانة فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول(8)

الوسائل التي تراها عينة الدراسة مناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح
في الشركات المساهمة العامة الأردنية

الوسائل المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيين			العينة جميعها كوحدة واحدة		
	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	المعياري	الأهمية النسبية
1. تفعيل قواعد نظم الحوكمة المؤسسية التي تحد من هيمنة المديرين التنفيذيين في الشركات	4.8	.57	هام جدا	4.4	.46	هام جدا	4.5	.63	هام جدا	4.6	.61	هام جدا
2. توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية مدقق الحسابات الخارجي	4.4	.63	هام جدا	3.8	.74	هام	4.7	.62	هام جدا	4.3	.72	هام جدا
3. تحسين جودة أعمال التدقيق	4.2	.57	هام	4.3	.63	هام جدا	4.5	.64	هام جدا	4.4	.57	هام جدا
4. تدعيم الدور الرقابي للجان التدقيق في الشركات	4.5	.46	هام جدا	3.8	.51	هام	4.1	.42	هام	4.1	.43	هام
5. تطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون الإدارة الضارة للأرباح	4.7	.72	هام جدا	4.6	.63	هام جدا	4.2	.64	هام	4.5	.61	هام جدا

الوسائل المناسبة للحد من ممارسة إدارة الأرباح	الوسطاء الماليون			ضباط الائتمان			المدققون الخارجيين			العينة جميعها كوحدة واحدة		
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
6. تطبيق الجزاءات الرادعة على مدققي الحسابات الخارجيين المهملين في الكشف عن الإدارة الضارة للأرباح	4.3	.57	هام جدا	4.5	.52	هام جدا	4.1	.61	هام	4.3	.66	هام جدا
7. عدم تضمين عقود المديرين التنفيذيين التتبعين أي شروط تربط عمولاتهم ومكافآتهم بالربح الدوري	3.6	0.54	هام	3.8	.52	هام	3.9	.49	هام	3.8	.51	هام
الوسط الحسابي العام	4.4	0.66	هام جدا	4.2	.65	هام	4.3	.53	هام	4.3	.62	هام

تشير بيانات الجدول أعلاه والمستخلصة من إجابات عينة الدراسة على السؤال الثالث المطروح عليهم في الاستبانة عن الوسائل التي يرون ملاءمتها للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العامة الأردنية إلى ما يلي:

1- اتفقت الفئات الثلاث المشمولة في العينة كوحدة واحدة على أن الوسائل المطروحة جميعها كوحدة واحدة أيضا هامة جداً وبوسط حسابي قدره (4.3).

وقد وصفت الفقرات ذات الأرقام (5,6, 3,2,1) بأنها هامة جداً،
والفقرات ذات الأرقام (7,4) بأنها هامة.

كما يلاحظ بأن الوسيلة الأكثر أهمية في نظر العينة كانت تفعيل قواعد
ونظم قواعد الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بوسط
حسابي (4.6) .

2- إن فئة الوسطاء الماليين كانت هي الأكثر اهتماماً بالحد من ممارسة
إدارة الأرباح فأعطت الوزن الأكبر لتلك الوسائل وبوسط حسابي
(4.4)، تليها في ذلك فئة المدققين الخارجيين وبوسط حسابي (4.3)، ثم
بعد ذلك فئة ضباط الائتمان وبوسط حسابي (4.2).

3- أما على مستوى الوسائل المقترحة عليهم للحد من ممارسة إدارة
الأرباح، فقد تفاوتت أيضاً الأهمية النسبية لتلك الوسائل فيما بين تلك
الفئات.

فئة الوسطاء الماليين مثلاً وضعت في المركز الأول وبوسط حسابي
(4.8) الفقرة رقم (1) والمتعلقة بتفعيل قواعد الحاكمة المؤسسية. في حين
وضعت فئة ضباط الائتمان في المركز الأول وبوسط حسابي (4.6) الفقرة
رقم (5) والمتعلقة بتطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين
يمارسون الإدارة الضارة للأرباح، أما فئة المدققين الخارجيين فقد وضعت
في المركز الأول الفقرة رقم (7) والمتعلقة بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق
استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

جدول (9)

نتائج اختبار (T) الخاص بالفرضية الثالثة (HO3)

#	الفئات المشمولة بالعينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	Sig الدلالة	نتيجة الاختبار
1	الوسطاء الماليون	4.4	.66	8.19	0.000	رفض
2	ضباط الائتمان	4.2	.65	12.3	0.000	رفض
3	المدققون الخارجيون	4.3	.53	7.6	0.024	رفض
	العينة جميعها كوحدة واحدة	4.3	.62	8.5	0.000	رفض

تشير بيانات الجدول أعلاه بأن قيم الدلالة (sig) سواء على مستوى الفئات الثلاث فرادى، أو لجميعها معاً كوحدة واحدة أقل من (0.05)، مما يوجب رفض الفرضية الثانية HO3 وقبول الفرضية البديلة. وبما يعني انه تتوفر وسائل يمكن بواسطتها إذا ما استخدمت بفاعلية أن تسهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية .

الفصل الثالث

التقييم الإداري للأداء

التشغيلي بالشركات

مما لاشك فيه أن مؤشر الربح لا يزال يحتل المرتبة المتقدمة من بين المؤشرات المختلفة في الحكم على المقدرة الايرادية الحالية والمستقبلية للوحدة المحاسبية ، رغما استخدام العديد من المؤشرات التقويمية التي حاولت المقارنة بين مؤشر الربح باعتباره المحرك الأساسي لعمل وهدف معظم الوحدات المحاسبية وبين مؤشرات مهمة في حياة واستمرار الوحدة المحاسبية ، كمؤشر التدفق النقدي، ومؤشر العائد على الاستثمار، وغيرها من المؤشرات المالية وغير المالية لقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة المحاسبية .

فقد جاءت نتائج الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع متفاوتة. فقد أكدت إحدى الدراسات على تفضيل العديد من المنشآت استخدام بيانات قائمة التدفق النقدي في حساب وتحديد معدل العائد على الاستثمار، لأن بيانات تلك القائمة تتسم بدرجة أكبر من الموضوعية عند استخدامها في التقييم، إذ تستخدم بيانات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة فعلاً، الأمر الذي يكون بعيداً عن أساليب التقدير الشخصي ، بالإضافة إلى استخدام مقاييس الأداء التشغيلي ومؤشرات الإنتاجية القائمة على بيانات قائمة القيمة المضافة بغرض زيادة منفعة مؤشرات تقييم الأداء التشغيلي والمالي والاقتصادي لتلك الشركات⁽¹⁾.

في الوقت الحالي تزايد اهتمام الفكر المحاسبي المهني والأكاديمي بإدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيه وبشكل خاص بعد زيادة معدلات إفلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية والعربية من السبعينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر بالإضافة إلى قصور مؤشرات تقييم الأداء في تحديد الموقف النقدي والسيولة المالية للمنشآت وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها النقدية⁽²⁾

من العرض السابق نلاحظ أهمية دراسة العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح لدى الوحدات المحاسبية ، إذ تسعى الوحدات المحاسبية التي تهدف إلى الربح إلى إظهار أفضل صورة ممكنة لمركزها المالي وذلك بهدف التعبير عن مدى استغلالها الأمثل لمواردها المتاحة لها من جهة ، وللتعبير من جهة أخرى عن استقرارها الاقتصادي والمالي لمركزها لما في ذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على قيمة الوحدة المحاسبية في سوق المال، وعلى هذا فإن القائمين على الوحدات المحاسبية من إداريين وماليين ومحاسبين يسعون إلى الاختيار بين البدائل المحاسبية التي يستطيعون من خلالها إظهار نتائج الوحدة المحاسبية ومركزها المالي بأفضل صورة الممكنة.

وعلى هذا فإن إدارة الشركة ومن خلال إمكانية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة لأغراضها ومواقفها وأهدافها¹ ، والتي لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، تلجأ إلى التضليل والتلاعب

1- عمر الكراسنة التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح و التدفقات النقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان - الأردن ، 2000، ص8.

2- Bowen R, M,..., and others , the Incremental Information content of Accrual versus Cash flows , The Accounting Review oct . 1987 , p. 723

بالبنود المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي ولا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة. هذه الحرية في الاختيار بين البدائل المحاسبية من قبل الإدارة أدت إلى ظهور تخلخل أخلاقي بين الإدارة ومصالحها الذاتية في إظهار نتائج الدورة المحاسبية والمركز المالي للوحدة المحاسبية، والمساهمين أصحاب المصلحة المباشرة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية، من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على قدرة معايير وضوابط المحاسبة الدولية في ردم الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين بخصوص إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية ، كل ذلك من وجهة نظر الفئات ذات المصلحة المباشرة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية من معدي القوائم المالية والمدققين باعتبارهم وكلاء المساهمين والمستخدمين للقوائم المالية وبشكل خاص المستثمرين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور معايير المحاسبة الدولية في تقليص فجوة التخلخل الأخلاقي التي تحكم العلاقة بين الإدارة والمساهمين في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية وبهذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

- 1- تحليل العوامل التي تؤدي إلى التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية
- 2- بيان فيما إذ كانت معايير المحاسبة الدولية بمفاهيمها وأدواتها وسياساتها قادرة على حل مشكلة التخلخل إلاخلاقي بين الإدارة والمساهمين بخصوص إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية .

3- تحليل الأهمية النسبية لمقدرة معايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر كل من المدققين ومعدّي القوائم المالية والمستخدمين لها وذلك لمعرفة تأثيرها على إدارة الأرباح في الوحدات المحاسبية .

4- تحديد فيما إذا كان هنالك اختلاف بين آراء المدققين والمعدّين للقوائم المالية والمستخدمين لها فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين بخصوص إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية

5- الخروج بنتائج من شأنها بيان قدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية .

الدراسات السابقة :

1- دراسة محمد مطر: المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ودوره في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح (2005)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى توضيح أوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي والمدخل الايجابي في تفسير وتقييم الممارسات المحاسبية المهنية في ضوء احتياجات ومصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد اعتمد الباحث على في وصف وتفسير ممارسات إدارة الوحدة المحاسبية في انتقاء واعتماد بعض الممارسات والسياسات المحاسبية دون غيرها من السياسات والممارسات وذلك بهدف التأثير على إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية على نظرية الوكالة ، وقد توصل الباحث إلى أن مدير والشركات الذين يتقاضون رواتبهم بناء على معيار صافي الربح بمليون إلى استخدام ممارسات وسياسات محاسبية متساهلة بعكس إقرانهم الذين يحدد

روايتهم ومكافأتهم بغير هذا المعيار إذ يميلون إلى استخدام سياسات محاسبية متشددة.

2- صفا محمود السيد : نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية (2004)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى توضيح دور نظرية الوكالة في تفسير التباين في درجة الإفصاح الاجتماعي ، وذلك من خلال دراسة دور نظرية الوكالة في تفسير سلوك الإدارة بشأن الإفصاح الاجتماعي من خلال الكشف عن مضمون علاقة الوكالة بين الوحدة الاقتصادية كموكل والمجتمع كوكيل.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي¹ والمعياري والايجابي لتفسير مدى العلاقة بين خصائص الوحدة المحاسبية ودرجة الإفصاح الاجتماعي، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- 1- أن الاختلاف في درجات الإفصاح نتيجة عدم الإفصاح أو التوسع في الإفصاح عن بنود معينة في ضوء أهداف تسعى الإدارة لتحقيقها، قد يؤثر سلبيا على نفعية الإفصاح للفتات ذات العلاقة بالشركة.

1- محمد مطر: المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ودوره في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح،الأردن - عمان مجلة المدقق - العدد63 ، 2005 ، ص 18 .

2- صفا محمود السيد : نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية ، مصر: كلية التجارة بسوهاج ، المجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد 2، العام 2004 ، ص 45.

• شريف محمد البارودي : تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية(مع دراسة اختيارية ، مصر ،كلية التجارة جامعة عين شمس ،مجلة الفكر المحاسبي ، العدد(1)2002،ص73.

• محمد اشرف أبو حسان : المحتوى المعلوماتي للربح و التدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 2001

• دراسة مصطفى كمال محمد حسن : دراسة و تحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار المحاسبة عن المخزون :دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة جامعة الاسكندرية- مصر

2- تلعب نظرية الوكالة دوراً هاماً في صياغة الفروض التفسيرية من خلال العلاقة التعاقدية التي تربط بين الشركة والمجتمع وما ينشأ عنها من تكاليف الوكالة .

3- دراسة شريف محمد البارودي: تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية (مع دراسة اختيارية) (2002)⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى جودة القوائم المالية في ظل وجود أساليب محاسبية قد تلجأ إليها الإدارة للتأثير على النتائج والمراكز المالية بما يخدم أهدافها، وهذا يتطلب التعرف على العوامل الحاكمة لعملية الأعداد للقوائم المالية .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد العوامل التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية

بالإضافة إلى بيان محددات جودة المعلومات بالقوائم المالية ما بين الكفاءة والفاعلية، قامت الدراسة الميدانية في خلال استبيان تضمن وصفاً لـ (20) بدلاً محاسبياً يمكن استخدامها في المحاسبة الابتكارية وخاصة إدارة الأرباح. وقد توصل الباحث إلى نتيجة وهي أن القوائم المالية بكافة أشكالها وتنوعاتها ليست على درجة كافية من حيث الكفاءة والفاعلية ، نظراً لاتساع رقعة استخدام أساليب المحاسبة الابتكارية، وشيوعها مما يجعل هذه القوائم مشوبة بكثير من الشك ، وقد أوصى الباحث بضرورة التعرف على دوافع الإدارة في انتهاج أساليب معينة للتأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على تحقيق الكفاءة والفاعلية للقوائم المالية المنشورة وغير المنشورة .

4- دراسة محمد اشرف أبو حسان : المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية (2001) (2)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحتوى المعلوماتي لكل من الربح المحاسبي والتدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق التشغيلية في تفسير التغير في سعر السهم السوقي .

شملت الدراسة 46 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان ، وقد توصل الباحث إلى أن الربح المحاسبي يوفر معلومات تفسيرية للتغير في أسعار الأسهم أفضل من التدفقات النقدية التشغيلية كما أن تقسيم الربح المحاسبي إلى ربح تشغيلي وأصول تشغيلية لم يحسن القدرة التشغيلية للتغيير في أسعار الأسهم ، ومن نتائج الدراسة أيضا أن هنالك عدم وجود فروقات جوهرية بين التدفقات النقدية التشغيلية وتسويات الاستحقاق التشغيلية .

5- دراسة مصطفى كمال محمد حسن : دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار المحاسبة عن المخزون :دراسة ميدانية (1998) (3)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون السلعي ، وذلك اعتمادا على نظريات التمويل والاقتصاد ونظرية الوكالة لتفسير سلوك صاحب قرار الاختيار المحاسبي . وقد اعتمد الباحث على قائمة الاستقصاء الميداني لدراسة العوامل المؤثرة على اختيار الطريقة المفضلة من قبل صاحب القرار .

وقد توصل الباحث إلى أن عوامل الميزة النسبية (تقادم المخزون ،تقلب مستوياته ،تغيرات الأسعار ،تكلفة طريقة المحاسبة) هي أكثر العوامل المؤثرة في قرار اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون السلعي ، وقد أوصى

الباحث بضرورة ربط حوافز الإدارة بالقيمة الاقتصادية للمنشأة بدلا من رقم الربح، إذ يؤدي ذلك لحفز المديرين على اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون التي تعظم القيمة الحقيقية للمنشأة، وتوفر معلومات صادقة عنها.

6- دراسة عبد الحميد أحمد محمود : محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية (دراسة حالة) (1995) (¹) .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المعيار رقم (95) لسنة 1987 ، والخاص بقائمة التدفقات النقدية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) ، إذ تم اختبار مدى وجود علاقة بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الدخل ، كما اختبر الباحث جودة المعلومات المنشورة في قائمة التدفقات النقدية في مجال تقييم الربحية وقدرة المنشأة على السداد والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . وكان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

1. وجود علاقة قوية بين القدرة على السداد والقدرة على تحقيق الربح .
2. صافي الربح القابل للتوزيع أكثر ملائمة من صافي التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

6- دراسة حلمي البشبيشي : نحو نظام محاسبي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي : (1990) (²)

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية التوصل إلى إطار محاسبي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار الظروف البيئية لهذه الدول يساعد على تلبية احتياجات تلك الدول من البيانات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .

اعتمد الباحث على المنهج العملي في دراسته من خلال إجراء تحليل لعينة من الحسابات الختامية المنشورة في بلاد مجلس التعاون الخليجي وتقارير مراجعي الحسابات عنها ، بهدف التعرف على الأسس والقواعد المحاسبية المطبقة مما يساعد في تحديد الإطار المقترح للنظام الموحد .

وقد توصل الباحث إلى نتائج من أهمها: أن المفاهيم والمعايير المحاسبية المستخدمة وغير المتناسقة وغير متكاملة ومنقولة عن الدول الأجنبية أو¹الدول العربية المجاورة دون مراعاة للظروف البيئية الخليجية ، أن تقارير مدققي الحسابات دائماً تتضمن عبارات تزيد من عدم ثقة المستخدمين بها ، بالإضافة إلى أن الممارسة الفعلية لمهنة المحاسبة تتم بدون دستور أو معايير تحوز بقبول العام .

8-دراسة زكريا محمد الصادق إسماعيل : تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار أساليب السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة (1988)⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الإدارة المعينة في اختيار السياسات المحاسبية في وحدات القطاع العام والخاص والاستثماري، بالإضافة إلى تحديد وتحليل المحددات التي تؤثر على سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية ، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة استخدم

1- عبد الحميد أحمد محمود : محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية (دراسة حالة) ، المجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي ، مجلد (9) ، العدد (2) ، ص 177 – 219
2- حلمي الشيبوشي : نحو نظام محاسبي موحد لدول لمجلس التعاون الخليجي ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، جامعة القاهرة - كلية التجارة ، العدد (39) ، (1990) ، ص 95 .
3 -دراسة زكريا محمد الصادق إسماعيل : تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار أساليب السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة ، مصر ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (2) مجلد (25) 1988 ، ص 423 .

الباحث النموذج الايجابي في تحليل وتفسير التنبؤ بالظاهرة محل البحث ،كما استخدم الباحث نظرية تكلفة الوكالة كأداة بحث، وذلك لتحليل سلوك الإدارة العليا لاختيار السياسات المحاسبية.

وقد توصل الباحث إلى أنه عندما :

- أ- عجز المحاسبون عن الوصول إلى السياسات المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة بين المصروفات والإيرادات لجئوا إلى تفسير اختيار الإدارة العليا للسياسات المحاسبية باستخدام النموذج الايجابي
- ب- هناك علامة مباشرة بين المعلومات المحاسبية ونظرية الوكالة .
- ج- للسياسات المحاسبية آثار اقتصادية على قرارات الإدارة العليا وعلى قرارات المستثمرين الحاليين والمتوقعين في سوق رأس المال .

مشكلة الدراسة:

هناك جملة من العوامل والمؤثرات تلعب في تحديد رقم الأعمال لدى الوحدة المحاسبية منها السياسات المحاسبية التي تختارها إدارة الوحدة المحاسبية في سبيل تنفيذ وتحقيق المعاملات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية ، وكذلك الأنظمة والقوانين التي تعمل بموجبها الوحدة المحاسبية كقوانين التجارة والشركات أو الضريبة وغيرها من التشريعات التي تحكم عمل وأنشطة الممارسات المحاسبية ، بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية ومدى التزام تلك الوحدات والشركات بتطبيق تلك المعايير والأخذ بها . كل هذه العوامل مجتمعة لها تأثير مباشر في تحديد رقم الأعمال المعلن من قبل الوحدة المحاسبية في نهاية الدورة المحاسبية .

هذه المؤثرات أدت إلى مشكلة على غاية من الأهمية والصعوبة، ألا وهي وجود تداخل أخلاقي بين إدارة الوحدة المحاسبية والمساهمين ناتجة

في الأغلب الأحيان من سبب رئيس ألا وهو الاختلاف في دالة الأهداف بين الإدارة والمساهمين، وبهذا فإن مشكلة الدراسة يمكن تصويرها من خلال طرح الأسئلة التالية :

1- هل لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الربح من وجهة نظر المدققين والمعدّين للقوائم المالية والمستخدمين لها.

2- هل يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدّين للقوائم المالية والمستخدمين لها .

فرضيات الدراسة :

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها ومراجعة الدراسات السابقة سيتم اختبار الفرضيات التالية :

1- لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدّين للقوائم المالية والمستخدمين لها .

2- يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل إلا خلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدّين للقوائم والمستخدمين لها.

منهجية الدراسة:

سيقوم الباحث في دراسة ستة بإتباع الآتي :

- 1- المدخل الوصفي التحليلي بالاعتماد على الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت.
- 2- الدراسة الميدانية المعتمدة على الاستقصاء الميداني ، المستند إلى نظرية الوكالة كأداة بحث مساعدة في صياغة أسئلة الاستبيان حول مقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدّي للقوائم والمستخدمين لها .
- 3- أما فيما يتعلق بتحليل البيانات سيتم الاستعانة بالاختبارات الإحصائية المناسبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية التي لها علاقة البيئة المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن والمزاولة للنشاط الصناعي نظرا لأهمية القطاع الصناعي في الأردن، وأفراد المجتمع هم:

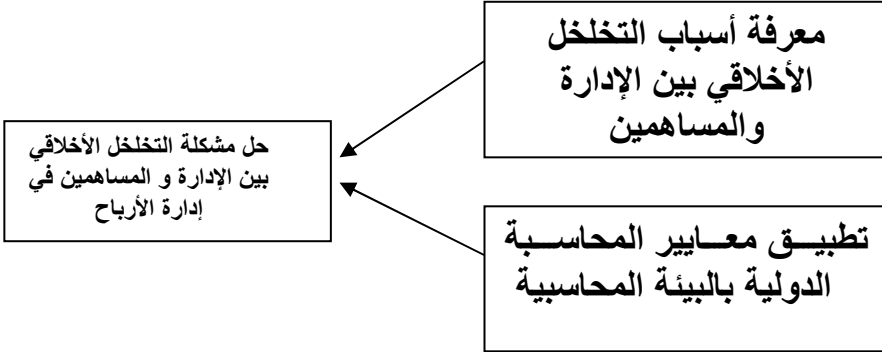
1. فئة مدققوا الحسابات القانونيون للشركات الصناعية المساهمة العامة .
2. فئة المديرين الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .
3. فئة المستثمرين المتمثلة في شركات الوساطة المالية التي تمارس نشاطها بتداول الأسهم في سوق عمان المالي .

نموذج الدراسة:

الشكل التالي يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

المتغيرات المستقلة

المتغير التابع



الإطار النظري للدراسة

في سبيل إتمام وإثبات الصفقات المالية يقوم القائم على العملية المحاسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية المتعارف عليها ، حيث أن كل بديل يؤدي إلى نتيجة مختلفة لنتيجة الأعمال والمركز المالي وخاصة في المدى القصير .

فقد استخدم المحاسبون في سبيل إتمام العملية المحاسبية بدائل محاسبية مختلفة ، لتقييم المخزون السلعي وطرق مختلفة لتقييم الأصول الثابتة بالإضافة إلى طرق متعددة لاحتساب مخصص الاهتلاك ، كما أن المحاسبون اتبعوا طرق متعددة لمعالجة تكلفة الاقتراض ، بالإضافة إلى ما تقدم هنالك خلافات جوهرية بين المحاسبون حول النقطة التي يمكن اعتبار الإيراد أو المصروف متحققا ، وبالتالي يمكن الاعتراف بهم كعناصر في القوائم المالية.

أضف إلى كل ما تقدم فقد اختلف المحاسبون في تفسير والإجابة عن مجموعة من الأسئلة والتي تتعلق بالآتي:

1- ما هي أفضل السياسات المحاسبية التي تحقق أفضل مقابلة ممكنة بين المصروفات والإيرادات.

2- ما هو مستوى الإفصاح الذي يجب أن يتبع في إطار إعداد القوائم المالية.

3- ما هو المعيار السليم الذي يمكن من خلاله تطبيق سياسة أساس الإستحقاق. كل هذه التساؤلات وغيرها أدت إلى جملة من المشاكل الإجرائية والفكرية ، وإلى وجود مجموعة من الثغرات والنواقض والعيوب في الإطار الفكري للعملية المحاسبية من جهة، وإلى وجود تخللاً أخلاقياً بين الإدارة التي تدير العملية المحاسبية في الوحدة المحاسبية والمساهمين أو أصحاب الشأن في الوحدة المحاسبية ، بالإضافة إلى وجود صراح وتناقض بين الإدارة والمساهمين والذي يتمثل في أن كل منهما يحاول تحقيق دالة هدفه وتعظيم ثروته وذلك من خلال إتباع سلوكيات يراها أنها أفضل السلوكيات والإجراءات التي تتحقق تلك الأهداف.

من الأسباب السابقة الذكر جاءت معايير المحاسبة الدولية والتشريعات والأنظمة المحلية، وتدخلت تلك التشريعات والمعايير في وضع الضوابط لتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين ، وذلك بهدف وضع قيود على سلوك الإدارة وسلوك المجموعات والهيئات المهتمة بالمعلومات المحاسبية (المساهمين). هذه الدراسة تحاول الإجابة على سؤال غاية في الأهمية وهو هل لمعايير المحاسبة الدولية التي نشأت عام 1973 والتي احتوت على مختلف القواعد والإرشادات الخاصة بإدراة العملية المحاسبية داخل المنظمة،

مقدرة في التخفيف أو السيطرة على تلك المأساة المالية والاقتصادية التي واجهت وشملت شركات كبيرة الحجم والوزن النسبي في عالم الأعمال أمثال شركة جزال موتورز، شركة زيروكس، شركة ميكروسوفت، والمؤسسات المالية والبنكية التي أعلن إفلاسها أمثال البتراء في الأردن المدينة في لبنان وغيرها من المؤسسات في العالم العربي والغربي، إذ أن المهم في أمر هذه الشركات هو أن التهم توجه لأول مرة وبشكل فاضح إلى ما يطلق عليه بالفضائح المحاسبية، لما لهذه المهنة من دور في بناء وتركيب القيم المالية التي يتم الاعتراف والإعلان عنها القوائم المالية.

أن فئات المستثمرين والمتبعين لاقتصاديات الوحدة المحاسبية الآخرين المباشرين وغير المباشرين ورغم اختلاف وجهات نظرهم حول مفاهيم تقييم المقدرة الإيرادية للوحدة المحاسبية، فمنهم يعطي الأهمية لقيمة رأس المال، والآخر يعتبر الأرباح المتجمعة هي الأساس في التفضيل، بينما يعتبر البعض الآخر أن الأصول التي تتميز بها الوحدة المحاسبية بنوع من الضمان لها الأفضلية عند اتخاذ القرارات، إلا أن العامل المشترك بين هذه التفضيلات المختلفة، هو المقدرة الإيرادية الحالية والمستقبلية المتوقعة نتيجة ارتباطات هؤلاء المهتمين باقتصاديات الوحدة المحاسبية.

فقد أوضح **Ernstein** / دور وأهمية مؤشر الربح بقوله: أنه لأغراض اتخاذ القرارات بواسطة المحللين الماليين وأن أهمية تحديد مستوى الربح وقوة تدفقه تستمد من استخدامه كأساس للتنبؤ بحجم الربح لفترة أو لفترات قادمة.⁽¹⁾

1- عيد محمود عيده: أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ القرار الاستثمار في الأسهم -المجلة المصرية للاقتصاد و التجارة -مصر -2001 ص241

فالنتائج الخاصة بالماضي والحاضر تستند معظم أهميتها من إمكانية استخدامها كأساس لتحديد قيمتها مستقبلا فالتحليل الخاص بقيم الأسهم والسندات والأنواع الأخرى من الاستثمارات بصفة أساسية يعتمد على ما يتوقع تحقيقه من ربح مستقبلا. فالمستثمر عند تقييمه للعوائد والمخاطر الخاصة للمحفظة التي يرغب التخصيص بها يعتمد بشكل أساسي على الربح المحقق فعليا ، بالإضافة للزيادة المتوقعة في المستقبل .

من التحليل السابق نجد أن قياس الربح والتنبؤ به يعتبر من أهم العوامل التي يركز عليها قرار المستثمر في الأوراق المالية ذلك أنه كلما زاد رقم الأعمال كلما أمكن زيادة التوزيعات النقدية وكلاهما يؤثران على قيمة الأسهم والسندات في أسواق رأس المال ، كما يعبر رقم الربح عن مدى كفاءة استخدام القائمين على الوحدة المحاسبية للموارد المتاحة لها.

وقد اعتبر /Hayes/ أن معدل التوزيعات الجاري هو أحد أربعة عناصر تستخدم في تقييم الوحدة المحاسبية ، تلك العناصر هي : مستوى الربح الحالي ، متوسط الأرباح لعدد من السنوات ، الربح المتوقع مستقبلا ، ثم قيمة التوزيعات ، ذلك أن صافي الربح وقيمة التوزيعات كعناصر تقييم تستمدان أهميتهما من كونهما يعبران عن نتائج ملموسة لما تم تحقيقه نتيجة القرارات والسياسات الادراية السابقة لإدارة الوحدة المحاسبية ، كما أنهما يمثلان الأساس لما يجب إنجازه في المستقبل ⁽²⁾.

من العرض السابق نلاحظ أن مؤشر الربح يعتبر دالة على مقدرة الوحدة المحاسبية في الحصول على التدفق النقدي اللازم للتوزيعات في

2- عيد محمود عيده :أثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذ القرار الاستثمار في الأسهم ،مرجع سابق ، ص.242

المستقبل ، وكأساس لاستمرار النمو في رأس المال وضمان لحماية أصول الوحدة المحاسبية ، كما يعتبر الربح العامل الرئيسي عند تحديد العائد المتوقع لاستثمار معين .

تعتبر إدارة الربح لدى الوحدة المحاسبية من المواضيع التي لا تزال تفتقر إلى الأساس النظري والعلمي في معالجتها، ووضع الأسس والمفاهيم التي يتم من خلالها إيجاد دلالات موحدة لمفهوم وطبيعة مؤشر الربح في نهاية الدورة المحاسبية .

إذ تحيط بعملية إدارة الربح في الوقت الحالي بعض الثغرات والنواقص والقصور في الفهم والاستنتاجات الخاطئة والمتضاربة نتيجة عدم وجود أساليب وإجراءات موحدة لتحديد نتيجة الوحدة ناتجة من استخدام فرض الدورية في المحاسبة من جهة، وأختلاف المبادئ والأساليب والسياسات المحاسبية المستخدمة في استخراج النتيجة .

هذا الاختلاف في أسس تحديد نتيجة الدورة المحاسبية أدى في رأي المتوافق مع ما جاء في دراسة زكريا محمد الصادق إسماعيل السابقة الذكر إلى وجود تخلخل أخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الربح يعود في رأي إلى ظاهر عدم التأكيد بين الطرفين .

إذ أن الطرفين الإدارة والمساهمين يعيشان في بيئة واحدة ولكن هذا التعايش يتم في ظل حالة عدم التوازن في سوق المعلومات أو حالة سوق المعلومات الناقص ، لذلك فإن كل طرف من أطراف الوكالة التي تتألف منها الوحدة المحاسبية يسعى لتحقيق أهدافه من خلال ما

يملك من الأدوات والصلاحيات ، ولكن ضمن سلوك يرى فيه فاعله أنه سلوك اقتصادي ومالي رشيد يحقق من خلاله دالة هدفه.

فالإدارة تمتلك من الأدوات والصلاحيات والخبرات التي تستطيع من خلالها تحقيق دالة هدفها ومن أهم هذه الأدوات، السياسات المحاسبية ، وأدوات التطبيق العملي التي تستطيع من خلالها ترجمة الأحداث والظروف والعمليات التي تحدث خلال الدورة المالية إلى مؤشرات تبرهن من خلالها على قيامها بالاستخدام الأمثل لموارد الوحدة المحاسبية وتحقيق أفضل النتائج الممكنة .

هذه الأداة التي تمتلكها الإدارة (السياسة المحاسبية) تستطيع من خلالها إدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية وما ينتج عن هذه الأداة من مؤشرات ومعلومات وبيانات تعتبر العامل الأساسي المساعد في رأي لنشوء مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الأطراف المتتبعة لاقتصاديات الوحدة المحاسبية وبشكل خاص الإدارة والمساهمين .

وبالنسبة إلى المساهمين أيضاً يمتلكون أدوات وصلاحيات يستطيعون من خلالها أيضاً المساهمة في نشوء مشكلة التخلخل الأخلاقي ، من أكثر هذه الأدوات أهمية هي صلاحيتهم في انتداب وكيل عنهم للتحقق من قيام الإدارة بواجباتها إلا هو مدقق الحسابات الذي لديه كل الصلاحيات الممنوحة له من المساهمين للتأكد من صحة النتائج المنشورة ، و للتخفيف من حالة عدم التأكد والمخاطرة المرافقة للبيئة التي يعيش فيها كلاً من الأطراف المهتمة باقتصاديات الوحدة المحاسبية .

أن مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين ليس بالظاهرة الجديدة في البيئة المحاسبية ، فقد نشأة نتيجة تغير مفهوم الوحدة المحاسبية ، وانفصال الملكية عن الإدارة ، ففي ظل مفهوم حقوق الملكية للوحدة المحاسبية لم تظهر تلك المشكلة .للتغلب على المشكلة المطروحة سابقاً قامت الدول والمنظمات المهنية والأكاديمية بالتدخل بهدف التخفيف من مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين عن طريق إصدار التشريعات والأنظمة لضبط العلاقة بين الأطراف التي لها مصلحة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية ، كما قامت الجمعيات المهنية المتخصصة بإصدار معايير وضوابط محاسبية متعارف عليها بهدف ضبط العلاقات بين أطراف الوحدة المحاسبية وتحقيق العدالة المتوازنة بين جميع هؤلاء الأطراف .

فمن طريق هذه المعايير والضوابط المحاسبية المتعارف عليها دولياً والواجبة الأتباع من قبل تلك الوحدات المحاسبية يمكن وصف وتفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة الخاصة بالوحدة المحاسبية فيما يختص في اختيار السياسات والبدائل المحاسبية وتأثير هذه الاختيار على إدارة الأرباح لدى تلك الوحدة المحاسبية.

مما لا شك فيه أن حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية من قبل القائمين على الوحدة المحاسبية، ساهم في اتساع الفجوة الأخلاقية بين هذه الإدارة والمساهمين، والأمر لم يقف عند هذا الحد في تعدد السياسات المحاسبية لمعالجة الحدث الواحد بالاعتماد على التفضيل الذاتي للقائم على العملية المحاسبية ، بل تجاوز الأمر ذلك من خلال خلو الإطار الفكري المحاسبي من وجود أساس علمي للمفاضلة بين تلك السياسات ، فعند اختيار

سياسة محاسبية معينة ، في أوقات وظروف معينة يؤدي إلى أرباح أو نتيجة أعمال مخالفة تماماً عندما يتم اختيار سياسة محاسبية أخرى ، فمثلاً عند اختيار سياسة القسط الثابت أو المتناقص في ظروف التضخم يؤدي إلى تأثيرات مختلفة على نتيجة الأعمال وعلى المحافظة على رأس المال العيني للوحدة المحاسبية ، بالإضافة إلى التأثير على قيمة التوزيعات للمساهمين والمكافآت على القائمين على الوحدة المحاسبية .

هذه الحرية من قبل الإدارة في تحديد نتيجة الأعمال وإدارة الأرباح لدى الوحدة المحاسبية لها تأثيرات مختلفة على مستويات متعددة :

أولاً : على مستوى الإدارة العليا للوحدة المحاسبية .

ثانياً : على مستوى المساهمين والمستثمرين .

ثالثاً : على المستوى الاجتماعي .

إن لإدارة الأرباح ونتائج تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مستوى إدارة الوحدة المحاسبية باعتبارها طرفاً من الأطراف التي لها مصلحة مباشرة نقدية أو عينية أو معنوية في اقتصاديات الوحدة المحاسبية وهذه التأثيرات تتمثل في: (1).1

1. التأثير على شهرة الإدارة والتي يطلق عليها رأس المال الإداري .
2. التأثير على قيمة ما تملكه الإدارة في أسهم رأس المال .
3. التأثير على نظام الحوافز الإدارية المعمول به .

1- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السلاسل ، الكويت ، 1990، ص407.

2- زكريا محمداً لصديق إسماعيل تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار أساليب السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة ، مرجع سابق ، ص449.

3- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السلاسل ، الكويت ، 1990، ص409

أما فيما يتعلق بالمستوى الثاني فقد أثبت العديد من البحوث التطبيقية منذ عام 1968 ، أن هنالك علاقة مباشرة بين المعلومات أو السياسات المحاسبية وأسعار وحجم المعاملات في أسواق رأس المال (2) .

هذا التأثير المتبادل بين السياسة المحاسبية وأسعار الأوراق المالية يتم من خلالها طرق متعددة : (3)

1. ما ينتج عن هذه السياسة من إفصاح عن معلومات جديدة .
 2. ما ينتج عن هذه السياسة من أثار نقدية مباشر .
 3. تأثير السياسة المحاسبية على تكاليف الاقتراض وتكلفة رأس المال .
 4. تأثير السياسة المحاسبية على ما يعرف بالتكاليف السياسية .
- أما فيما يتعلق بالمستوى الثالث من تأثيرات السياسة المحاسبية ، فهو تأثير متعدد الاتجاهات إذ يتمثل التأثير الأول لإدارة الأرباح من خلال السياسات المحاسبية على المستوى الاجتماعي في هجرة الثروة من طرف إلى طرف آخر ليس له الحق في تلك الثروة أو انتقال الثروة بين الأطراف المختلفة ، فقد يتم انتقال الثروة من حاملي الأسهم القدامى والحاليين ، أو انتقال الثروة من المستهلكين إلى حاملي الأسهم ، أو من مصلحة الضرائب إلى حاملي الأسهم ، وهذا بدوره سينعكس سلبيا على جميع الأطراف ويؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى خلل كبير في تحقيق المحاسبة لوظيفتها الأساسية باعتبارها أداة يتم من خلالها تحقيق العدالة والمعاملة المتوازنة لجميع الأطراف التي لها مصلحة في مباشرة وغير مباشرة في اقتصاديات الوحدة المحاسبية .

ومن جانب آخر فإن للسياسات المحاسبية تأثيرات أخرى على المستوى الاجتماعي تتمثل في المساهمة في دخول الأطراف المختلفة في اتفاقيات

متعددة بالاعتماد على المؤشر النهائي لنتائج الوحدة المحاسبية من شأن تلك الاتفاقيات إنتاج أثار نقدية مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الأطراف التي دخلت في تلك الاتفاقيات اعتماداً على الأرقام المحاسبية التي أنتجتها تلك السياسات المحاسبية .

أضف إلى ما تقدم فإن للسياسات المحاسبية تأثيرات اجتماعية من نوع آخر تتمثل في المساهمة في تحقيق

وتنظيم كثير من المشروعات كما في حالة تحديد أسعار الخدمات في شركات القطاع العام أو في تحديد كيفية توزيع الأرباح في البنوك أو احتساب الضرائب المستحقة على الوحدة المحاسبية الأمر الذي ينعكس على التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي على قيمة الأسهم السندات في سوق الأوراق المالية ⁽¹⁾ .

من العرض السابق نستنتج أمرين على غاية من الأهمية هما :

1- دور وأهمية معايير المحاسبة الدولية في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية وبالتالي المساهمة في حل مشكلة الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين .

2- تأثير إدارة الإرباح بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاديات جميع الأطراف التي لها مصالح مباشرة وغير مباشرة في الوحدة المحاسبية .

عرض البيانات واختبار الفرضيات :
تمهيد :

يهدف هذا الجزء إلى معالجة الجانب العملي للدراسة ، من خلال استخدام الباحث لأسلوب الإستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات ، وتم

1- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السلاسل ، الكويت ، 1990، ص404

الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لاختبار الفرضيات ومن ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات .
-توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة :

الجدول رقم (1) يوضح عدد الاستبانات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، إذ تم توزيع استبانة واحدة على كل مكتب تدقيق ، واستبانة واحدة لكل مدير مالي لدى الشركات الصناعية ، بالإضافة إلى استبانة واحدة للمدير أو المحلل المالي لدى شركة الوساطة المالية ، كما يوضح الجدول المذكور بالإضافة إلى الاستبانات التي تم إخضاعها للتحليل الإحصائي ، حيث تم استبعاد (12) استبيان لعدم اكتمال الإجابات وعدم الدقة فيها .

الجدول رقم (1) توزيع استبانة الدراسة على مجتمع الدراسة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل	الفئة المشاركة
40	36	المدققون للشركات الصناعية المساهمة
40	37	المديرون الماليون
35	30	المستثمرون كشركات (مديرو ومحللو الاستثمار)
115	103	المجموع

- إجراءات معالجة الإستبانة :

تم تحديد مقياس للإجابة عن أسئلة الإستبانة باستخدام مقياس (ليكرت) الخماسي، بهدف معرفة رأي كل مسئول في كل فئة من الفئات الثلاثة التي تمثل مجتمع الدراسة حول قدرة كل متغير في إدارة الأرباح وهي كما يلي(1) :¹

1(1)- Uma Sekaran , Research Methods for Business (A Skill Building Approach) , Jhon Wiley & Sons , 2 nd ed. , New York . 1992 .p.180

قوية جدا	قوية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
5	4	3	2	1

واعتمد الباحث على هذا المقياس في اختبار الفرضيات ، حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من (60 %) وهي تساوي أكبر من (3) حسب المقاييس السابقة ، وإما دون ذلك فيعتبر غير مقبول .

- درجة الإلمام بمعايير المحاسبة الدولية (خاص بالمديرين الماليين والمستثمرين) :

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة من المديرين الماليين والمستثمرين حسب درجة إلمامهم بمعايير المحاسبة الدولية ، إذ يشير إلى أن 32.24% من المديرين الماليين درجة إلمامهم بمعايير المحاسبة الدولية ممتازة و 51.45% جيد جدا و 16.31% متوسطة وذلك لكونهم من الفئات المشاركة في إعداد القوائم المالية وهم أكثر ارتباطا بمعايير المحاسبة الدولية الواجبة التطبيق، في نرى أن 13.33% من مديري ومحلي الاستثمار في شركات الوساطة المالية لديهم إلمام بمعايير المحاسبة الدولية ممتازة ، ونسبة 46.67% جيد جدا ونسبة 23.33% متوسطة ونسبة 16.67% ضعيفة ، وهذه النتائج لها دلالات جيدة على مقدرة هؤلاء المحللون الماليون في فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بموضوعية.

الجدول رقم (2) يبين درجة إلمام المديرين الماليين والمستثمرين
بمعايير المحاسبة الدولية.

المستثمرون		المديرون والماليون		البيان
%	التكرارات	%	التكرارات	
13.33	4	32.24	12	ممتازة
46.67	14	51.45	19	جيدة جدا
23.33	7	16.31	6	متوسطة
16.67	5	—	—	ضعيفة
—	—	—	—	ضعيفة جدا
% 100	30	% 100	37	المجموع

1- سنوات الخبرة :

بين الجدول رقم (3) سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة ، إذ تبين أن / 83.33% / من مدققي الحسابات خبرتهم العملية (5)سنوات فأكثر، في حين كان / 78.37% / من المديرين الماليين خبرتهم العملية (5) سنوات فأكثر، أما المستثمرون / 76.67% / من مديري ومحلي شركات الوساطة المالية كانت خبرتهم العملية (5) سنوات فأكثر، هذه النتائج تدل على أن عينية الدراسة تتمتع بقدرة كافية على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على متغيراتها بكل الموضوعية .

جدول رقم (3) توزع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المستثمرون		المديرون الماليون		المدققون		البيان
%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	
23.33	7	21.36	8	16.67	6	أقل من 5 سنوات
43.33	13	48.64	18	44.44	16	5- 15 سنوات
33.34	15	29.73	11	38.39	14	أكثر من 15 سنوات
%100	30	%100	37	%100	36	المجموع

2- المؤهل العلمي :

بين الجدول رقم (4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من المدققين والمديرين الماليين والمستثمرين من حملة درجة البكالوريوس ، إذ أن / 86.61 من عينة المدققين من حملة الشهادة الجامعية، في حين بلغت تلك النسبة لدى المديرين الماليين والمستثمرين على 67.57% و 60% ، هذه النتائج تدل على أن الغالبية العظيمة من عينة الدراسات يتمتعون بمستوى مناسب من التأهل العلمي على الإجابة على أسئلة المتغيرات الخاصة بالدراسة .

جدول رقم (4) يوضح توزع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستثمرون		المديرون الماليون		المدققون		
%	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	
23.35	7	24.32	9	–		دبلوم كلية
60%	18	69.57	25	86.61	31	بكالوريوس
13.34	4	8.11	3	13.39	5	ماجستير
3.33	1	–	–	–	–	دكتوراه
%100	30	%100	37	%100	36	المجموع

3- التخصص العلمي :

يشير الجدول رقم (5) إلى أن جميع أفراد عينة المدققين متخصصين في المحاسبة ، وبذلك فهم على قدر كافي من المعرفة المحاسبية بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل بين الإدارة والمساهمين حول قضية إدارة الأرباح ، في حين نجد أن ما نسبته 67,56% من عينة المديرين الماليين متخصصون في المحاسبة وبقية أفراد العينة أيضا تقع تخصصاتهم بما يتماشى مع المعرفة المحاسبية ، بينما نلاحظ أن 33,33% من عينة المستثمرين متخصصون في المحاسبة .

جدول رقم (5) توزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

البيان	المدققون		المديرون الماليون		المستثمرون	
	التركرارات	%	التركرارات	%	التركرارات	%
محاسبة	-	-	25	67.56	10	33.33
إدارة الأعمال	-	-	5	13.51	8	26.67
اقتصاد	-	-	-	-	7	23.33
علوم مصرفية	-	-	2	5.41	4	13.33
إدارة عامة	-	-	-	-	-	-
علوم قانونية	-	-	2	5.41	1	3.34
تخصص آخر	-	-	3	8.11	-	-
المجموع	36	%100	37	%100	30	%100

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :

لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة على حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين ومعدّي القوائم المالية والمستخدمين لها.

جدول رقم (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
ومعاملات الاختلاف لمتغيرات الدراسة للمشاركين كفاءة واحدة :

الترتيب	نسبة الإلمام	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السـؤال	الرقم المتسلسل
الثالث عشر	%82.13	%24.30	0.999	4.11	إن المعيار الدولي رقم (1) الخاص بعرض البيانات المالية يؤدي تطبيقه إلى ضمان إمكانية مقارنة بيانات المنشأة للفترة المالية وللقرارات السابقة مع البيانات المالية للمنشآت الأخرى	1
العاشر	%85.44	%22.42	% 9.51	4.27	إن الأخذ بمكونات المعيار رقم (1) يؤدي إلى توضيح وبيان الملامح الرئيسية للاداء المالي والمركز المالي للمنشآت ، و نواحي الشكوك الرئيسية التي تواجهها	2
التاسع عشر	%53.4	%23.21	1.121	3.77	إن الأخذ بالتعليمات التي وردت بالمعيار الدولي رقم (1) يشجع الإدارة على تقديم بيانات إضافية التي يعتقد إنها ستساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية	3
الحادي عشر	%84.27	%23.66	1.996	4.21	إن تطبيق مفاهيم المعيار الدولي رقم (1) يؤدي إلى اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ينتج عنها معلومات مناسبة وموثوقة ، و من الممكن فهمها.	4
إحدى وعشرون	%72.82	%35.99	1.31	3.64	إن الأخذ بمفاهيم المعيار الدولي رقم (1) سيؤدي إلى عرضة عادل للبيانات والأحداث التي تمت خلال الدورة والتي من الممكن أن يؤدي عرضها إلى تأثير مباشر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين	5
الثاني عشر	%93.30	%24.46	1.02	4.17	إن المعيار الدولي رقم (2) الخاص بالمخزون يؤدي تطبيقه إلى تحديد وقياس دقيق لتكلفة المخزون السلعي القابلة للتحقق ،والى تحديد ما سيُعترف به لاحقاً كمصروف.	6
عشرون	%73.37	%33.87	1.26	3.72	إن الأخذ بمفاهيم المعيار الدولي رقم (2) سيؤدي إلى تحديد دقيق لمفردات المخزون السلعي .	7
الخامس	%91.26	%23.90	1.09	4.56	إن تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم (2) سيؤدي إلى اختيار طريقة تسعير للمخزون تتوافق مع طبيعة ، وأنشطة الوحدة ، وبطريقة سيؤدي إلى تحديد تكلفة البضاعة المباعة بشكل سليم	8
الثالث عشر	%82.33	%26.28	1.08	4.11	إن الأخذ بتعليمات المعيار الدولي رقم (2) سيؤدي إلى الاعتراف بالمخزون الذي يعد مصروفاً والذي يعد كتكلفة	9
الثامن عشر	%75.73	%30.34	1.15	3.79	إن تطبيق قواعد المعيار الدولي رقم (2) سيؤدي إلى عرض عادل للمخزون والى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون	10
عشرون	%74.76	%12.1	1.21	3.74	إن المعيار الدولي رقم (4) يوضح بشكل سليم ،الأصول التي تخضع للإهلاك والأصول التي لا تخضع للإهلاك	11
الثاني عشر	%83.50	%10.1	1.51	4.17	إن المعيار الدولي رقم (4) يوضح بشكل دقيق العوامل المؤثر في احتساب قسط الإهلاك بالإضافة إلى العوامل التي يجب إن نأخذ بعين الاعتبار عند احتساب العمر الإنتاجي للأصل	12
الثاني والعشرون	%63.30	% 31.36	0.991	3.16	يوضح المعيار الدولي رقم (4) الظروف التي يتم من خلالها اختيار طريقة الإهلاك المناسبة للأصل، بالإضافة إلى كيفية تطبيقها وتأثيرها علي مستوى الربحية والاعتبارات الضريبية.	13

الرقم المتسلسل	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الإلمام	الترتيب
14	إن المعيار الدولي رقم (4) يبين بشكل واضح العناصر التي يجب الإفصاح عنها بخصوص العملية الاهتلاكية من الطريقة ، إلى المعدل ، إلى المخصص المتراكم.	3.28	0.809	%24.66	%65.63	السابع والعشرون
15	يلعب المعيار الدولي رقم (8) دوراً في تحديد الوصف الدقيق لبعض البنود التي تحتويها قائمة الدخل من حيث التصنيف والإفصاح والمعالجة المحاسبية الصحيحة .	3.99	0.098	%24.6	%79.81	الرابع عشر
16	إن مفاهيم المعيار الدولي رقم (8) يؤدي إلى تعزيز عملية المقارنة للقوائم المالية للمنشأة لفترات سابقة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى .	3.99	0.098	%24.6	%79.81	الرابع عشر
17	إن المعيار الدولي رقم (8) يقوم على وصف وتحديد واضح لكيفية تحديد البنود العادية وغير العادية التي يجب أن تظهر في قائمة الدخل ، بالإضافة إلى تحديد كيفية تصنيفها في تلك القائمة .	4.47	0.521	%11.65	%89.51	السابع
18	المعيار الدولي رقم (8) يقوم على تحديد واضح لمفاهيم الأخطاء المحاسبية التي تؤثر على عدالة القوائم المالية ، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع تلك الأخطاء	3.97	0.219	%55.2	%79.42	الخامس عشر
19	إن مفاهيم المعيار الدولي رقم (8) تؤدي إلى تحديد واضح لمفهوم صافي الربح أو الخسارة والتي يجب أن تتضمنها قائمة الدخل من بنود للوصول إلى نتيجة الأعمال	3.49	0.521	%14.93	%69.90	الثالث والعشرون
20	إن المعيار الدولي رقم (8) يحدد كيفية الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية في قائمة الدخل لزيادة كفاءة المستخدم لتلك القائمة من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين	3.97	0.219	%55.2	%79.42	الخامس عشر
21	إن المعيار الدولي رقم (8) له كل الأهمية في تحديد القروقات الجوهرية بين السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية وتأثير الأخيرة في تحديد صافي الربح أو الخسارة .	3.49	0.521	%14.93	%69.90	الثالث والعشرون
22	يقوم المعيار الدولي رقم (8) على تحديد واضح لأنواع الأخطاء وتأثيرها على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ، بالإضافة إلى تحديد دقيق لكيفية التعامل مع تلك الأخطاء من حيث المعالجة والتصحيح والإفصاح عنها .	3.97	0.219	%55.1	%79.42	الخامس عشر
23	يلعب المعيار الدولي رقم (8) دوراً بارزاً في تحديد الظروف والأوضاع التي يتم من خلالها الانتقال من سياسة المحاسبية مطبقة إلى سياسة أخرى وذلك حفاظاً على مفهوم قابلية البيانات المالية للمقارنة والعرض الأفضل للإحداث أو العمليات في المنشآت .	4.98	0.197	% 39.55	%99.61	الأول
24	المعيار الدولي رقم (8) كان واضحاً في تحديد مفاهيم أي من الظروف يعتبر تغييراً في سياسة المحاسبية وأي منها لا يعتبر تغييراً في السياسة المحاسبية .	4.95	0.353	%71.3	%99.03	الثاني
25	كان المعيار الدولي رقم (8) واضحاً في تحديد كيفية التعامل بالأحداث والقيم المالية عند الانتقال من سياسة إلى سياسة محاسبية ،و ذلك بخصوص الفترات المالية السابقة أو الحالية أو المستقبلية .	4.49	0.521	%11.60	%89.90	السادس
26	يقدم المعيار الدولي رقم (14) المبادئ الأساسية لتقديم التقارير المالية للإطراف المستفيدة لتحديد مواقفهم من أداء الوحدة السابق ، وتقييم عناصر المخاطرة بالمنشأة ،وتكوين أحكام حول المنشأة.	3.97	0.129	%55.2	%79.43	الخامس عشر
27	إن المعيار لدولي رقم (14) ساهم بشكل أساسي في إدارة الربح لدى الوحدة من خلال تحديده الدقيق لمفهوم الإيراد والمصروف والبنود غير العادية التي يجب	3.49	0.521	%14.93	%69.90	الثالث والعشرون

الرقم المتسلسل	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الإلمام	الترتيب
	الإفصاح عنها .					
28	إن المعيار الدولي رقم (14) كان واضحا في تحديد المفاهيم الأساسية للأصول والخصوم التي يجب أن تنعكس في القوائم المالية المنشورة .	3.46	0.501	%14.48	%69.32	الخامس والعشرون
29	حدد المعيار الدولي رقم (14) الإشكال الرئيسية والثانوية التي يتم من خلالها نقل المعلومات من الوحدة المحاسبية إلى المستخدمين المباشرين وغير المباشرين	3.00	1.00	%33.33	%60.19	الثلاثون
30	أعطى المعيار الدولي رقم (14) توضيحات مهمة في القطاعات والفئات التي تقديم التقارير لها من داخلية وخارجية	3.49	0.521	%14.93	%69.60	الثالث والعشرون
31	ساهم المعيار الدولي رقم (14) في تحديد طرق الإفصاح عن المعلومات ، بالإضافة إلى كيفية تصنيف تلك المعلومات في التقارير الصادرة وإلى تحديد حجم المعلومات التي يجب أن الإفصاح عنها مع تحديد واضح للبنود التي يجب أن يتم الإفصاح عنها	3.98	0.197	%49.5	%79.61	الرابع عشر
32	حدد المعيار الدولي رقم (15) الظروف التي يتم من خلالها عرض المعلومات التي تعكس أثار التغير في الأسعار وذلك بهدف توفير معلومات مالية أكثر فائدة	3.00	1.00	%33.33	%60.19	ثلاثون
33	إن المعيار الدولي رقم (15) حدد ميزات الطرق التي يتم من خلالها بيان أثار الأسعار على القوائم المالية على أساس القوة الشرائية السائدة	4.91	0.445	%90.6	%98.25	الرابع
34	أعطى المعيار الدولي رقم (15) قواعد مهمة عن كيفية الإفصاح والإعلام عن البنود التي يتم تعديلها وفق مستويات الأسعار السائدة .	4.93	0.377	%76.47	%98.64	الثالث
35	إن المعيار الدولي رقم (16) أعطى تعريفا محددا لمفهوم الأصول باعتباره عنصر من عناصر قائمة المركز المالي .	3.95	0.257	%06.50	%79.03	السابع عشر
36	حدد المعيار الدولي رقم (16) عناصر التكلفة الخاصة بالأصل وكيفية الاعتراف بها	3.96	1.00	%25.25	%79.22	السادس عشر
37	بين المعيار الدولي رقم (16) وبشكل واضح الأسس التي يتم من خلالها مبادلة الأصل مع أصل آخر .	4.93	0.377	%76.4	%98.64	الثالث
38	بين المعيار الدولي رقم (16) وبشكل دقيق كيفية معالجة النفقات اللاحقة لاقتناء الأصول من إصلاح وصيانة واستبدال لأجزاء من الأصول .	4.42	0.664	%15.01	%88.35	التاسع
39	حدد المعيار الدولي رقم (16) المنهجية التي يجب أن تتبع في حالة إعادة تقييم الأصول وكيفية معالجة الفروقات التقييمية محاسبياً .	4.44	0.572	%12.88	%88.93	الثامن
40	بين المعيار الدولي رقم (16) كيفية توزيع تكلفة الأصل على عمره الإنتاجي والخاصة بعملية الاهلاك	3.97	0.219	%55.2	%79.41	الخامس عشر
41	حدد المعيار الدولي رقم (16) وبشكل واضح الأسس الخاصة بعملية الإهلاك خلال الحياة الإنتاجية للأصول	4.95	0.353	%71.3	%99.03	الثاني
42	بين المعيار الدولي رقم (16) الأسس التي يتم من خلالها إعادة النظر في العمر الإنتاجي للأصل وكيفية معالجة الإهلاك عند القيام بذلك	4.47	0.574	%12.84	%89.31	السابع
43	حدد المعيار الدولي رقم (16) القواعد التي يتم من خلالها الاستغناء عن الأصول وكيفية معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستغناء .	3.43	1.499	%43.70	%68.75	السادس والعشرون

الترتيب	نسبة الإلمام	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السؤال	الرقم المتسلسل
الخامس عشر	%79.41	%55.2	0.219	3.97	بين المعيار الدولي رقم (16) طريقة ومنهجية الإفصاح عن الأصول في قائمة المركز المالي .	44
السابع	%89.51	%11.65	0.521	4.47	حدد المعيار الدولي رقم (18) الأسس التي من خلالها قياس الإيراد المتحقق للمنشأة	45
الرابع والعشرون	%69.70	%14.43	0.502	3.48	حدد المعيار الدولي رقم (18) بشكل دقيق شروط تحقق الإيراد بنقطة البيع الخاصة بالبضائع	46
الثاني والعشرون	%70.09	%14.43	0.502	3.50	بين العيار الدولي رقم (18) بشكل واضح شروط تحقق الإيراد بنقطة تقديم الخدمات إلى الغير	47
الرابع والعشرون	%69.70	%14.43	0.502	3.48	حدد المعيار الدولي رقم (18) بشكل واضح شروط تحقق الإيراد الناتجة عن الفائدة والإتاوات وأرباح الأسهم .	48
الثاني والعشرون	%70.09	%14.43	0.502	2.50	حدد المعيار الدولي رقم (18) بشكل دقيق إجراءات الإفصاح الخاصة بالإيراد من حيث السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد ، عنصر الإيراد المتحقق للمنشآت	49
		%24.56	0.098	3.99	متوسط المتوسطات	

الجدول رقم (6) يبين تحليلاً لأراء المشاركين في الدراسة كفاءة واحدة من خلال (49) متغيراً شملت عناصر العملية المحاسبية الخاصة بإدارة الربح والنتائج كانت كما يلي :

أن الأسئلة رقم (1،2،4،8، 9، 12 ، 17،23،24، 25 ، 33 ، 37 ، 38 ، 39 ، 41 ، 42، 45) حصلت على أكبر نسبة قبول حول قدرة معايير المحاسبية الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين بخصوص إدارة الإرباح وبنسبة أكبر من (80 – 100%) وبدرجة قبول قوية جداً وهي أكبر من (4-5) من مقياس ليكرت، وقد حصل السؤال رقم (23) والمتعلق في أن المعيار الدولي رقم (8) يلعب دوراً مهماً في تحديد الظروف والأوضاع التي يتم من خلالها الانتقال من سياسة محاسبية مطبقة إلى سياسة أخرى ، وذلك حفاظاً على مفهوم قابلية البيانات المالية للمقارنة والعرض الأفضل للأحداث أو العمليات في المنشآت. بينما كانت أراء المشاركين حول بقية الأسئلة أنها لها قدرة قوية وبنسبة قبول أكبر من (60 – 80 %).

من النتائج السابقة نلاحظ أن (17) سؤالاً كانت نسبة قدرتها قوية جداً و(32) سؤالاً كانت بنسبة قدرتها قوية فقط وجميع متغيرات الدراسة تزيد

قيمتها الوسطية عن المقياس المعتمد في الدراسة وهو (3) حيث كان بنسبة القدرة أكبر من 60 %، من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن الانحراف المعياري للإجابات مقبولة وكانت لجميع الأسئلة مجتمعة (0.219) في حين تراوح معامل الاختلاف بين سؤال وآخر وكان لجميع متغيرات الدراسة مجتمعة (24.56 %) وهي نسبة منخفضة تدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (7)

يبين المتوسطات الحسابية لكل فئة من فئات المشاركين في الدراسة

البيان	المدققون	المستثمرون	المديرون الماليون
الوسط الحسابي	4.947	3.8905	3.9818

نلاحظ من الجدول السابق ذكره أن المدققون كانوا أكثر تفاؤلاً من بقية الفئات حول قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين حول إدارة الأرباح ، وهذا في رأي يتوافق مع العمق والدراسة والمقدرة العملية والعلمية لهذه الفئة، حيث يتمتع هؤلاء المدققون بقدرات تأهيلية أكبر من بقية الفئات المشاركة في الدراسة وذلك انسجاماً مع متطلبات ممارسة المهنة وما تستدعيه من تأهيل علمي وعملي وخبرة في مجال التنظيم المحاسبي .

وللتأكد من هذه النتيجة استخدم الباحث الاختبار التالي :-

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى

(T) المحسوبة	(T) الجدولية	SIG(T)	نتيجة الفرضية الأولى	الوسط الحسابي
30.212	1.984	صفر	رفض	3.99

لقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) ونجد من خلال مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة = 30.212، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (HO)، إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (HO) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة (HA) وهذا يعني أن لمعايير المحاسبة الدولية قدرة على سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة المساهمين في إدارة الأرباح .

الفرضية الثانية :

HA: يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدي للقوائم والمستخدمين لها .

HO: لا يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدي للقوائم والمستخدمين لها .

لقد تم استخدام اختبار (ANOVA) لاختبار الفرضية المذكورة أعلاه، عند مستوى ثقة 95 % حيث كانت النتائج كما يلي

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار (F) للفرضية الثانية

(F) المحسوبة	(F) الجدولية	SIG F	نتيجة الفرضية العدمية
3.234	3.10	0.044	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة = 3.234 وهي أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_A) وهذا يعني أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين والمعدي للقوائم والمستخدمين لها .

ولتحديد إلى أي فئة تميل تلك الفروقات الإحصائية، فقد تم استخدام اختبار (Scneffe) حيث تم التوصل إلى النتائج التالية :

جدول رقم (10)

يبين نتائج اختبار (Scheffe) للفئات المشاركة في الدراسة

البيان	مدققي الحسابات	المديرون الماليون	المستثمرون	الوسط الحسابي
المدققون				4.0947
المديرون الماليون				3.9818
المستثمرون	*			3.8905

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن هنالك فروقات إحصائية بين عينة المدققين والمستثمرين حول قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح ، وتميل تلك الفروقات لصالح مدققي الحسابات كون الوسط الحسابي لدرجة القبول من

وجهة نظرهم (4.0947) وهو أعلى من الوسط الحسابي لدرجة القبول من
وجهة نظر المستثمرين (3.890)

الاستنتاجات :

بعد تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها ، يمكننا أن نصيغ أهم
الاستنتاجات التي توصل لها الباحث وهي كما يلي :

1- هناك أجماع من قبل فئات المشاركين جميعاً أن لمعايير المحاسبة
الدولية المقدرة في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين
حول إدارة الأرباح، ولكن هذا الإجماع كان بدرجة متوسطة وهذا ما
دلت عليه المتوسطات الحسابية لأسئلة متغيرات الدراسة حيث بلغت
(3.99)

2- أن الفروقات الإحصائية بين آراء المشاركين في الحكم على مقدرة
معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة
والمساهمين كانت متوافقة مع نتائج الدراسة ومع المتوسطات المحاسبية
لكل فئة من الفئات المشاركة ، وهذه الفروقات جاءت نتيجة وجود
خبرة علمية وعملية أفضل للمدققين عنها للمستثمرين (للشركات
الوساطة المالية) ودراية أفضل للمدققين بدلالات السياسات المحاسبية
واستخدامتها في تحديد نتيجة الأعمال .

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج والاستنتاجات يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. انسجاماً مع نتائج الدراسة فإن الباحث يدعو الوحدات المحاسبية إلى
ضرورة إعادة تأهيل كوادرها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع
معايير المحاسبة الدولية، لما لها من قدرة في توصيف السياسات

المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للوحدة المحاسبية .

2. ضرورة تفعيل القوانين المهنية والرسمية المتعلقة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع الشركات التي ترغب في إدراج رأسمالها في أسواق رأس المال ، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة أساسية لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات ، والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك الوحدات بعدالة .

3. أن يكون للجمعيات المهنية دور أساسي في الرقابة والأشراف على مدى التزام الشركات الراغبة في إدراج أسهمها في أسواق رأس المال بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في انظمتها المحاسبية وتكييف أوضاعها بما يساعد في استخدام تلك المعايير في ضبط حركة العمليات المالية لديها .

4. ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات والمؤسسات الوطنية وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة ، المالية ، النظم الداخلية) مع مستوى الوحدات وإنهاء حالة التناقص بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به ومن معايير المحاسبة الدولية .

الفصل الرابع

الممارسة الإبداعية

للإدارة في البيئة المصرفية

تشهد بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها اتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية ، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفاصيل والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره أفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة Creative Accounting Practices (أحمد ، 2008:ص 115) ، والتي يمكن عبرها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلاءم أغراض الإدارة (Mulford & Comiskey , 2005:p288) ، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الإحتيالية ، Earning Management ، إدارة الأرباح ، Aggressive Accounting ، المحاسبة الإبداعية Creative Accounting ، تمهيد الدخل Income Smoothing وهي جميعها بمعنى واحد وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات

(Amat & Goethorpe: 2005)، ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصادقة معديها ومدقيقها، وكما هو العادة عندما تصل الأمور إلى حد الفشل وانهيار الشركات يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة، وما هو دور المدققين (ذنبات، 2006:ص97)، لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في اتخاذ قراراتها.

هذا وبالرغم من أن الإدارة تقوم ببعض هذه الممارسات في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة والتي تستغل من قبل المديرين لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعمل على تحقيق مستويات عالية من الأرباح بهدف زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية، دون النظر إلى تأثيراتها على مستوى دخل الفترة المالية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، هذا ومع أن هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة فإن سلوك التأثير على الدخل قد ينطوي على نوعين أحدهما يسمى إدارة الأرباح الجيدة (good management earnings) وهي التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر،

أما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (bad earning management) وهي التي تتطوي على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي، وبذلك فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال بعض المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية (Parfet,2000:pp481-488) وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح ، لذلك جاء الاهتمام مجدداً نحو الكشف عن تلك الممارسات مستفيدة من النموذج الذي صممه Jones في دراسته البحثية عام 1991 م لقياس إدارة الأرباح والممارسات الاحتياطية التي تتطوي عليها والذي تم تطويره من قبل (Dechow,et.al., عام 1995 في محاولة للاستفادة منه في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والبحث في العوامل التي تساهم في الحد من تلك الممارسات واستكشاف أثرها على المركز المالي للمؤسسة . (حمدان، 2010: ص5)

هذا وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إلى أنه حين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل المؤسسة فإن جزءاً كبيراً من وقت المديرين في المراكز العليا يستنفذ لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة ، مما يبرز معه الحاجة للبحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية Warning Signs تشير إلى وجود تلك الظاهرة ومن أهمها ما يلي :- (Magrath&: 2002 Weld)

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح .
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات .
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء .
- احتياطات لا ترتبط ببند الميزانية العمومية .

• أرباح لا تتفق بدقة أو بصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .
أمام كل ما سبق بدأت تنثور الشكوك حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تقوم المنشآت بنشرها وما إذا كانت تنطوي على تغييرات ترتبط بممارسات الإدارة وسلوكها في التأثير على الدخل وإظهاره بصورة مخالفة للواقع .

مشكلة الدراسة :-

إن ممارسة سلوك إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل ، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمنشأة حيث أن تحقيق مصلحة الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل ، الأمر الذي يلقي بظلال قاتمة على مستقبلها ويهدد إستمراريتها .

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة خاصة في المنشآت المالية كالمصارف التي تتعامل بأموال المودعين وبرافعة مالية كبيرة جداً بسبب كبر حجم الودائع مقارنة برأس مالها ، فإن الأمر يتطلب إيلاء الموضوع أهمية كبيرة للوقوف على مدى ممارسة إدارات البنوك لعمليات إدارة الأرباح والكشف عن المخاطر التي تتعلق بها ، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التحري عن هذه الظاهرة في البيئة المصرفية بالتطبيق على المصارف الوطنية الفلسطينية من خلال التعرف على مدى ممارسة تلك المصارف لعمليات إدارة الأرباح وخطورتها على الأداء المصرفي ، وعليه فإن المشكلة الرئيسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :-

ما مدى ممارسة الإدارة المصرفية لعمليات إدارة الأرباح وإدراكها لمخاطرها؟ أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً يتعلق بما قد تتخذه الإدارة المصرفية من إجراءات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الجهات المهتمة بنتائج الوحدة الاقتصادية وما قد ينتج عنها من قرارات تؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على الدخل عبر التلاعب أو التحريف المتعمد في تلك المعلومات .

لذلك فإن الكشف عن تلك الممارسات ومحاولة إبراز أثرها على نتائج العمل المالي والمحاسبي سيشكل دلالات واضحة على القيام بما يعرف بعمليات إدارة الأرباح ، الأمر الذي يضع الإدارة المصرفية أمام مسؤولياتها وما تنطوي عليه تلك الممارسات من مخاطر على المساهمين والمستثمرين والفئات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية ، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل سوف يقدم معلومات هامة للجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية ، وتجعلها في منأى عن آثار تلك الممارسات مما يعزز الاتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد من ناحية ، ويبصر الإدارة المصرفية بخطورة الأمر وانعكاساته السلبية على المركز المالي للمنشأة المصرفية ومستقبل وجودها من ناحية أخرى .

أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لعمليات إدارة الأرباح ، وما مدى إدراكها للمخاطر المترتبة على ذلك من خلال ما يلي :-

- التعريف بعمليات إدارة الأرباح من حيث طبيعتها ومؤشراتها ومبرراتها وطرق ممارستها والآثار المترتبة عليها .
 - الوقوف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية للمصارف الوطنية الفلسطينية لعمليات إدارة الأرباح .
 - الوقوف على المخاطر الناجمة عن عمليات إدارة الأرباح .
 - الخروج بنتائج وتوصيات تدعم أهداف البحث.
- فرضيات الدراسة :-**
- في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية :-
 - لا تقوم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين بممارسة عمليات إدارة الأرباح .
 - لا تدرك الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين المخاطر المترتبة على عمليات إدارة الأرباح .
- الدراسات السابقة :-**

1. دراسة (Oriol et, L, 2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الأسبانية لإدارة الأرباح وقد اشتملت عينة الدراسة على عدد (35) شركة مدرجة في السوق المالي الأسباني ضمن مؤشر (IBEX35) باعتبارها كبرى الشركات المسجلة في السوق ، حيث تم التعرف على المؤشرات التي تستخدمها تلك الشركات في إدارة أرباحها، ومنها وجود بعض التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى ، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق معالجات محاسبية غير واردة في الأنظمة المطبقة في تلك الشركات بالإضافة إلى تضمين حساب الأرباح والخسائر عمليات تتعلق بسنوات مالية سابقة ، كما

تبين أن ما نسبته 20 % من تلك الشركات قد تلقت تقارير متحفظة من قبل مدققيها يعود إلى قيام بعضها بممارسات من شأنها التأثير على الإيرادات تمثلت في عدم تحميل بعض المصاريف على حساب الأرباح والخسائر وعدم الاحتفاظ بمخصصات كافية .

2. دراسة (Holland & Remsay , 2003)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى ممارسة الشركات الأسترالية لممارسة إدارة الأرباح من خلال تطبيق نموذج Burgstaher and Dichev 1997 , وتبين أن مديري الشركات التي تم إخضاعها للدراسة يعملون على إدارة الأرباح بهدف تحقيق نقاط مستهدفة من الإيرادات أو مستويات معينة من الأرباح الإيجابية أو استمرارية المحافظة على أداء ربحية السنوات السابقة ، وأوصت الدراسة بضرورة الكشف والإفصاح عن تلك الممارسات لكافة الأطراف المستفيدة من التقارير المالية .

3. دراسة (Yoon et,L. 2006)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الوسائل المستخدمة من قبل الشركات الكورية لإدارة الأرباح مستخدمة نموذج التجزئة المنتظمة (A Systematic Decomposition Model) لتقدير المستحقات غير الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح ، وقد تم تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية ومستحقات إجمالية ثم تقسيم المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية وأخرى غير اختيارية ، ثم تجزئة المستحقات الاختيارية إلى مصاريف غير نقدية وأرباح غير نقدية ، وقد أظهرت الدراسة أن هناك وسائل متباينة استخدمتها الشركات في إدارة أرباحها ، حيث

استخدمت الشركات ذات الدخل المتزايد الأرباح غير النقدية لإدارة أرباحها أما الشركات ذات الدخل المتناقص فقد استخدمت المصاريف غير النقدية مثل مصاريف الديون المعدومة ومخصصات إهلاك الأصول في إدارة أرباحها .

4. دراسة (Steven & Ann , 2006)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر ثلاثة عوامل من المتوقع أن تكون لها تأثير على عملية إدارة الأرباح في ثلاث دول أوروبية وهي فرنسا ، بريطانيا، ألمانيا، ويتمثل العامل الأول في بيئة التدقيق في الدولة العضو وذلك في ضوء الاختلاف الكبير بين بيئات التدقيق الوطنية في تلك الدول من ناحية القوانين المنظمة ، ودرجة الاستقلالية ، ومسؤولية المدقق الخارجي ، أما العامل الثاني فهو نوعية شركة التدقيق مثل الشركات الأربعة الكبار المتواجدة في أوروبا والتي يمكن أن يكون لها تأثير على بيئة التدقيق الوطنية في الدول محل الدراسة ، أما العامل الثالث فهو اختلاف أسواق رأس المال التي تعمل في الدول المذكورة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن بيئة التدقيق الأكثر تشدداً تعمل على التقليل من عمليات إدارة الأرباح بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بعملية التدقيق سواء كانت من الشركات الأربعة الكبار أو غيرها ، وأن الاختلاف بين إجراءات وقوانين أسواق رأس المال في الدول المذكورة لا يؤثر في الحد من عمليات إدارة الأرباح .

5. دراسة (Tendelloo , 2005)

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة اعتماداً على الدراسات السابقة التي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح في الشركات العامة في أوروبا ، بالإضافة

إلى افتراض وجود تباين بين جودة التدقيق التي تقوم بها الشركات الأربعة الكبار وشركات التدقيق الأخرى من غير الكبار ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر تكون أقل ممارسة لإدارة الأرباح ، كما أن جودة التدقيق وقوانين حماية المستثمر هما بديلان للحد من إدارة الأرباح وأن الفرق في نوعية التدقيق التي تقوم بها الشركات الأربعة الكبار والشركات الأخرى يكون ضعيفاً أو ضئيلاً في البلدان التي تطبق قوانين حماية قوية للمستثمر .

6. دراسة (Hamdan , 2009)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ممارسات المحاسبة الإحتيالية التي تعتمد على التلاعب بمحاسبة الاستحقاق على المركز المالي للشركة ، حيث عملت على قياس أثر أساليب المحاسبة الإحتيالية كمتغير مستقل وبيان علاقتها بسياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع باستخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة كنسبة السيولة والأرباح المحتجزة وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي خلال الفترة من عام 2004 - 2008 ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين ممارسة المحاسبة الإحتيالية والأرباح المحتجزة ، وأن الشركات التي مارست هذه المحاسبة قامت بالإعلان عن توزيعات نقدية لهذه الأرباح في حين أظهرت الدراسة أن متغير السيولة كان له دلالة سلبية في نموذج الدراسة مما يشير إلى أن الأرباح المعلن عنها لا يقابلها سيولة ، الأمر الذي يعزز فرضية ممارسة الشركات للمحاسبة الإحتيالية ، مما يهدد المركز المالي للشركات .

7. دراسة (الداعور وعابد ، 2009)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية بغرض إدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين في الأوراق المالية حيث تم اختبار الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها والبالغة 14 وحدة مقارنة مع الوحدات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها بعدد 8 وحدات ، هذا ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة وتحليل البيانات تبين أن إدارة المكاسب كان لها تأثيراً معنوياً على أسعار الأسهم مما يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متغيرة كان لها تأثيراً على استقرار الدخل بدوافع تحقيق مصلحة الإدارة بالإضافة إلى الدوافع الضريبية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الإفصاح وتبني إستراتيجية واضحة لدى الشركات في إدارة المكاسب لغرض تحقيق الاستقرار لأسعار الأسهم بصورة شفافة في السوق المالي .

التعليق على الدراسات السابقة :-

يتضح مما سبق أن ظاهرة التلاعب في الأرباح أو ما يعرف بإدارة الأرباح تعتبر إحدى أهم المشكلات التي تواجه قطاعات الأعمال والمستثمرين والمحللين الماليين من خلال ما تظهره المعلومات المالية الخاصة بتلك القطاعات من بيانات مضللة تؤثر في قراراتهم وتحليلاتهم المالية حول الأداء الحقيقي لتلك المنشآت ، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية وتطويعها من قبل إدارة المنشآت لكبح تأثير التقلبات والتغيرات في الأرباح المعلنة خلافاً للأداء الاقتصادي الفعلي لها ، الأمر الذي يدعو إلى البحث في العوامل والدوافع والنتائج المترتبة

عنها ، وهو ما تحاول هذه الدراسة إبرازه خاصة في البيئة المحلية وفي قطاع المصارف تحديداً ، وبالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها بجانب الدراسة التحليلية فإنها دراسة ميدانية مطبقة في البيئة المصرفية وعلى قطاع المصارف الوطنية في فلسطين باعتباره قطاعاً حساساً يعمل بأموال الغير وبرافعة مالية شاذة ، وذلك للوقوف على مدى تطبيق عمليات إدارة الأرباح في تلك المصارف ومدى إدراك الإدارة المصرفية لخطورة هذه الظاهرة والمشكلات الناجمة عنها وتقديم التوصيات اللازمة لتفاديها .

أولاً : الإطار النظري للدراسة:

1- طبيعة وأغراض عمليات إدارة الأرباح :-

تعرض العديد من الباحثين إلى مفهوم إدارة الأرباح وذكر بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة (Schipper , 1989:pp91-102) ، وذكر أيضاً بأنها سلوك تقوم به الإدارة بغرض التأثير على التدفقات النقدية التي تحدث في الدخل بهدف معالجة الانحرافات غير العادية من خلال اختيار سياسات محاسبية معينة (wallace,1991:p934) ، كما ذكر أنها تعني قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أو التأثير على تخصيص مواردها (Healy & Wahle, 1999:pp365-385) ، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية (Parfet , 2000:pp481-488) ، وبالتالي فإن إدارة الأرباح هي مفهوم يتعلق بالتحريف المتعمد للأرباح للوصول إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن يكون عليه الأمر في غياب هذا

التحريف ، وقد يكون هذا التأثير متعلقاً بسلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح زيادةً أو خفضاً وفقاً للإستراتيجية التي تهدف إليها في التأثير على مستخدمي القوائم المالية ، فضلاً عن ذلك فقد يمتد هذا التأثير أيضاً على الناحية الشكلية من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية والتي تترك أثراً على قدرة مستخدم القوائم المالية نحو إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة .

إلى جانب ما سبق فقد يكون التلاعب باستخدام بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet) والتي تمثل تمويلاً خفياً قد يتم اللجوء إليه كما في حالة التأجير التمويلي للأصول الثابتة بدلاً من شرائها (الأمين ، 2001:ص255-275).

2- دوافع إدارة الأرباح :-

لا شك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة ، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب استهدافها ، ولكن السؤال الذي يثور هو ما إذا كانت ظاهرة إدارة الأرباح هدفاً في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسسة وممارستها لأنشطتها الاعتيادية وهو أمر متفق عليه أم أن هناك دوافع أخرى تنطوي عليها هذه الظاهرة ، وحول هذا الأمر يجمع الباحثون بأن هناك دافعان لإدارة الأرباح يتعلق الأول منها بتحقيق منافع ذاتية للإدارة ، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال إظهار كفاءة المنشأة بهدف ضمان بقائها وإستمراريتها في سوق

المنافسة (Beneish , 2001:pp4-6) ، وفيما يتعلق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع فقد أشار بعض الباحثين إليها من خلال تحقيقها لعدد من المزايا:-
أ. دوافع تعاقدية :-

تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها (Sweeney , 1994 :pp281-308) ، كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرين إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة ، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها (Healy & Wahlen , 1999:pp365-383).

ب. دوافع تتعلق بأوضاع المنشأة في السوق المالي :-

لا شك أن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للمنشآت في السوق المالي تشكل مصدراً هاماً ومفيداً للاعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم ، الأمر الذي يولد حافزاً للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقييم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند اعتزام المنشأة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها ، كما تقوم الشركات التي تواجه سنة مالية سيئة بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالغسيل الكبير (Big bath)

والذي عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا بغرض تطهير الميزانية استعداداً لبداية جديدة (Scott and Pitman , 2005)

ج. دوافع تنظيمية :-

تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء ، فمثلاً تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك ، وبالتالي تجد هذه المنشآت نفسها مضطرة بالالتزام بهذا التنظيم ، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة .

أما الوجه الآخر من تلك الدوافع فيتمثل في لجوء بعض المنشآت إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الفاحشة التي تحققها تلك المنشأة وذلك كما حدث أثناء أزمة الخليج الأولى عام 1995 عندما عمدت شركات البترول إلى إدارة أرباحها بغرض تخفيضها لصرف الانتباه عنها (Scott & Pitman , 2005) أو قد تلجأ إلى نفس الأسلوب لغرض إبعاد تهمة الإحتكار عنها .

3- طرق وأساليب إدارة الأرباح :-

يتبين مما سبق أن هناك العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة إلى إدارة أرباحها بغرض تحسين العلاقة مع الدائنين والمستثمرين والعاملين فضلاً عن تقليل الآثار السلبية لتقلبات الدخل خلال الفترات المتتالية ، لذلك تتخذ الإدارة من بين البدائل المحاسبية ما يعظم منفعتها مستغلة في ذلك ما تسمح به

المرونة في تطبيقات المعايير المحاسبية والتي تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر وبين تلك الطرق والأساليب ما يلي:- (Scott and Pitman , 2005)

- استخدام تقديرات متفائلة حول العمر الإنتاجي للأصول الثابتة بغرض تخفيض قسط الإهلاك وبالتالي تضخيم الأرباح .

- استخدام تقديرات متفائلة لدى تصنيف الديون والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بما يتيح المجال لتخفيض المخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك فيها وبالتالي تضخيم الأرباح .

- التلاعب في توقيت إثبات الأرباح المتعلقة ببيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى التأثير في أرقام الأرباح .

- لجوء بعض المديرين إلى استخدام قيم سوقية متفائلة عند تقييم المخزون كأساس عند المقارنة بين التكلفة أو السوق،ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .

- القيام بمعالجة بعض مصروفات الصيانة على أنها مصروفات رأسمالية وتحميلها على قيمة الأصل بغرض تدعيم الأرباح المالية .

وبالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الإجراءات والممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الأرباح أهمها :-

- سوء استخدام خاصية الأهمية النسبية ، والتي عرفت حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " Financial Accounting Standards Board " بأنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة الذي يمكن أن تؤدي إلى تغيير

حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على المعلومات أو التأثير فيها بالتحريف أو الإغفال .

- التلاعب بالحسابات في السجلات المالية ويتم ذلك من خلال إثبات بعض صفقات المعاملات التي يمتد أثرها لأكثر من سنة يقيد بها على أنها تخص السنة الحالية ، وعلى العكس من ذلك يتم رسملة بعض المصروفات التي تخص السنة المالية وتحملها لعدد من السنوات التالية. (البارودي ، 2002 :ص73-93)

وفضلاً عما سبق يتم إدراج مصروفات أو إيرادات وهمية بغرض تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر لأسباب ضريبية .

كما قد يتم اللجوء إلى تحميل بعض المصروفات أو الالتزامات على حساب فروع الوحدات التابعة لأجل إخفائها عن بعض الجهات ذات العلاقة باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة . (أبو عجيبة ، وحمدان، 2009 :ص8)

- استخدام تكلفة إيجار مصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار ثابتة سنوياً وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى مستخدماً مصاريف الإيجار كبديل عنه . (Gaa , 2007)
- التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق (عيسى، 2008:ص16) وتكوين بعض الاحتياطات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير

المحاسبية ، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الاحتياطات والتي تستخدم لاحقاً لتعزيز الإيرادات .

- استخدام ما يعرف بتنظيف القوائم المالية (Big Bath) حيث يتم تحميل بعض المصروفات الكبيرة خلال فترة إجراء التغييرات في الهيكلية والتي تمتد أثارها إلى عدة سنوات وذلك بتحميلها في سنة واحدة من أجل تعزيز دخل السنوات التالية (Levitt , 1998)

التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس ، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية مستهدفة في ذلك توليد انطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية ، ومن أمثلة ذلك القيام برسملة عوائد الاقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة استثمار بدلاً من أنشطة التشغيل ، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، وبالتالي إعطاء انطباعاً جيداً عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية .

وحول ما سبق يتبين أن استخدام تلك الطرق والأساليب تحركه دوافع إدارية تختلف طبقاً لاختلاف حجم وطبيعة المنشأة ونصيبها في السوق ، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك ومدى مساهمة الإدارة في ملكية المنشأة ، فضلاً عن مدى استقرار الدخل واعتقاد الإدارة بمدى ملاءمته مع توقعات مستخدمي القوائم المالية بغرض تحسين صورة الأداء وإتباع

الأساليب والأدوات المختلفة التي تعمل على تطوير وتعديل مستوى الدخل من فترة إلى أخرى .

4- المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح :-

من المعلوم أن اهتمام مستخدمي ومحلي القوائم المالية ينصب على صافي الدخل باعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها ، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة ، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في قائمة الدخل إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخله أو خارجه . (Domash , 2005) وعلى الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح وتحقيق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيها مثل (الاستحقاقات الاختيارية، التقديرات المحاسبية ، والتغيرات المحاسبية الاختيارية البديلة) وذلك لأغراض التأثير على أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم (Beneis , 2002) ، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي:- (Clikeman , 2003:pp69-78)

أ. الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة المنشأة حيث أن تأجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخير إجراؤها كنفقات بحوث

التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة المنشأة في السوق ، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد المنشأة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل .

ب. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية ، حيث أن لجوء هذه الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الانتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة .

ج. التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة W.R. Grance ، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام 1990 - 1992 م وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار ثم قامت ببيان عامي 1993 و 1995 بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح .

د. تلاشي المعايير الأخلاقية :-

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف ويعتمد على إذا ما كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمه ، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسيناً جوهرياً لبعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة (أبو عجيلة وحمدان ، 2009:ص5) وفي هذه الحالة فإن عنصر التعمد الذي تلجا إليه الإدارة من

خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية (مرعي، 2002) إن ممارسة إدارة الأرباح عادة ما تكون ممارسة مشكوكا فيها وتتعارض مع المعايير الأخلاقية للأداء ، حيث أنها ترسل رسالة للعاملين بأنها تخفي الحقيقة وتضلل الغير مما يولد مناخاً غير أخلاقياً لدى العاملين ويتيح لهم ممارسة أنشطة غير مقبولة وتؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهرية في القوائم المالية .

5 - جودة الأرباح وتأثيراتها على المنشأة :-

يعتبر الربح من أهم الأهداف الأساسية الذي تسعى المنشأة للاعتماد عليه في حصولها على التدفقات النقدية الصافية بعد تغطية مصروفاتها والذي يمكن استخدامه في إجراء التوزيعات على المساهمين أو القيام بإجراءات التوسعات الاستثمارية اللازمة لها لإحداث النمو المستمر ، كما أنه يعطى مؤشراً هاماً يعكس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها المتاحة .

ووفقاً لأساس الاستحقاق الذي تعتمد عليه المنشآت التجارية في إجراء وقيد معاملاتها المالية يمكن النظر إلى صافي الربح على أنه عبارة عن التدفقات النقدية التشغيلية والإستحققات الجارية وغير الجارية ، ويقصد بالاستحقاقات الجارية التغير في كل من حسابات صافي رأس المال العامل دون التغيرات في النقدية والاستثمارات أو الديون قصيرة الأجل ، وبالتالي فهي تتمثل في التغيرات في رصيد المخزون وفي الحسابات المدينة والحسابات الدائنة ، أما الاستحقاقات غير الجارية فتتمثل في أقساط الإهلاك للأصول الثابتة والتغيرات في رصيد الضرائب المؤجلة (سويلم ، 2002

- ص:93-116) ، وبالتالي فإنه للوصول إلى دقة وصحة الأرباح المحاسبية لا بد من مراعاة العديد من القضايا المحاسبية الأساسية التي تؤدي إلى تعزيز ما يعرف بتحقيق هدف جودة الأرباح وذلك من خلال ما يلي :-
- مراعاة دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة لفترات قادمة ، حيث أنه كلما زادت درجة جودة الربح فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز دقة التنبؤات المستقبلية ويقدم معلومات مفيدة وملائمة للمستثمرين .
 - مراعاة زيادة درجة الاعتماد على المؤشرات والنسب المالية التي تعتمد على مخرجات الربح المحاسبي عند إجراء التحليلات المالية وقياس مؤشرات الأداء الفعلي للمنشأة .
 - إظهار صحة ودقة العلاقة التي تقيس ربحية السهم والعائد المتوقع منه باعتبار أن هذا الربح يعكس علاقة الارتباط الموجبة التي يتوقعها المستثمرون بين هدف الربحية والعائد المتوقع تحقيقه في السوق المالي ، وفي هذا الصدد فقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على أهمية تحديد ربحية السهم والإفصاح عنه مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة والمنشأة نفسها عبر الفترات المالية (IAS33, 2003)
 - تزويد المستثمرين بمؤشر حول المكاسب المتاحة للملاك عن كل سهم عادي من خلال إظهار نصيب هذا السهم من الربح الموزع ، الأمر الذي يعكس الأرباح الرأسمالية للسهم والمتمثلة في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، مما يؤثر بالتالي على أسعار الأسهم في السوق المالي .
 - إن غياب دقة وجودة الربح يشكل خطورة بالغة على رقم الأرباح الموزعة حيث أنه في حالة عدم دقة هذه الأرباح كما لو تم تضمينها المكاسب المتحققة من إعادة تقدير الأصول الرأسمالية أو استخدام

ممارسات إدارة الأرباح التي تؤدي إلى زيادة رقم الأرباح دون زيادة حقيقية فيه ، فإن الأرباح الموزعة في هذه الحالة تكون توزيعاً من رأس مال المنشأة .

وبذلك يتبين أن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً ومؤثراً على عائد السهم وقيمتها في السوق المالي وقد أكدت على ذلك إحدى الدراسات التي اعتمدت على احتساب المؤشرات المالية واشتقاقها من المعلومات المحاسبية ، وأوضحت أن المحتوى المعلوماتي لتلك المؤشرات تكون قادرة على التنبؤ بالعائد على الاستثمار للأسهم في السنة التالية لنشر هذه المعلومات وأنها تمثل في وزنها النسبي ما يزيد عن ثلث محددات العائد المتوقع تحقيقه على الاستثمار . (هويدي ، 2000:ص39)

ثانياً :الإطار التطبيقي للدراسة

1- منهجية الدراسة

انطلاقاً من مفهوم إدارة الأرباح الذي يشير إلى الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة أو تحقيق مستوى ربح يتوافق مع توقعات المحللين الماليين (أبو عجيبة ، وحمدان، 2009:ص4)، ولأغراض قياس أثر تلك الممارسات فإن هذه الدراسة تعنى باستخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et. al.1995:pp193-225) حيث أشارت دراسة (jean et. al., 2004 :pp13-35) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، وتدعي بطريقة المستحقات الاختيارية والتي تفترض بأن المديرين يعتمدون أساساً على حرية تصرفهم في جزء من المستحقات الكلية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، حيث تتألف المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة

ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وبالتالي من الضروري فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وأخرى غير اختيارية؛ فالاختيارية تمثل الدليل على قيام المنشأة بعمليات إدارة الأرباح .

هذا ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ، يتم أولاً الكشف عما إذا كانت المصارف تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف موضوع العينة ، كما يتم ثانياً استطلاع آراء أفراد العينة حول مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات وتأثيراتها على المتغيرات التي تتضمنها الدراسة.

1/1 - مجتمع وعينة الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين وعددها (10) مصرف ، أما عينة الدراسة فتشمل المصارف التي تحقق الشرطين التاليين :-

✓ أن تكون المصارف تجارية تقليدية بمعنى أنه يتم استبعاد المصارف الإسلامية .

✓ أن تتوفر لها بيانات مالية منشورة خلال فترة الدراسة من عام 2005 وحتى نهاية عام 2009.

✓ وبذلك تكون عينة الدراسة مكونة من (5) مصرف فقط حيث تم استبعاد (3) مصرف إسلامية وكلاً من المصرف العربي الفلسطيني للاستثمار وبنك فلسطين الدولي لعدم نشرهما بيانات مالية خلال فترة الدراسة ، وبالتالي فإن عينة الدراسة تشمل المصارف التالية :-

- بنك فلسطين
- البنك التجاري الفلسطيني

- بنك الاستثمار الفلسطيني
 - بنك القدس للتنمية والاستثمار
 - بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
- وفيما يتعلق بالأفراد المشمولين بعينة الدراسة فهم العاملون في الإدارة التنفيذية العليا في البنوك المذكورة وتشمل المدير العام ونائبه ومدرء إدارات المحاسبة والتدقيق وعددهم (60) مبحوثاً .

2/1_ أساليب جمع البيانات:-

تعتمد الدراسة على تحليل البيانات المالية المنشورة للمصارف موضوع الدراسة والتي تغطي الفترة من عام 2005 حتى عام 2009 باستخدام نموذج جونز المعدل وفق الخطوات المحددة به والآتي ذكرها فيما بعد بغرض تحديد المستحقات الاختيارية التي تقوم بها الإدارة وذلك لأغراض اختبار الفرضية الأولى، كما يتم جمع البيانات اللازمة من خلال استبانة صممت خصيصاً لاستطلاع آراء عينة الدراسة لقياس مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناجمة عن إدارة الأرباح وذلك لأغراض اختبار الفرضية الثانية، حيث يتم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS (Statistical Package for Social Science إلى جانب الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2- اختبار فرضيات الدراسة:-

1/2_ اختبار الفرضية الأولى التي تنص على ما يلي: (لا تقوم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين بممارسة إدارة الأرباح)
ولاختبار تلك الفرضية يتم القيام بالخطوات التالية وفق نموذج جونز المعدل :

1- قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث: $TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

$ONI_{i,t}$ = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t)

$CF_{i,t}$ = التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة (i) خلال فترة (t)

2- تقدير معالم النموذج a_1, a_2, a_3 الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة المصارف موضوع العينة لكل سنة على حده.

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t}) + a_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + a_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال فترة (t)

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال فترة (t)

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t-1)

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي

3- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل مصرف من مصارف العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية: $NDACC_{i,t} = \hat{\alpha}_1(1/A_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2(\Delta REV_{i,t}) + \hat{\alpha}_3(ppE_{i,t}/A_{i,t-1})$

وبناءً على ما سبق يوضح الجدول التالي رقم (1) معاملات الانحدار (a_1, a_2, a_3) وقياس مستوى الدلالة لكل منها ولكل مصرف من المصارف موضوع العينة ولفترة خمسة سنوات (2005-2009)

جدول رقم (1)

معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل منهما

P-Value	F	R ²	P-Value			T			معاملات الانحدار			اسم البنك	مسلسل
			PPE/A	(REV-REC)/A	1/A	PPE/A	(REV-REC)/A	1/A	A3	A2	A1		
									PPE/A	(REV-REC)/A	1/A		
0.12	7.65	0.920	0.08	0.50	0.98	-3.43	-0.81	-0.03	-6.64	-0.149	-51984.848	الرفاه	1
0.01	153.1	0.996	0.00	0.04	0.00	-20.46	-4.80	17.17	-65.86	-0.178	95743623.5	الاستثمار	2
0.16	5.50	0.892	0.10	0.50	0.94	-2.99	-0.81	0.08	-15.14	-0.854	18325912.1	فلسطين	3

P-Value	F	R ²	P-Value			T			معاملات الانحدار			اسم البنك	مسلسل
			PPE/A	(REV-REC)/A	1/A	PPE/A	(REV-REC)/A	1/A	A3	A2	A1		
									PPE/A	(REV-REC)/A	1/A		
0.11	8.02	0.923	0.52	0.22	0.10	0.78	-1.74	-2.93	3.02	-0.662	-28363627.8	التجاري الفلسطيني	4
0.39	1.69	0.717	0.58	0.98	0.84	-0.66	0.03	-0.23	-5.10	0.022	-5220933.56	القدس	5

4- يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($DACCi,t$) لكل مصرف

والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية

$$DACCi,t = TACCi,t - NDACC i,t$$

5- يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل مصرف على حدة وذلك

لغرض المقارنة والتصنيف إلى مصارف ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

6- تصنيف المصارف إلى مصارف ممارسة لإدارة الأرباح أو غير

ممارسة لإدارة الأرباح، ويكون المصرف ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوى أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية ، بينما يعتبر المصرف غير ممارساً لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية .

والجدول رقم (2) يبين المستحقات الاختيارية (الفرق يبين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية) ومن ثم تصنيف كل مصرف (ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح).

جدول رقم(2)

تصنيف المصارف(ممارس أو غير ممارس لإدارة الأرباح)

القيمة بالدولار

اسم البنك	السنة	صافي الربح التشغيلي	التدفق النقدي من العملية التشغيلية	التغير في الإيرادات	التغير في حسابات تحت التحصيل	العقارات والممتلكات والآلات	إجمالي الأصول	المستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	التصنيف
		ONI	OCF	REV	REC	PPE	A	DACC	Mean	ممارس/غير ممارس
الرفاه	2005	367058	232122	367058	6182379	94248	23725315	134936	-9304305	ممارس
	2006	142961	8942800	142961	5182379	1421778	42706513	-8799839	-9304305	ممارس
	2007	762131	8043676	76211	23265807	1713805	91840738	-7281545	-9304305	ممارس
	2008	3250468	10015866	3250468	40037248	2490397	99938244	-6765398	-9304305	ممارس
	2009	1853977	25663657	1853977	45849576	3007463	1.63E+08	-2.40E+07	-9304305	غير ممارس
الاستثمار	2005	36958007	5646042	26958007	59036074	1072808	2.14E+08	31311965	-8285627	ممارس
	2006	3720558	5646042	3720558	79141557	1659582	2.08E+08	-1925484	-8285627	ممارس
	2007	4179997	28427592	4179997	75289682	1998116	2.51E+08	-2.40E+07	-8285627	غير ممارس
	2008	2983979	35339125	2983979	5142656	1948117	2.15E+08	-3.20E+07	-8285627	غير ممارس
	2009	2750335	16962209	2750335	81098530	1926684	2.46E+08	-1.40E+07	-8285627	غير ممارس
فلسطين	2005	14684244	8132860	14684244	2.32E+08	14411701	4.97E+08	6551384	-9.30E+07	ممارس
	2006	13903924	57241481	13903924	2.60E+08	15934485	6.03E+08	-4.30E+07	-9.30E+07	ممارس
	2007	20579398	2.24E+08	20579398	2.44E+08	24571510	7.57E+08	-2.00E+08	-9.30E+07	غير ممارس
	2008	23610956	1.42E+08	23610956	2.45E+08	24643815	1.05E+09	-1.20E+08	-9.30E+07	غير ممارس
	2009	28371928	1.35E+08	28371928	3.43E+08	29040311	1.28E+09	-1.10E+08	-9.30E+07	غير ممارس
التجاري الفلسطيني	2005	1129688	4873881	1129688	29907300	1311911	94489847	-3744193	-7420704	ممارس
	2006	310702	6765254	310702	25773648	1315559	79849447	-6454552	-7420704	ممارس
	2007	270258	15119397	270258	21351038	1269912	88415076	-1.50E+07	-7420704	غير ممارس
	2008	1425666	11060530	1425666	14941205	1580800	1.05E+08	-1.10E+07	-7420704	غير ممارس
	2009	2502287	3639961	2502287	31987045	2889185	1.32E+08	-1137674	-7420704	ممارس
القدس	2005	668742	2672081	668742	28087523	450190	1.00E+08	-2003339	-3.60E+07	ممارس
	2006	1728912	11889719	1728912	34224341	762527	1.48E+08	-1.00E+07	-3.60E+07	ممارس
	2007	972764	66080514	972764	43214806	2785786	2.51E+08	-6.50E+07	-3.60E+07	غير ممارس
	2008	5971848	48410074	5971848	1.29E+08	6515831	2.60E+08	-4.20E+07	-3.60E+07	غير ممارس
	2009	4974396	66062289	4974396	1.23E+08	13417552	3.33E+08	-6.10E+07	-3.60E+07	غير ممارس

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (إدارة الأرباح)

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من 2005-2009. ويلاحظ أن أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان في عامي 2005-2006 لجميع البنوك،

وفي المقابل كان أقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في الأعوام 2007،2008،2009.

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة البنوك لإدارة الأرباح

السنة	البنوك الممارسة		البنوك غير الممارسة		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
2005	100.0%	5	0.0%	0	100%	5
2006	100.0%	5	0.0%	0	100%	5
2007	20.0%	1	80.0%	4	100%	5
2008	20.0%	1	80.0%	4	100%	5
2009	20.0%	1	80.0%	4	100%	5

ولاختبار فرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل البنوك خلال الفترة 2005-2009 والتي تنص على انه : لا تمارس البنوك عملية إدارة الأرباح ، تم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة وذلك من خلال اختبار ذات الحدين (binomial test) والنتائج في جدول رقم (4) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.95 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى 0.05 أي أن عدد المشاهدات في البنوك التي تمارس الأرباح تتساوى تقريبا مع عدد مشاهدات البنوك التي لا تمارس إدارة الأرباح، ولكن في الوقت نفسه فإن نسبة البنوك التي مارست عمليات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغت 52% بعدد مشاهدات (13) مشاهدة من أصل (25) مشاهدة في حين بلغت نسبة عدم الممارسة 48% بعدد مشاهدات (12)، وبالتالي فإن نسبة ممارسة إدارة الأرباح أكبر

من نسبة عدم الممارسة، وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن المصارف قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(4)

نتائج اختبار (binomial test)

المجموعة	التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	القيمة الاحتمالية
الأولى	بنوك غير ممارسة	12	%48.0	0.95
الثانية	بنوك ممارسة	13	%52.0	

2/2 اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (لا تترك الإدارة المصرفية المخاطر الناجمة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

ولأغراض اختبار هذه الفرضية يتم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لكل متغير من متغيرات الدراسة باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي برنامج (SPSS) واحتساب المتوسط الحسابي Mean لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف إجاباتهم لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاورها الرئيسية عن متوسطها الحسابي ، إلى جانب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج هذا الاختبار

حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (5)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

مسلسل	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	التأثير على المصروفات التشغيلية	6	1.243	0.091
الثاني	التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية	4	0.744	0.637
الثالث	التأثير على بند الاستثمار	4	0.816	0.519
الرابع	التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية	5	0.464	0.982
الخامس	التأثير على الأرباح	6	0.638	0.811
السادس	التأثير على بنود الأصول الثابتة	3	0.948	0.330
السابع	التأثير على بنود حقوق الملكية	2	0.937	0.344
الثامن	التأثير على حسابات الودائع	5	0.907	0.383
	جميع الفقرات	35	0.734	0.653

هذا وبإجراء تحليل لفقرات الاستبانة للتعرف على مدى إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر عمليات إدارة الأرباح تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) فإذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.0 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، فإن الفقرة تكون إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون

على محتواها، وإذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية التي تساوي-2.0 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، فإن الفقرة تكون سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 والنتائج مبينة في الجدول التالي رقم (6) كما يتضح مما يلي:

1- التأثير على المصروفات التشغيلية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على المصروفات التشغيلية) 2.03، والوزن النسبي 40.67% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 11.082 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على المصروفات التشغيلية.

2- التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية) 1.96 والوزن النسبي 39.25% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 9.079 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود النقدية وشبه النقدية.

3- التأثير على بند الاستثمار

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بند الاستثمار) 2.08، والوزن النسبي 41.50 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 7.311 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة الأرباح على بند الاستثمار.

4- التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية) 1.96 ، والوزن النسبي 39.25 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 8.122 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود التسهيلات الائتمانية.

5- التأثير على عناصر الإيرادات والمصروفات

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على الأرباح) 1.98 ، والوزن النسبي 39.67 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 7.978 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على عناصر الإيرادات والمصروفات.

6- التأثير على بنود الأصول الثابتة

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود الأصول الثابتة) 1.90 ، والوزن النسبي 38.00% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 7.407 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود الأصول الثابتة

7- التأثير على بنود حقوق الملكية

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على بنود حقوق الملكية) 1.80، والوزن النسبي 36.0% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 8.294 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على بنود حقوق الملكية

8- التأثير على حسابات الودائع

بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات (التأثير على حسابات الودائع) 1.86، والوزن النسبي 37.20% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة 10.068 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر تأثير ممارسة إدارة الأرباح على حسابات الودائع.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع المحاور (إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح) نحو 1.96 ، والوزن النسبي 39.26 % وهي أقل من الوزن النسبي المحايد " 60% " وكان الانحراف المعياري (0.841) وقيمة t المحسوبة 9.553 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عدم إدراك إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح.

وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية وهي (لا تدرك الإدارة المصرفية المخاطر الناتجة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

جدول رقم (6)

تحليل فقرات (إدراك إدارة الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح)

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1. التأثير على المصروفات التشغيلية						
1	رسملة مصاريف ايرادية دون انطباق شروط عليها.	1.85	1.071	37.00	-8.319	0.000
2	تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة.	2.05	0.872	41.00	-8.440	0.000
3	تغيير الطريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة .	2.00	0.713	40.00	-10.863	0.000
4	استخدام معدلات أهلاك للأصول الثابتة أقل من معدلات الإهلاك المتعارف عليها في الصناعة.	2.15	0.917	43.00	-7.177	0.000
5	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	2.15	0.799	43.00	-8.242	0.000
6	دمج نصيب المصرف الأم من أرباح الوحدات التابعة دون الإفصاح عنها.	2.00	0.844	40.00	-9.181	0.000
	جميع فقرات (المحور)	2.03	0.676	40.67	-11.082	0.000

٢.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
2. التأثير على بنود النقدية وشبه النقدية						
1	التعديلات المعتمدة في أسعار السوق المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	1.95	0.982	39.00	-8.286	0.000
2	عدم الإفصاح عن بنود النقدية وشبه النقدية بشكل واضح.	1.65	0.860	33.00	-12.157	0.000
3	إجراء تعديلات على متطلبات السيولة السريعة والقانونية التي تفرضها السلطة النقدية..	2.15	1.071	43.00	-6.149	0.000
4	عدم وجود توازن في مراكز العملات المدينة والدائنة.	2.10	1.145	42.00	-6.087	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.96	0.885	39.25	-9.079	0.000
3. التأثير على بند الاستثمار						
1	التعديلات المعتمدة في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	2.10	1.053	42.00	-6.621	0.000
2	التعديلات في تصنيف الاستثمار وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل خاصة عند هبوط الأسعار.	1.95	0.928	39.00	-8.761	0.000
3	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات من التكلفة إلى حقوق الملكية مثلاً.	2.00	1.058	40.00	-7.324	0.000
4	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين المركز الرئيس والفروع عند إعداد القوائم المالية الموحدة	2.25	1.052	45.00	-5.524	0.000
	جميع فقرات (المحور)	2.08	0.980	41.50	-7.311	0.000
4. التأثير على بنود التسهيلات الائتمانية						
1	عدم الكشف أو الإفصاح عن الحجم الحقيقي للديون الراكدة بهدف خفض رصيد مخصص الديون المشكوك فيها	1.95	1.032	39.00	-7.880	0.000
2	عدم الإفصاح عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لذوي العلاقة	1.95	1.171	39.00	-6.948	0.000
3	وجود تركيز في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض القطاعات والعلماء	2.00	1.058	40.00	-7.324	0.000
4	وجود تركيزات ائتمانية لدى العميل الواحد	1.95	1.007	38.95	-7.888	0.000
5	عدم الإفصاح عن نوعية التسهيلات الائتمانية حسب مكوناتها الفعلية (جاري مدين ، قروض، سلف ، خصم كمبيالات.....).	2.00	1.105	40.00	-7.012	0.000

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	جميع فقرات (المحور)	1.96	0.989	39.25	-8.122	0.000
5. التأثير على عناصر الأرباح						
1	التعديلات على أرصدة الاستحقاقات الجارية من خلال حسابات صافي رأس المال العامل.	1.95	1.126	39.00	-7.221	0.000
2	التعديلات على أرصدة الاستحقاقات غير الجارية المتمثلة في أقساط الإهلاك والتغيير في الضرائب المؤجلة.	2.15	1.246	43.00	-5.283	0.000
3	تأخير قيد فوائد وعمولات دائنة / مدينة بغرض التأثير على الأرباح.	2.00	1.150	40.00	-6.737	0.000
4	معالجة بعض المصروفات الجارية على أنها مصروفات رأسمالية.	1.90	1.053	38.00	-8.093	0.000
5	عدم إظهار التقديرات الفعلية لمخصصات الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط قيمة الاستثمارات للأوراق المالية.	2.00	1.008	40.00	-7.681	0.000
6	تعديلات متعمدة في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية من خلال تصنيف بعض البنود المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل.	1.90	1.053	38.00	-8.093	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.98	0.987	39.67	-7.978	0.000
6. التأثير على بنود الأصول الثابتة						
1	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإظهار الأصول الثابتة بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم.	1.95	1.213	39.00	-6.704	0.000
2	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المتقدمة كضمانات للغير.	2.05	1.294	41.00	-5.685	0.000
3	التغيير المتعمد في تصنيف بعض مكونات الأصول الثابتة بغرض التأثير على مصروف الإهلاك.	1.70	1.154	34.00	-8.724	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.90	1.150	38.00	-7.407	0.000
7. التأثير على بنود حقوق الملكية						
1	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة كأرباح تتعلق بسنوات سابقة.	1.80	1.132	36.00	-8.211	0.000

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
2	معالجة مكاسب أو خسائر تتعلق بتقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل.	1.84	1.146	36.84	-7.626	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.80	1.121	36.00	-8.294	0.000
8. التأثير على حسابات الودائع						
1	تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع بغرض تجنب زيادة حجم الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تفرضه السلطة النقدية.	1.70	0.850	34.00	-11.851	0.000
2	تعديلات في مكونات هيكلية مصدر الودائع حسب القطاعات المختلفة.	1.85	0.971	37.00	-9.172	0.000
3	عدم إظهار مبالغ التأمينات النقدية كبنود مستقل وإظهاره ضمن بنود الودائع.	2.10	1.231	42.00	-5.663	0.000
4	عدم الإفصاح عن البالغ المحجوزة على الودائع.	1.80	0.935	36.00	-9.939	0.000
5	عدم الإفصاح عن الحسابات المكشوفة المتعلقة بودائع العملاء.	1.85	0.971	37.00	-9.172	0.000
	جميع فقرات (المحور)	1.86	0.877	37.20	-10.068	0.000
	جميع فقرات (إدراك الإدارة المصرفية لمخاطر إجراءات إدارة الأرباح)	1.96	0.841	39.26	-9.553	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "59" تساوي 2.0.

الفصل الخامس

تدقيق الإدارة في البيانات المحاسبية للشركات

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرون Enron) وغيرها من الشركات الرائدة ، وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات شركة (انرون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح ، ونحن ومن خلال هذا البحث قمنا بتسليط الضوء على مفهوم المحاسبة الإبداعية من عدة جوانب مع التركيز على دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، وقد تضمن هذا البحث سبعة فصول ، وفيما يلي ملخص لتلك الفصول .

المبحث الأول : تناول هذا المبحث مفهوم المحاسبة الإبداعية مستعرضا أهم التعاريف للمفهوم من عدة جهات نظر وكذلك تم استعراض آراء بعض المختصين عن مفهوم المحاسبة الإبداعية ، واستخلص الباحثان في نهاية المبحث تعريف مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرهما .

المبحث الثاني : استعرض الباحثان في هذا المبحثاهم الأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، موضحين من خلاله الأشكال متعددة والمعقدة لتلك الممارسات ، والتي لا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص.

المبحث الثالث : تعتبر إدارة الأرباح وتجميل صورة الدخل بغرض تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف الأغراض من أهم أهداف المحاسبة الإبداعية ، وقد تناول الباحثان في هذا المبحث العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل والهدف من القيام بها .

المبحث الرابع : تعتبر مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة ، وقد تطرق الباحثان في هذا المبحث إلى أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

المبحث الخامس : تم استحداث هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على دور المنظمات المهنية لمواجهة أي مشاكل أو أخطار قد تؤثر على المهنة ، ومن هذا المنطلق تناول هذا المبحث دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

المبحث السادس : ناقش هذا المبحث الدور الأخلاقي وعلاقته بمفهوم المحاسبة الإبداعية ، وكذلك الدور الذي يلعبه في التأثير على هذا المفهوم .

المبحث السابع : تطرق هذا المبحث إلى دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، وذلك من خلال تسليط الضوء على دور المدقق المحوري وإطار مسؤولياته وكذلك التعرف على كيفية تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ما زالت مسؤولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) من غش وتحريف من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنة التدقيق ، بل ويمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـ (فجوة التوقعات) وهي تلك الفجوة ما بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين والمراجعين وما يقوم به المدققين والمراجعين بالفعل طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

وإذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير المراجعة يتوقعون أن يكتشف المدققين ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات وغش ، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسؤولية المدققين في هذا الشأن تتجه إلى أن تصميمهم لعملية التدقيق العادية لا تتم في المقام الأول لاكتشاف الغش والأخطاء فقط ، والمثير للجدل انه في بداية عهد التدقيق والمراجعة كانت وظيفة المدقق وخاصة الخارجي تنصب على اكتشاف الأخطاء والغش ثم تطورت الى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية ، إلا ان الاهتمام بمسؤولية المراجعين في اكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والشركات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق

المال ، فضلا عن ازدياد الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بفداحة حجم التلاعبات والغش والتحريف في بيانات الكثير من المنشآت ولا سيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين .

وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرون Enron) وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات شركة (انرون) جزء من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح .

ومن خلال هذا البحث سيقوم الباحثان بمناقشة المشكلة الرئيسية للبحث وهي أن هنالك البعض يرغب بتحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك الشركات أو من أصحاب المصالح ، الأمر الذي يدفعهم أحيانا إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب بها عن طريق ابتداع طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وهو ما يطلق عليه (المحاسبة الإبداعية) وذلك بغرض تحقيق الأهداف التي يصبون إليها ، وفي ضوء طبيعة المشكلة السابق الإشارة إليها يطرح الباحثين من خلال البحث فرضيتين أساسيتين وهما :

الفرضية الأولى :

هناك علاقة معنوية بين وعي مستخدمي التقارير المالية واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي الحد منها .

الفرضية الثانية :

هنالك دور فعال سواء للمدققين العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون الداخليون في الشركات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

المبحث الأول : مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعريفها

تعد المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتيالية كما يطلق عليه البعض حدثاً من مواليد الثمانينات، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبر كقسط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية ، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم ، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان

بعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيختتم الباحثان بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظرهما .

يقدم (ناصر Naser)⁽¹⁾ تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها" .

ويعرف (أمات Amat)⁽²⁾ المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال " .

ويقدم (فيليبس Phillips)⁽³⁾ مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية " .

ويعطي (ملفورد Mulford)⁽⁴⁾ تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

(1)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24, p 4 .

(2) المرجع السابق ص 7-8

(3)Breton, G. and Taffler , R. J. , " Creative Accounting and Investment Analyst Response" P98.

(4)Amat, O. and Blake , J. , " The Ethics of Creative Accounting" p22.

ويستخدم (العاني)⁽¹⁾ اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الإبداعية إذ يصفها بأنها هي "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفضل مُعد هذه الكشوفات أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكله المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

ويصف (Bambooweb Dictionary)⁽²⁾ المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم.

كما يضيف (Bambooweb Dictionary) أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو مغامر (Aggressive)، ويضي فأن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

(1) موقع المحاسبون دوت نت www.infotechaccountants.com

(2) المصدر السابق .

أما في (Accounting Dictionary) ⁽¹⁾ فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات .

في ضوء قراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين يتضح للباحثين أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ، ولهذا الأمر فإنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة " .

وقبل أن نختتم هذا الجزء سنشير إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب (يان جريفيث Griffiths) ⁽²⁾ من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقة الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حضان طروادة ،

(1)المصدر السابق .

(2)Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting P 8

ويضيف... في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهى جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " .

بينما يستعرضها (جيمسون Jameson)⁽¹⁾ (2) من وجهة نظر المحاسب إذ يقول " تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض. وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية " .

أما (سميث Smith)⁽²⁾ (3) فيقول وفقاً لخبرته كمحلل استثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي ، ويضيف .. لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية " .

أما الباحثان فيضيفان بخصوص المحاسبة الإبداعية " بان مفهوم المحاسبة الإبداعية يكمن في ان هذا المصطلح هو عبارة عن الممارسات التي يقوم بها المحاسبين لتظليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواءً لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره. "

(1)المصدر السابق ص 9

(2)المصدر السابق ص 10

المبحث الثاني : الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

كما سبق وأشرنا فإن للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمن تلك التعريفات هو تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعليا إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية و/ أو إهمال بعضها منها أو جميعها " (1).

وفي هذا الجزء من البحث سنقوم باستعراض أهم تلك الأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، وهنا لابد من الإشارة الى ان هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا أثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

(1) أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية ، فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

(2) استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ .
ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي

(1) Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting P 11

للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثنى أو مقيم معروف باتخاذها اتجاهها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

(3) يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية.

ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث مبال للمساعدة ، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

(4) التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية

ويخلص الباحثان إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الابتكارية لها أشكال متعددة ومعقدة الى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص ، وسيتم لاحقا عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها .

المبحث الثالث : المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية وتجميل

صور الدخل

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل ، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها، وهي:

(1) بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريراً عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلاً من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الدرامية ، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في السنوات الجيدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السيئة ، وبالتالي تخففي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي قد يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص .

وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية وتغيب دور المستثمرين من ناحية أنه في حال إذا كانت الظروف التجارية للعمل غير مستقرة ومتذبذبة فعليا فإنه على المستثمرين كل الحق في معرفة ذلك .

(2) من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات ، ويشير (Fox1997) ⁽¹⁾ إلى

(1)Healy, P. M. and Wahlen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”p12-13

كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح.

فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدة ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء .

وتبرز أهمية تلك الممارسات في انه أحيانا يتم تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم ، لذا فإنه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعة فإن ذلك يعني ان واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة .

(3) قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة.

ويشير Collingwood 1991⁽¹⁾ إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من اجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق 30 % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في

(1)Healy, P. M. and Wahlen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”. p 15-16

تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض الهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر .
(4) يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملك للشركة .

وبشكل عام فقد أشار كل من (Dharan and Lev)⁽¹⁾ في دراسة تم إعدادها عام 1993 أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية ، وإن التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيتبعها بالتأكيد أداء فقير في سعر السهم في الفترات والسنوات التي تلت تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل.
المبحث الرابع : الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان في هذا المبحث

(1) المصدر السابق ص 20 - 21

بعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي :-

(1) ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بالزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام 1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة .

(2) بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم ، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات

CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

(3) خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها .

وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

(4) الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

أ - سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل ، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .

ب - أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية

المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

(5) أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية ، حيث أن المراجع الكفؤ والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

(6) تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة.

(7) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد . وبشكل عام يخلص الباحثان إلى أن المراجع الكفو يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبية الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فإنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

المبحث الخامس: دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .
عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها (INTERNATIONAL) STANDARDS ACCOUNTING وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL (FINANCIAL REPORTING) STANDARDS كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها :⁽¹⁾

(1) يحيى محمد أبوطالب ، "المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ص 205-215

(1) التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية (FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARDS) .

(2) تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعد على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية .

(3) الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

(4) حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافيا للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

(1) العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

(2) إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغيرات

أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار (3) العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

(4) إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

المبحث السادس :المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي :

أولاً: يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية ، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعية بشكل جيد على تشجيع

احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها الكثير شيئا جيدا" (1) . وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

ثانيا: من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسؤولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato,1992) (2). وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راولز الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ، حيث وجد Fischer and

(1)Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge),P196.

(2)Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Grube, revised by C. D. Reeve (Hackett

Rosenzweig 1995⁽¹⁾ أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبية .

كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992⁽²⁾ عدم استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف .

وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon 1993⁽³⁾ حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن " العمل ليس إلا عملا " .

ومما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات الغير أخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبية، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش Revsine 1991⁽⁴⁾ افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية الغير

(1)Fischer, M. and K. Rosenzweig: 1995, 'Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management', Journal of Business Ethics 14, P444.

(2)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24,P 111.

(3)Solomon, R. C.: 1993, 'Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian

(4)Revsine, L.: 1991, 'The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis', Accounting Horizons, December,P 16-27.

مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، حيث يمكن أن يستفيد حاملوا الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي الى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعبا وخداعا متعمدا يتم تجاهلها، بحيث يصبح حاملوا الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعاً للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك حتمي بسبب وجود الصراع الملازم لعلاقات الوكالة.

وبالنظر من منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات مكروهة ومحرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة .

وبذلك يرى الباحثان أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها مكروهة أخلاقياً وذلك لما يرونه من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لا بد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن ان الحصول على الشفافية والمصادقية الكافية.

المبحث السابع : دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية

أولاً : دور المدقق المحوري وإطار مسؤولياته :

يعرف التدقيق أو المراجعة (Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي (Competent and Independent) للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبة المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (Audit Evidence) (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها .

وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، كما توفر خلالها إدارة المنشأة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية (Information Economic Assertion Representation) وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات (Information Users) ، ومن ثم يتعين أن يتم

تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها .

ومن هنا يمكن القول بأن مهنة التدقيق قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة الى التدقيق الحيادي لتلك المعلومات ، وحتى يتم تقديم تلك الخدمة يسعى المراجع على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات (Evidence) المتعلقة بالمزاعم موضوع الفحص ، حيث قد تتمثل تلك الأدلة في البيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر واليوميات والحسابات والمستندات المؤيدة والمصادقات وما إلى ذلك ، ثم يقارن كمدقق تلك المزاعم والمعلومات مع معايير مفررة (بما في ذلك المعايير المحاسبية أو أي أسس محاسبية متفق عليها) على أساس أن تلك المزاعم والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية قد عرضت بصدق وبعادلة ولا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، الأمر الذي من شأنه يوفر تقرير المراجع أداة التوصيل إلى مستخدم تلك المعلومات بما يفيد مدى إمكانية مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها (Credibility and Reliability) .

ذلك التدقيق الموضوعي الحيادي الذي يتم عن طريق المدقق (Auditor) المؤهل الذي يبدي رأيه عن تلك المعلومات المالية المقدمة عن طريق إدارة الشركة إلى المستخدمين المعنيين (Interested Users) .

تأسيسا على ذلك فأن المسؤولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم

لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

إلا انه لا بد الإشارة إلى أمر مهم وحيوي وهو أن عملية التدقيق لا توفر ضمانا كاملا لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية ، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية ، حيث انه يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وهذا يتم حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المدقق التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية (Professional Auditing Standards) ، حيث إذا ما حاول أي مدقق اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية فان تكلفة التدقيق ستكون كبيرة وغير مقبولة ، لذا فإنه يجب أن يركز جهده في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ، وأثناء التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق يتوافر لديه قدر كبير من التأكيد (Assurance) لاكتشافها ، وعلى الرغم من انه ليس تأكيدا مطلقا إلا انه مستوى ايجابي مرتفع جدا من التأكيد ، وبالتالي فإن دقة المعلومات بالقوائم المالية لكافة الشركات سترتفع مما سيمكن أسواق رأس المال من العمل كما يجب أن تكون عليه الأسواق ذات الكفاءة ، ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق يقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمع ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد (15000)⁽¹⁾ شركة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب مراجعتها سنويا ، وبدون التدقيق القوائم المالية لها لا يمكن لتلك الشركات أن تحصل على رأس المال عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال ، كما أن العديد من الشركات الخاصة بحاجة إلى مراجعة سنوية

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، "مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ص 20

لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل من البنوك والمنشآت المالية الأخرى ، وفي معظم الأحوال يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بمعدلات منخفضة إذا كان لديها قوائم مالية يتم تدقيقها سنويا ، ومن هنا يمكن القول بأن تدقيق القوائم المالية تخفف تكلفة رأس المال .

وعادة ما يساعد المدققون سواء العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون الداخليون الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة الداخلية .

حيث يقدمون للإدارة اقتراحات ينتج عن تنفيذها تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض أي تحريف أو تلاعبات أو غش ، كما ينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل كل من أفراد المنشأة والعاملين بها على نحو أفضل وتخفيض فرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة .

فنتيجة لزيادة مخاطر المعلومات (Information Risk) بسبب تعقد مجتمع الأعمال وزيادة حجم المنشآت والشركات وعدد عملياتها المالية التي تقوم بها واتسام عمليات التبادل بالصعوبة والتوسع فضلا عن صعوبة توصل متخذ القرار بشكل مباشر للمعلومات واحتمال وجود تحريفات بها أو تحيز أو تأثير متعمد لمعديها على احد جوانبها ، ظهرت حتمية التدقيق ودورها المحوري الحيادي في تخفيض مخاطر المعلومات ، تعكس تلك المخاطر إمكانية عدم دقة المعلومات الخاصة بمخاطر العمل الخاصة بالمنشأة أو الشركة (عدم دقة القوائم المالية) .

وأحيانا تقوم بعض إدارات الشركات وبالاتفاق مع المدقق أو المراجع لتوفير تأكيد مناسب للمستخدمين عن إمكانية الاعتماد على تلك القوائم ، حيث

إذا ما تم اعتماد تلك القوائم وهي غير صحيحة وتتضمن بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فإن المدقق سوف يواجه باحتمال مقاضاته من قبل كل من المستخدم وبعض أعضاء مجلس الإدارة أو ما تعرف بالمسؤولية القانونية للمراجع تجاه العملاء أو الغير أو أي طرف ثالث ، حيث يقاضي المستخدمون المدقق على أساس مسؤوليته المهنية عن تأكيد إمكانية الاعتماد على القوائم المالية ، كما يمكن للمستخدم أيضا مقاضاة الإدارة ، وبالتالي يتحمل المدقق مسؤولية كبيرة من وجهة القانونية .

ثانيا : تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية

تهدف عملية التدقيق وفقا للمعايير إلى توفير تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية كوحدة واحدة بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري أو غش أو تلاعب أو أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وللوصول إلى تلك التأكيدات المعقولة يجب أن تتوافر بالمدقق سواء على مستوى مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي :

(1) توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ، حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات الضمان لحسن انجاز الأعمال التي يكلف بها مكتب التدقيق أو ديوان المحاسبة ، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية عدديا ونوعيا ، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة التدقيق سواء كانت مكتب تدقيق أو ديوان محاسبة .

وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات مكاتب المراجعة ودواوين المحاسبة ، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم .

(2) أن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال .

(3) يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات ، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة 100 % ، لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك ، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

(4) أن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل ، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية ، إنما أصبحت موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والافصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق .

وختاماً يمكننا القول بأن غالباً من يقوم بعمل تلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواء في مكاتب التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى أن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش .

الفصل السادس

إدارة الأرباح المخططة وانعكاسه على المعايير المحاسبية

مرت مهنة المحاسبة خلال العامين الماضيين في تجربة صعبة وبالأخص خلال الأزمة المالية العالمية إذ تم اتهام المهنة وبصورة عامة تنتنو بالتقصير حول كيفية معالجة الديون العالمية المتعثرة، دون النظر إلى تصرفات الإدارة المخططة مسبقا لاستهداف أرباح مخططة والذي بدوره ينعكس على مهنة المحاسبة بتنفيذ تلك الخطط ، إضافة إلى أدعاء البعض أن المهنة من خلال معاييرها المحاسبية العالمية قد ساهمت في عملية عدم الإفصاح أو أخطأت في صحة تصنيف بعض المشتقات والأدوات المالية ولاسيما تلك المتعلقة بعمليات الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة .

وبالمقابل فإن القائمين على هذه المهنة قد قاموا و منذ بدء الأزمة المالية بإعادة النظر في بعض معاييرها المتعلقة بالبيانات المالية وذلك لمعالجة مواطن الضعف المحاسبية التي برزت خلال الأزمة، وقد تم بالفعل إعادة صياغة المعايير الهامة مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية والمعيار الدولي للبيانات المالية رقم (7) المتعلق بعملية الإفصاح عن الأدوات المالية وكذلك المعيار رقم (3) المتعلق بتجميع البيانات المالية.

ونتيجة لما تمثله الأرباح من رقما مهما لمعدي البيانات المالية وكذلك مستخدمي تلك البيانات لذا ليس من المفاجئ انشغال الإدارة في اغلب الأحيان في إدارة الأرباح فاستخدمت مؤخرا منهج إداري بتطبيق محاسبي سمي بإدارة الأرباح ، وهذا ما يعزوه البعض إلى إفلاس وانهيار العديد من المنشآت وخسارة المستثمرين في أسواق المال إذ شكلت أزمة حقيقية في الاقتصاد .

إذ تلجا الإدارة إلى استخدام مجموعة من الأساليب للتأثير على البيانات المالية لدوافع مختلفة من إدارة منشأة إلى أخرى مستفيدة من بعض الثغرات في بيئة الأعمال المحيطة بها وعدم التزام بعض الأطراف المباشرة وغير المباشرة باقتصادات تلك المنشأة بالمعايير المحاسبية .

فالإدارة عند إعدادها للبيانات المالية تستند على مجموعة من المعايير المحاسبية فواضعو المعايير لم يأخذوا بنظر الاعتبار إمكانات الفن المحاسبي من خلال ترك حرية الاختيار في تطبيق العيار والتي تعد قواعد استرشادية في العمل المحاسبي ، إذن فالعملية انتقلت من تطبيق أو عدم تطبيق إلى هل تتوافق هذه العملية مع المدخل الأخلاقي للمحاسبة أو خالفت المدخل الأخلاقي في المحاسبة .

وما تكون عليه إدارة الأرباح من تسببها في تضليل مستخدمي البيانات المالية إلا أن هذا التضليل هو بالنتيجة مصرح به ضمنا من قبل واضعي معايير المحاسبة ، فالكرة الآن أصبحت بيد الإدارة وعلى أهدافها تتصرف وهنا لابد من الإشارة أن البعض لا يضع اللوم على ممارسة إدارة الأرباح لان هذا العمل هو في الحقيقة ضمن تطبيقه للمعايير المحاسبية .

وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح في الأدب المحاسبي ، وبسبب ما تفتقره إدارة الأرباح من الأساس العلمي والعملية في معالجتها ووضع الأسس والمفاهيم لها إذ تحيط بعملية إدارة الربح بعض الثغرات والقصور في الفهم والاستنتاجات الخاطئة. فبرزت هناك انعدام الثقة بالمديرين التنفيذيين بالمنظمات وأعضاء مجلس الإدارة .

والمعروف أن البيانات المحاسبية تلعب دوراً أساسياً في توجيه المستثمرين وتقييم اتجاهاتهم المستقبلية، فباستخدام مؤشرات الربحية والسيولة المستخلصة من البيانات المالية يتخذ المستثمرون قراراتهم الاستثمارية ك شراء أسهم وحدة اقتصادية معينة أو بيع ما يملكونه من أسهم وحدة اقتصادية أو زيادة الاستثمار في وحدات اقتصادية أخرى (عبد الحميد، 1999). وتتمثل أهمية استخدام البيانات المالية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية القائمة والمتشابهة في النشاط الاقتصادي وكذلك المقارن التداخل الوحدة الاقتصادية نفسها ، شرط عدم اختلاف أسس لقياس المحاسبي سواء أكان على مستوى الوحدات الاقتصادية المختلفة أم على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة.

ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطرق المحاسبية، وحرية الإدارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية بما يتناسب ورؤية الإدارة وإمكانية تغييرها ، كل ذلك أدى إلى النظر للبيانات المالية بنوع من الشك.

المحور الأول : منهجية البحث

مشكلة البحث :

أن المدخل التقليدي للمحاسبة الذي يعتد بالربحية كمعيار أساسي للحكم على نجاح أو فشل المنشأة من خلال المستفيدين المختلفين من البيانات المالية، لذا تعد إدارة الأرباح من الأمور التي تؤثر على قرارات بعض من المستفيدين منه بصورة سلبية أو مضللة ، إذ أن المشاكل التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم خلال الفترات المالية الأخيرة على الرغم من تطبيقها للمعايير المحاسبية ولد نوع من عدم الثقة بتلك المعايير ، وعلى هذا الأساس يرى الباحثان ماهية انعكاسات القواعد (المعايير) المحاسبية العراقية على ظاهرة إدارة الأرباح .

أهمية البحث :

ترتبط أهمية هذا البحث بارتياح منطقة بحثية غاية في الأهمية وهي إدارة الأرباح والتي لا تزال محل جدل ونقاش وتنظير في أدبيات المحاسبة والإدارة والتدقيق لما تتسم به تلك الظاهرة من تنوع وتشعب وضبابية ومستويات مخاطرة عالية وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من انعكاس المعايير المحاسبية على الأرباح المعلن عنها .

أهداف البحث :

تتلخص أهداف البحث في معرفة الانعكاسات المحاسبية لإدارة الأرباح وذلك باستعراض المعايير المحاسبية المحلية والتطرق بالشرح والتحليل والاستنتاج المنطقي لما تحويه تلك المعايير من مناطق خصبة تستعملها الإدارة لتحقيق أهداف ذاتية وإن كانت معارضة لمبادئ أخلاقية مسلم بها ومتعارف عليها بين المهتمين بتلك الظاهرة .

فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث يصوغ الباحثان الفرضية الآتية :

من المتوقع أن توفر المعايير المحاسبية العراقية المرونة الكافية للإدارة الشركة بتجميل ميزانيتها من خلال إدارة الأرباح معتمدة على وسائل وصيغ إدارية أو محاسبية أو كليهما .

منهج وأسلوب البحث :

لتحقيق أهداف البحث ولغرض الإجابة عن الأسئلة البحثية التي تمثل جوهر مشكلة البحث فإن استعمال المنهج التحليلي يعد مناسباً لذلك مع توظيف المنطقين الاستقرائي والاستنباطي معاً لإظهار انعكاسات المعايير على إدارة الأرباح واستعمل الباحثان أسلوب الدراسة المكتبية والمواقع الالكترونية لتحقيق ذلك .

المحور الثاني: الجانب النظري

1 - مفهوم إدارة الأرباح :

إن التركيز على إدارة الأرباح ناتج من تأثير الإدارة ورغبتها في الوصول إلى قياس ملخص معين لأداء المنشأة فينظر إلى إدارة الأرباح على أنه تدخل مقصود في عملية المحاسبة الخارجية لأجل تحقيق مكسب خاص . إن خيارات المستحقات المتنوعة المسموحة والمتاحة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وسهولة تعريف تعرض هذه المستحقات للتلاعب هي التي تسمح للإداريين بتعديل وإدارة الأرباح لتحقيق مستوى مثالي في كل سنة ولقد اتضح بأن إدارة الأرباح محفزة برغبة الإدارة بزيادة الدخل السنوي للشركة المساهمة وللتأثير على النزاعات بالإجابة وعلى احتمالية التشريعات التجارية الأجنبية (Wilson,1988,pp 4-30).

إذ يمكننا تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين وفقا للمدخل الأخلاقي في المحاسبة بإدارة الأرباح المقبولة وإدارة الأرباح الغير مقبولة فالنوع الأول يسمى المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح بينما يشير النوع الثاني إلى إدارة الأرباح الانتهازية وفي هذا النوع يمكن أن تؤثر على البيانات المالية بشكل كلي مما يجعلها بيانات محرفة ومضللة لمستخدميها (parfet, 2000).

فأخذت إدارة الأرباح تعريفات متعددة فلا يوجد تعريف واحد لإدارة الأرباح فعرفها (Wanlen 1992) بأنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في البيانات المالية بهدف تعديل هذه البيانات أما لغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمنشأة أو للتأثير على التعاقدات التي تم بنائها على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها .

بينما (Burgstahler & Emas 1998) عرف إدارة الأرباح بأنها تشمل على مستوى خارجي من الأفعال التي قد تؤثر في الإرباح والتي تمتد من العمليات التشغيلية والاستثمار والتمويل إلى إمساك الدفاتر والتي تؤثر فقط في القياسات المحاسبية للإرباح.

ويقصد بإدارة الأرباح بأنها تحريف متعمد للأرباح الأمر الذي يقضي بدوره إلى ظهور أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب ذلك التدخل وعندما تتخذ الإدارة قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية وإنما لمجرد تعديل الأرباح (Partha, 2003).

فيما يرى (Scott, 2006, p1-3) بأنها تدخل هادف في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية لغرض الحصول على بعض المكاسب الخاصة من

خلال ممارسة عمليات وهمية تمثل غشا فعليا للأطراف التي لا تملك الدراية الكاملة باقتصاديات المنشأة .

تم تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة فقد عرفها (Schipper,1989) تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة ، وعرف (Rosenfield,2000) إدارة الأرباح بأنها سلوك تقوم به الإدارة للتأثير على الأرباح التي تظهرها البيانات المالية دون تحقيق ميزا اقتصادية وقد يؤدي في الواقع إلى إضرار في الأمد الطويل .

ويرى الباحثان أن إدارة الأرباح هي استخدام تقنيات المحاسبة في معالجة الأحداث الاقتصادية في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية بقصد الوصول إلى بيانات مالية تعبر عن الأداء الجيد للمنشأة خلال الفترة المالية بما يخدم هدف الإدارة ويحسن من قوة هذه المنشأة في السوق .

إذن هو إبداع من الإدارة في استخدام احد الطرق المحاسبية وهذا الإبداع يراه البعض يندرج ضمن مصطلح المحاسبة الإبداعية ، ومما سبق نلاحظ أن إتباع أساليب إدارة الأرباح هي متاحة للإدارة وحقيقة لا يمكن أن يغادرها الأدب المحاسبي .

2 - دوافع إدارة الأرباح :-

ربطت إدارة الأرباح بإدارة المنشأة على أساس أنها صاحبة الامتياز في هذا العمل ولها المصلحة الكبرى في انتهاج هذا الأسلوب ولأسباب متعددة لذا يمكن تصنيف دوافع الإدارة في إدارة الأرباح بالاتي :-

1 - دافع الكفاءة :

ويتمثل في الحفاظ على بقاء واستمرار المنشأة في السوق من ناحية تحقيق الميزة التنافسية وبيان قوة المنشأة من الناحية المالية لدى المستثمرين

ومستخدمي البيانات المالية ، وما يؤثر عن مدى كفاءة إدارة المنشأة في عملها خلال الفترة المالية ، ويرى (البارودي، 2002 ص85-86) أن إدارة الأرباح في البيانات المالية بدافع بقاء واستمرار المنشأة قد يكون سلاحا ذو حدين إذ من جهة قد يحوز على ثقة المساهمين إذا كان في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها غير انه من جهة ثانية إذا ما لجأت الإدارة إلى الخروج من المألوف من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما واستخدمت الفن المحاسبي فان ذلك يكون ذو اثر سلبي على مصير المنشأة وإدارتها وبياناتها المالية .

ب - الدافع الذاتي للإدارة :-

ويتأتى ذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهريا على المركز الحقيقي للمنشأة . إذ أن للإدارة دائما حافزا قويا للتأثير على البيانات المالية بما يحقق مصالحها .

يرى (Defond 1997 p 139-115) أن أهم الدوافع الذاتية للإدارة هي :-

أولا- التأثير سلبا على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ بعد ذلك عليها .
ثانيا- المحافظة على سمعة الإدارة وذلك لتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية فإذا كان تقويم أداء الإدارة على أساس رقم أرباح مستهدف أو رقم أرباح العام الماضي أو على أساس معدل النمو في الأرباح بما يتوفر لدى الإدارة دافع في التأثير في رقم الربح لكي يتفق مع رؤيتها .

فيما يرى (Holthawson 1990 p207-218) أن الحوافز الكبيرة للإدارة يكون لها دوافع للتأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطّة الحوافز

المتبعة في المنشأة وخاصة إذا ما ارتبطت حوافز الإدارة بأرقام الأرباح المبلغ عنها .

فيما يرى (حماد، 2005، ص54) تلجا الإدارة الجديدة إلى التخلص من كل الأمور السيئة في المنشأة بتحميلها على السنة التي حدث فيها التغير وبذلك تظهر الإدارة الجديدة بشكل أفضل عند تقويم أدائها في السنوات الآتية.

ويرى الباحثان أن للدافع الذاتي للإدارة تأثير كبير في إدارة الأرباح وهذا الأمر متعلق بسيكولوجية العنصر البشري الذي يدير المنشأة إذ أن الإنسان دائما ما يطمح إلى تحقيق الأفضل بدافع ذاتي مرتبط بسلوكياتها الذاتية .

3- مداخل إدارة الأرباح :

يبين (Scott&Pitman,2005) أن الإدارة عندما تلجا إلى إدارة الأرباح فأنها تستند إلى المبررات الآتية :

(1) إنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري .

(2) إنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(3) إنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها .

إن إدارة الأرباح لها دلالة للعديد من الاستراتيجيات والأساليب التي تتبعها الإدارة في إتباع إدارة الأرباح والتي من شأنها التأثير على المعلومات المحاسبية من جانبي الشكل والمضمون وبشكل خاص عند إعداد البيانات المالية بالصورة التي تراها مناسبة وبدرجات مختلفة ويختلف الأسلوب الذي

تتبعه الإدارة باختلاف نوع القرار المتخذ من قبلها ووفق الأهداف المحددة بشكل مسبق . ويمكن تلخيصها بما يلي :

1 - ويتناول شكل المعلومة أي ما يتعلق بتبويب وعرض البيانات المالية ويتم ذلك من خلال التجميع أو الدمج بين الأرقام المحاسبية (العبد الله ،ص36).

2 - فيما يتعلق بمضمون المعلومة المحاسبية فيرى (جهماني، ص115) أن هناك أساليب تستخدم في القرارات التشغيلية والتمويلية ذات العلاقة بالأحداث الاقتصادية التي تتخذها الإدارة للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة بقصد إحداث التأثير المطلوب على الدخل المعلن ونسب توزيعه . ويرى الباحثان التقسيم الآتي كأساليب لإدارة الأرباح مما تعمله هذه الأساليب من تأثير على البيانات المالية وهي كالآتي :

١ - أساس الاستحقاق :

من المعروف أن أساس الاستحقاق هو من الأسس الرئيسية في تبني السياسات المحاسبية واعتمادها ومن ثم في عرض البيانات المالية . إضافة إلى أنه يمكن استخدام التقارير في اثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل الإدارة كما أن التقارير في اثر الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح . إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية متى ما ظهرت للوجود ويتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل .

أي هو التغير المحتمل والتقدير التي من الممكن أن تتحقق في الإيرادات والمصروفات المستحقة مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصروفات التي تظهر في فترة مالية معينة.

ب - السياسات المحاسبية :

تتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثلاً لتحول من طريقة الوارد أولاً إلى الصادر أولاً، أو من طريقة الوارد أخيراً إلى الصادر أولاً. ويجب أن يتسم الأسلوب المحاسبي المستخدم في إدارة الأرباح بالخصائص الآتية (عبد الحميد، 1999) :

أ - أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الدخل دون أن يزجاً لوحدة الاقتصادية في أعما لغير مرغوبة في المستقبل.

ب- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات فعلية مع أطراف خارجية أخرى.

ج- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

د - أن تستمر الوحدة الاقتصادية في استخدامه للممارسات المحاسبية دون تغيير خلال مجموعة من الفترات المتتالية ضمن السياسات المحاسبية وبدرجات متفاوتة .

ويبين (Merchant 1994 p79-94) أن المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية أي مناقلة في بعض عناصر الإيرادات والمصروفات ، متوافقا مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فهذه الأساليب عند استخدامها تأخذ اتجاهين هما :

1- الاتجاه الحقيقي والذي يؤدي إلى تغيرات في النتائج والمراكز المالية بشكل واقعي والذي ينقسم إلى نوعين :-

النوع الأول : التوقيت :

إن عناصر الإيرادات أو المصروفات التي تتم خلال فترة مالية يتم نقلها إلى فترة زمنية أخرى كلياً أو جزئياً بما يساعد على إظهار النتائج المترتبة عن ذلك على الأرباح أو الخسائر وفقاً للهدف المحدد مسبقاً .

النوع الثاني : التقديرات المحاسبية :

أن المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط ومن ثم لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات إلى اختبارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها .

2 - الاتجاه الدفترى وهو ما يترجم في معالجة ومستويات محاسبية تنعكس على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر إذ يعاد تخصيصها وتبويبها وفقاً لمفاهيم ومعايير مختلفة .

ج - الأهمية النسبية :

إن لمفهوم الأهمية النسبية تأثير واسع النطاق في كل الأنشطة المحاسبية فهي تؤثر على قياس وعرض كل المعلومات المقدمة في البيانات المالية وأثرها الأكبر يقع على بنود الإيرادات والمصاريف .

وقام مجلس المعايير المحاسبية بإعطاء مفهوم للأهمية النسبية بالاتي :

إن أولئك الذين يتخذون قرارات محاسبية وأولئك الذين يصدرن أحكاماً مثل المدققين يواجهون حاجة مستمرة لاتخاذ أحكام بشأن الأهمية النسبية وأحكام الأهمية النسبية من حيث الطبيعة كمية بالدرجة الأولى فيطرحون السؤال هل هذا البند كبير بدرجة تؤثر على مستخدمي البيانات

المالية ؟ غير إن إجابة السؤال تتأثر عادة بطبيعة البند وماهيته فالبنود الصغيرة التي تعد مادية إذا ما حدثت نتيجة للعمليات الاعتيادية يمكن عدّها مادية إذا وجدت في ظروف غير مادية (شرويدر، 2010، ص199-200) .

د - الحكم الشخصي :

يبين (Francis) إن للحكم الشخصي دور في انتهاج الإدارة لإدارة الأرباح إذ يعدها ممارسات مرغوبة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية عن الأداء الاقتصادي للمنشأة . إذ أن المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط ومن ثم لا يلتزم بالحياد وإنما تخضع هذه التقديرات الى اختبارات الإدارة بما يتفق مع الأهداف المرسومة لها .

في حين يرى (Healy and Wahlen,1999) أن إدارة الأرباح تتحقق عندما تقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل تلك البيانات أما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية . وهذا بدوره ما ينعكس في معالجة مستويات محاسبية مما تؤثر على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر إذ يعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم ومعايير مختلفة .

4- المنظور الأخلاقي وإدارة الأرباح :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو الآتي:

أولاً: يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، إذ يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن

مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش (Lyons 1984) القيم التي اتخذت كأمتلة في العمليات القانونية ، إذ يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعية بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعدها الكثير شيئا جيدا". وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، إذ فإذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدته وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

ثانيا: من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسؤولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992). وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعاً لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راولز الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ، حيث وجد (Fischer and

(Rosenzweig 1995) أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات

المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبية .

إن الجوهر الأساس للمدخل الأخلاقي يشمل مفاهيم العدالة والإنصاف والحقيقة طبقاً لرأي (Scott) ، فالعدالة تعني المساواة في المعالجات المحاسبية لكل الأطراف المهتمة بالبيانات المالية ، والحقيقة تعني أن البيانات المالية حقيقية ودقيقة وبدون تشويه أما الإنصاف هو العرض المنصف للبيانات العادلة وغير متحيزة . وإن المحاسبون منذ القدم اخذوا بنظر الاعتبار هذه المفاهيم الثلاثة لكي تكون متكافئة . على النقيض من ذلك (YU) اخذ بالاعتبار فقط مفهومين هما العدالة والإنصاف كمعايير أخلاقية وينظر للحقيقة كقيمة للبيانات المالية (Belkaoui,2005).

إن مفهوم العدالة أصبح على العموم ضمناً أخلاقياً إذ يشير إلى أن البيانات المالية قد جرى إعدادها دون تأثير أو تحيز لا داعي له ، فالعدالة هي قيمة البيانات المالية المختلفة التطبيق في المحاسبة وعليه فالعدالة معيار أساسي لتقييم معايير أخرى لأنه يدل على اعتبارات أخلاقية .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا ووفقاً للرأي الذي طرحه (Scott) أن أي ممارسة لإدارة الأرباح تعد ممارسة غير أخلاقية وذلك لأنها ستعتمد إلى الإخلال بأحد المفاهيم الثلاثة للمدخل الأخلاقي .

أما وفقاً لرأي (YU) والذي ركز على العدالة والإنصاف فإن ممارسة إدارة الأرباح تكون ممكنة من قبل الإدارة لأن اعتماد الحقيقة في كقيمة لبيانات المالية ومن نرى أنه أجاز بإدارة الأرباح . إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف كبير يعتمد على ما إذا كانت

إدارة الأرباح ممارسة أخلاقية او غير أخلاقية وموضع الخلاف هنا في تحديد مدى تقصد الإدارة في تضليل أصحاب المصالح في المنشأة (GAA & Dunmore,2007).

فهناك من يعد إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية بصفة متعمدة بقصد التأثير سلبا أو إيجابا على صافي ربح المنشأة. وقد عدها (Beidman 1973) أمر غير مقبول كونه لا يتوافق مع المدخل الأخلاقي للمحاسبة فيما عده (Raigopal 2005) سلوكا قانونيا مشروعا وان تعارض مع المدخل الأخلاقي كونه يحقق مصلحة المنشأة إلا انه قد يضلل مستخدمي البيانات المالية .

أن الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال المحاسبية والتدقيق لها قاسم مشترك يتمثل في مدى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية فهناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التمييز المطلق .

وأیضا اكتشف (Nasser and Pendlebury 1992) عدم استحسان المدققين والمحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف، وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فان قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح (Solomon,1993) ولا يمكن قبول الفكرة الأخلاقية بان العمل ليس إلا عملاً .وما يساعد على فهم ذلك إن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة

المناقشات غير الاخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبي، إذ يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك إدارة الأرباح الذي يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش (Revsine 1991) "افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد عد أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية الغير مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، إذ يمكن أن يستفيد حاملي هم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك

ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعبا وخداعا متعمدا يتم تجاهلها، بحيث يصبح حاملي الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعا للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك وبغض النظر عن المنظور الأخلاقي يمكن عد هذه التلاعبات مكروهة أو محرمة أخلاقيا، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة.

المحور الثالث : الدراسة التحليلية :

اعتمد الباحثان في الجانب العملي لغرض اختبار فرضية البحث على إجراء الدراسة التحليلية لبعض من القواعد المحاسبية العراقية والتي يعد مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في جمهورية العراق الجهة المشرعة والمقرة للمعايير المحاسبية المحلية والتي سميت بـ (القواعد) والذي بدأ نشاطه ذلك بتاريخ 22 / 3 / 1988، وقد تمخض عن ذلك إصدار المعايير الآتية :

رقم القاعدة المحاسبية	اسم القاعدة
1	قياس نتيجة النشاط لعقود الإنشاءات
-	المعيار الدولي رقم (9) بشأن نفقات البحث والتطوير والذي أقر من قبل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في جمهورية العراق ويبدأ العمل به من قبل الوزارات سنة 1992.
3	رسملة نفقات الاقتراض
4	المحاسبة لأثار التغير بأسعار العملات الأجنبية
5	المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية
6	الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية
7	كشف التدفق النقدي
8	المعلومات التي تعكس أثار التغير بالأسعار
9	الاحتمالات الطارئه والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
10	الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والنشاطات المالية المماثلة
11	المحاسبة عن النشاط الزراعي
12	الإرباح والخسائر الرأسمالية
13	المحاسبة عن ضريبة الدخل
14	محاسبة الاستثمارات

أن ما تم عرضه من معايير محاسبية يعد النشاط الإجمالي للمجلس منذ إنشاؤه ولحد الآن اخذين بنظر الاعتبار إن تلك المعايير لم تطرأ عليها أية تعديلات ويعود اسبقها وهو المعيار رقم (1) إلى سنة 1990. وسنتناول بالشرح والتحليل بعضاً من تلك المعايير والثغرات التي تحتويها ومدى إمكانية الشركات الاستفادة منها بغية إدارة أرباحها.

1 - مداخل إدارة الإرباح وفقاً للمعايير العراقية :

1- مدخل الاستحقاق : (الفقرة 31 من المعيار العراقي 5)

وقد دعم المعيار المتعلق بالمخزون استخدام أساساً لاستحقاق لأعداد البيانات المالية إذ نصت الفقرة (31) إلى أنه تحدد القيمة التحصيلية الصافية للبضائع الرئيسية بموجب عقود بمبالغ ثابتة أو مغطاة بأوامر بيع مستقبلية وفقاً للأسعار المتعاقد عليها وبحدود الكمية الواردة في العقود أو الأوامر حتى وإن كانت أسعارها في السوق تقل عن ذلك. يجب تحميل إي تخفيض في قيمة المخزون نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية ، وأيضاً كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي تحققت فيها هذه الخسائر.

❖ (الفقرة 2 من المعيار الدولي /9)

إن ما تضمنته الفقرة من قبول لرسملة مصاريف البحث والتطوير بموجب الأحكام الواردة وتعليقها ضمن حساب نفقات إيراديه مؤجلة أتاح للإدارة مرونة باستعمال واسع لأساس الاستحقاق بتحميل جميع تلك التكاليف واعتبارها مؤجلة مقابل إعداد البيانات المالية في السنة ذاتها التي تكبدت تلك النفقات دون الإفصاح عن جزء من مبالغها في السنة المالية موضوعة التقرير.

ويرى الباحثان إن يتم تحميل تلك المصاريف بشكل عادل على أساس سنوي مع الأخذ بنظر الاعتبار السنة التي تكبدت فيها الشركة تلك المصاريف وذلك لان مصاريف البحث والتطوير التي تتكبدها الشركة سنوياً يعد من مؤشرات الإبداع والابتكار المستمر لدى الإدارة في تطوير منتجاتها أو خدماتها بما يحسن الصورة التنافسية للشركة في سوق الأعمال .

❖ (الفقرة 4 من المعيار العراقي /9)

✕ دعت هذه الفقرة الشركة باستعمال أساس الاستحقاق في إدارة أرباحها، إذ نصت على أن يتم التعبير في البيانات المالية عن الأوضاع القائمة بتاريخ الميزانية العامة وتتوقف آثار نتائجها المالية على حصول إحداث في المستقبل بإتباع الافتراض المحاسبي الأساس الخاص بالاستحقاق.

✕ أن المعيار عند تعريفه للإحداث اللاحقة نص على أنها تلك الإحداث التي تتوقف نتيجتها النهائية (مكسب كانت أم خسارة) على حصول أو عدم حصول أمر أو عدة أمور في المستقبل لها اثر على البيانات المالية، مما يفسر بان المعيار نص على أخذت لك الظروف سواء حصلت ألم تحصل، الأمر الذي يفسح المجال للإدارة باستعمال أساسا لاستحقاق بغية إثبات تلك العمليات لإدارة أرباحها.

ب- مدخل التغير في السياسات المحاسبية وفقا للمبادئ المحاسبية :

1 - الإفصاح :

❖ (الفقرتين 3 و24 من المعيار العراقي 5)

لم تتطرق الفقرة 3 من المعيار للإفصاح عن المعالجة المحاسبية للمخزون في إطار مبادئ محاسبة التضخم وكذلك الفقرة 24 من المعيار أوجبت إن لا تحدد القيمة التحصيلية الصافية على أساس التقلبات المؤقتة

أو العارضة أو الموسمية للأسعار أو الكلف ولم نلاحظ في فقرات المعيار إلى ضرورة الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية للشركة بالرغم من أهمية ذلك. ❖ (الفقرتين 23 و 24 من المعيار العراقي 5)

نصت الفقرة 23 من المعيار بان يراعى عند تحديد القيمة التحصيلية الصافية للخرين مجموعة من العوامل كعمر الخزين وحركته خلال الفترة السابقة والحالية وقيمة المخلفات فيما حددت الفقرة 24 من المعيار تعريفاً هذا نصه: يقصد بالقيمة التحصيلية الصافية هو سعر البيع مطروحاً أية مصاريف تستلزمها عملية التسويق والبيع والتوزيع زائداً مصاريف الإكمال للبضاعة تحت الصنع.

ويلاحظ وجود تعارض بين الفقرتين وعدم الإفصاح عن محتويات الفقرة 23 وكيفية معالجتها يمكن إن يفهم منة كرنة مدخلاً لتخفيض قيمة المخزون أو زيادته حسب رغبات الإدارة وبذلك فان الفقرتين واضحتين كمدخل لإدارة أرباح الشركة.

❖ (الفقرة 3 من المعيار الدولي 9)

نصت الفقرة على تسجيل احتياطي المبالغ المحتجزة من الإرباح القابلة للتوزيع لأغراض التطوير والتوسعات ولتحسين ظروف وأساليب العمل ومعاملتها ضمن رأس المال المدفوع وفقاً للقيود الآتي:

من ح / الاحتياطي الرأسمالي - احتياطي توسعات

إلى ح / رأس المال المدفوع

ومن ثم فان المعيار أغفل مبدأ مهم في المحاسبة إلا وهو الإفصاح عن مبالغ تلك الاحتياطيات في البيانات المالية للشركة بل زاد على ذلك بإضافتها إلى رأس المال المدفوع دون اطلاع مجلس الإدارة بتلك الزيادة في رأس المال .

2 - الاعتراف بالإيراد

❖ (لقرة 8 من المعيار الدولي رقم 9)

نصت الفقرة على إن نشاط البحث التسويقي الذي يتم قبل البدء بالإنتاج لمعرفة جدوى السلعة أو احتمال وجود سوق لها والتي تعد من النفقات التطويرية والتي يجب إن تحمل على المصاريف الحالية التي تتكبدها المنشأة ، فان تلك الفقرة أعطت مرونة لتلك الشركات بتأجيل الاعتراف بها أي عدم احتسابها ضمن المصاريف ومن ثم زيادة إيرادات المنشأة وعدم مقابلة إيراداتها لمصاريفها .

كما ونصت الفقرة أعلاه على تأجيل الاعتراف بنفقات البحث والتطوير في حالة رسملتها وتعليقها ضمان نفقات إيراديه مؤجلة بأكملها دون الاعتراف بمقدار تلك النفقات السنوية عند إعداد البيانات المالية .

ج- مدخل الأهمية النسبية

❖ (محتويات المعيار العراقي 1 / محاسبة عقود الإنشاء)

يتم الاعتراف بالإيراد الواجب اعتماده لقياس النشاط في عقود الإنشاء بالأسعار السوقية في حين تشير فقرة (أساس الاعتراف بالإيرادات في عقود الإنشاء) إلى أن تعامل الذرعة الخاصة بالفترة من تاريخ آخر ذرعه ولغاية نهاية الفترة المحاسبية أعمال تحت التنفيذ وحكمها حكم الإنتاج غير التام في آخر المدة وتقيم بالكلفة ، وفي مورد آخر (اختيار الطريقة) نص المعيار على ضرورة الإفصاح عن قيمة الآثار الناتجة عن التغير في السياسات المحاسبية المستخدمة في محاسبة عقود الإنشاء وبيان أسبابه ، إلا أنه أهمل وبشكل واضح أدراج تلك المتغيرات بقيود محاسبية أو أهملت المعالجة المحاسبية بذلك التغير مما يتيح للشركة المرونة الكافية في بيان اثر ذلك

التغير في السياسات المحاسبية عند إعداد البيانات المالية من ناحية وكذلك الطريقة التي يتم إثبات ذلك القيد أو كيفية احتساب تلك المبالغ .

❖ (الفقرة 11 من المعيار الدولي 9)

نصت الفقرة على إطفاء نفقات البحث والتطوير بصورة منتظمة إما بربطها بالمبيعات أو فترة زمنية معقولة أو باستخدام السلعة العملية دون النظر إلى مبدأ الأهمية النسبية وهذا يعد وسيلة لإدارة الأرباح.

د- مدخل الحكم الشخصي

لقد تضمنت المعايير العراقية أحكاماً شخصية تركت للإدارة الحرية في اختيار الطرق المحاسبية التي تطبق على الحدث الاقتصادي أو وضع فترات محاسبية تقديرية تمتاز بالمرونة العالية، ومنها الأتي على سبيل المثال:

❖ (محتويات المعيار العراقي 1 / محاسبة عقود الإنشاء)

لقد تضمنت محتويات المعيار (التخصيصات) على أنه في حالة حصول توقع خسائر في الفترات اللاحقة لكلتا الطريقتين (نسبة الإنجاز والعقد المنجز) يجري أخذ تخصيص لتلك الخسائر وفق تقديرات موضوعية مستندة على المؤشرات المتوفرة ، ولم نلاحظ ما يحدد في هذا المعيار أو التشريعات المحاسبية في جمهورية العراق للتطرق إلى ماهية تلك التقديرات مما يتيح للإدارة تفسيرها وفقاً لما تترتأيه والذي يوافق مصالحها، وكذلك فإن عبارة (المؤشرات المتوفرة) هي عبارة عامة، مما يفسح المجال لاستعمال تلك العبارتين من قبل الشركة كأحكام شخصية تؤدي إلى إدارة الأرباح .

❖ (الفقرة 7 من المعيار العراقي 5 / المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية)

أوضحت الفقرة بان الكلفة التاريخية للبضاعة المشتراة تتكون من سعر الشراء مطروحاً منه الخصم التجاري وأية تنزيلات أو منح أو إعانات أو ضرائب معادة متعلقة بالشراء ومضافاً إليها كافة الرسوم والضرائب المتعلقة بالشراء وأية مصاريف متعلقة بها لغاية إدخالها إلى المخازن ، وبذلك فان الفقرة أتاحت للإدارة إمكانية الحكم الشخصي فيما يتعلق بالكلفة التاريخية للبضاعة المشتراة (الخزين) من خلال إمكانية تنزيل المنح والأمانات من تلك الكلفة .

❖ (الفقرات 13 ، 21 ، 22 من المعيار العراقي 5)

أشارت الفقرة 21 إلى تقويم المخزون من البضاعة في البيانات المالية في نهاية الفترة المحاسبية بالكلفة التاريخية أو القيمة التحصيلية الصافية أيهما اقل ، وعند تعريفه لصافي القيمة التحصيلية في الفقرة 22 أشار إلى أنها سعر للبيع مطروحاً منه أية مصاريف تستلزمها عملية التسويق والبيع والتوزيع زائداً مصاريف الإكمال للبضاعة تحت الصنع ، وتم الإشارة في الفقرة (13) من نفس المعيار إلى إن تعامل الفوائد ونفقات الاقتراض على أنها جزء من كلفة البضاعة المباعة أو المشتراة أو المنتجة في حالة كون هذه الفوائد مرتبطة أساساً بتمويل البضائع وبعبءه تحمل على دخل الفترة المحاسبية التي تحدث فيها، ولا شك إن ذلك يفتح الباب أمام الحكم الشخصي للإدارة فيما يتعلق بتلك النفقات وذلك إما بتحميلها على دخل الفترة المحاسبية والذي يؤدي بدوره إلى تدنيه الإرباح أو العكس من ذلك ومن ثم عدم الاعتراف بها في دخل الفترة المحاسبية وتجنيب ذلك الحساب تلك المبالغ.

❖ (الفقرتين 17 و18 من المعيار العراقي 5)

تستلزم بعض السياسات المحاسبية والتي تعطي للإدارة الحرية باستخدام طريقة واحدة من عدة بدائل كمدخل لإدارة أرباحي هو لتحقيق رقم الدخل المستهدف على الرغم من إن تلك الطريقة لا تمتلك القوة لتبرير الإدارة لعملها لكون المعايير المحاسبية تستلزم الإفصاح عن ذلك التغير في تلك السياسات المستعملة وبالتالي سهولة اكتشافها.

أن المعيار المتعلق بتسعير الصادر المخزن يحدد في الفقرتين (17 و18) طريقتين لتحديد هذه التكلفة :

- المعدل الموزون.

- ما يدخل أولاً يخرج أولاً.

❖ (الفقرة 24 من المعيار العراقي 5)

أن محتوى الفقرة قد أكد على ضرورة توفر الدليل أو القرينة الموضوعية في تاريخ الميزانية العامة لتقدير قيمة البضاعة ، وقد يفهم من (الموضوعية) تفسيرات عديدة فقد يكون لأحد الإدارات ما هو موضوعي إن يكون خلافة لإدارة أخرى ، ومن ثم فسح المجال أمام الحكم الشخصي لتقدير قيمة تلك البضاعة والتي تنسم بأهميتها في البيانات المالية إذ أن أثرها يمتد إلى كشف الدخل والميزانية العامة معاً..

❖ (الفقرة 2 من المعيار الدولي 9 / نفقات البحث والتطوير)

نصت الفقرة على إطفاء نفقات البحث والتطوير بما لا يزيد عن خمس سنوات أي أنها أعطت المرونة بالتقدير من سنة إلى 5 سنوات لإطفائها وبذلك سمحت تلك المعايير بإدارة ربح الشركة ، كما لم تؤخذ بعين الاعتبار

مقدار تلك النفقات عند احتسابها بل تم معاملة كافة المبالغ المنفقة على البحث والتطوير معاملة واحدة وترك المعيار الباب مفتوحاً للإدارة باستعمال الأحكام الشخصية التي تتوافق مع أهدافها بغض النظر عن بقية الأهداف المتعارضة لمستعملي البيانات المالية دون الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية.

❖ (الفقرة 4 من المعيار الدولي 9)

نصت الفقرة بأن يتم توزيع تكاليف نشاط البحث والتطوير على الفترات المحاسبية المختلفة في ضوء إمكانية الاستفادة المتوقعة منها في المستقبل ومن ثم فإن توزيع تلك التكاليف يكون بدرجة ظن أو تقدير شخصي معين ، آذ إن وضع درج تعبير إمكانية الاستفادة المتوقعة منها في المستقبل لم تقرر بوجود درجة تأكد بجدوى السلعة أو الخدمة.

❖ (الفقرة 6 - ٤ من المعيار الدولي 9)

أوضحت بأن يتم تقدير تكاليف البحث والتطوير على أساس نسبة معقولة من التكاليف غير المباشرة ومن ثم فإن مصطلح (التكاليف غير المباشرة) يؤدي إلى تبني إحكام شخصية إضافة إلى إن تلك الفقرة نصت على تحديد تلك التكاليف وبشكل مشابه لتوزيع التكاليف غير المباشرة على البضاعة بالرغم أن أوجه التشابه متباينة بين المفهومين (البحث والتطوير والبضاعة).

❖ (الفقرة 8 من المعيار الدولي 9)

أعطت الفقرة مرونة كبيرة للوحدات بإدارة أرباحها آذ اعتبرت النشاط التسويقي الذي يتم قبل البدء بالإنتاج لمعرفة جدوى السلعة أو احتمال وجود

سوق لها من ضمن النفقات التطويرية ، وسمحت بمعاملة تلك النفقات بإحدى الطريقتين :

1. تحميلها على مصاريف السنة موضوع التقرير .

2. تأجيل الاعتراف بتلك المصاريف .

أن تأجيل الاعتراف بتلك المصاريف أي عدم احتسابها ضمن المصاريف يؤدي إلى زيادة إيرادات الشركة وعدم مقابلة إيراداتها بمصاريفها .

(الفقرة 7 من المعيار العراقي /9 الاحتمالات الطارئ والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)

إن الفقرة أعلاه سمحت للإدارة باستعمال إحكام شخصية قد تفسر لإدارة الإرباح في الشركة، إذ نصت على أنه لا بد من قيام الإدارة بتقدير نتائج الاحتمالات الطارئة والآثار المترتبة عليها في ضوء المعلومات المتوفرة لغاية التاريخ المعتمد للمصادقة وإصدار البيانات المالية ، بالإضافة لمراجعة الإحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية مع الأخذ بنظر الخبرة الخاصة بمثل هذه العمليات.

ومن خلال ما تقدم ونتيجة ما تضمنته المعايير العراقية من نصوص تتيح للإدارة انتهاج صيغ إدارية والمتمثلة بالحكم الشخصي والذي أوردنا منه عدة حالات في تلك المعايير وكذلك ما تضمنته تلك النصوص من صيغ تم عن طريقها استعمال للمبادئ والسياسات والفروض المحاسبية والتي تطرق الباحثان لها وأورداها في حالات عديدة وبذلك فقط أثبتت فرضية البحث التي تم بناء الدراسة .

الفصل السابع

المستوى الرأسي لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم

تزايد الاهتمام في قطاع الأعمال نحو الاعتماد على المدخل الأخلاقي في مجالات إدارة الأعمال ، المحاسبة ، المراجعة والقاسم المشترك بين هذه المجالات هو الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول من الناحية الأخلاقية ، إلا أن هناك العديد من النماذج السلوكية يصعب فيها التمييز المطلق

ومن هذه النماذج السلوكية المثيرة للجدل ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالوحدة الاقتصادية ، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير إيجابيا أو سلبيا على صافي الربح ، مما قد يعتبره البعض نوعا من التلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد ، بينما يعتبره البعض الآخر - على الرغم من توافر صفة التعمد في تضليل مستخدمي القوائم المالية - سلوكا قانونيا مشروعا حتى ولو كان سلوكا غير أخلاقي طالما أنه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية .

وقد يؤدي سلوك الإدارة أما لتخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، أو تمهيدته عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعا أو زيادته إذا كان منخفضا ، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الربح لتحقيق الاستقرار في أسعار

الأسهم في السوق ، ومع أن هناك تباينا في الدوافع التي تحرك الإدارة ، إلا أن سلوك التأثير على الدخل يأخذ احد الاتجاهات السابقة ، وهذا ما يعرف

بإدارة الأرباح. Earnings Management

ثانيا: مفهوم أداره الأرباح

في ظل عدم وجود تعريف موحد وتعدد التعريفات ، يصبح من الضروري تناول البعض منها والتي تحمل وجهات نظر مكمله لبعضها البعض مما يساعدنا في النهاية إلى وصف الظاهرة وصفا جيدا ، وهذا يتم التركيز على أربع منها فقط فقد عرفت أداره الربحية بأنها:-

1. التدخل المتعمد في عمليات التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصة ، وانه في حاله توسيع ذلك سيتضمن إدارة الربحية الحقيقي التي تمارس من خلال تغيير تقارير التمويلين اجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها "schipper,1989"
2. استخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشأن التقارير المالية وهيكله العمليات لأجل تعديل التقارير المالية ، أما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بنائها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها "wahlen,1999"
3. استخدام طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها "sec,1999a"
4. التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة "mulford&conisky,2002"

وفي محاولة لإعطاء صوره أكثر وضوحا حول ماهية أداره الربحية نود الإشارة إلى الأمور التالية:-

إن أداره الربحية عبارة عن ممارسات متعمده من قبل الإدارة بشأن تحديد الربح والتقرير عنه لكي يعكس رغبات ومصالح الإدارة أكثر من كونه انعكاسا للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة ، وأن تلك الممارسات تأخذ بعدين أساسيين أما:-

- زيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب الفترات السابقة أو المستقبلية.
- أو تخفيض الأرباح في الفترة الحالية لصالح الفترات السابقة أو المستقبلية .
- أن أداره الربحية تمارس إما لأسباب خارجية وإما لأسباب داخلية

• أهم الأسباب الخارجية :-

✓ مقابله تنبؤات المحللين الماليين.

✓ سوق الاقتراض.

✓ المنافسة.

• أهم الأسباب الداخلية:-

✓ الاندماج المحتمل.

✓ حوافز الإدارة.

✓ التخطيط والموازنة.

✓ العمليات الغير قانونيه.

ثالثا : دوافع إدارة الأرباح

يوجد دافعان لأداره الأرباح هما:

الدافع الانتهازي. Opportunist

وذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهريا علي المركز الحقيقي للمنشأة.

دافع الكفاءة. Efficiency

يكون الدافع هو الكفاءة عند التأثير علي مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة في سوق التنافس؛ ويمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاث دوافع رئيسيه قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي، أو دافع الكفاءة ، أو على الدافعين معا كما يلي:-

✓ الحوافز التعاقدية.

✓ حوافز السوق.

✓ الحوافز التنظيمية.

الحوافز التعاقدية لأداره الأرباح "contractual incentives" :

أشار Healy & wahlen 1999

إلى انه عندما يكون التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية ، يتولد لدى المديرين الحافز لأداره الأرباح ، ويتمثل حوافز التعاقد في :-

✓ موثيق الدين.

✓ تعظيم مكافأة الإدارة.

✓ مقابله شروط القروض.

✓ الأمان الوظيفي.

✓ اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات.

حوافز السوق لأداره الأرباح "market incentives"

ترتبط العديد من حوافز إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية ، وخاصة الأسعار الساقية لأسهم المنشأة ، فتدخل أداره الأرباح للتقرير عن أرقام الربح المحاسبي تتفق مع تنبؤات الأرباح المنشورة من قبل المحليل في السوق ، أو لرفع أسعار الأسهم عندما تحدد تعويضاتها بناء على هذه الأسعار في تاريخ محدد ، كما في حالة اختيارات الأسهم أو لزيادة الأسعار السوقية في حالة العروض الأولية للسهم.

ويمكن تقسيمها كالآتي:-

تنبؤات الأرباح:-

تشكل تنبؤات الأرباح التي يصدرها المحللون في السوق ، لو التي تصدرها الإدارة نفسها احد الأرقام المستهدفة بالنسبة لإدارة الأرباح فتهتم الإدارة بمحاوله التقرير عن أرقام الربح المحاسبي تتسق مع تلك التنبؤات أو يزيد عليها. وقد تعتمد الفكرة الرئيسية في ذلك على انه إذا لم تقرر الإدارة أرباح تتسقمع التنبؤات ، فإنها قد تواجه آثار سلبية قد تكون تكاليفها اكبر إذا كانت الأرباح المقرر عنها اقل مما هو متنبأ به ,dutta&gigler2002, ولذلك تسعى الإدارة إلى تجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقية للأسهم وذلك كرد فعل سلبي من قبل السوق

خيارات الأسهم:-

يشكل تحديد تعويضات ومكافآت الإدارة في شكل خيارات الأسهم stock options دافعا للإدارة لاختيار التسويات المحاسبية الاستثنائية بطريقه تؤثر على زيادة أسعار الأسهم السوقية في تاريخ منح هذه الخيارات، حيث تتوقف قيمه الخيارات الممنوحة على أسعار الأسهم في تاريخ منحها، فقد ناقش الاقتصاديون ماهية العلاقة القوية بين تعويضات الإدارة والأداء لحل مشاكل الوكالة التي تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإشراف ، ويعتبر منح خيارات الأسهم طريقه أو وسيله محايدة لوضع مصالح المديرين التنفيذيين في إطار واحد مع قيمه المنشأة. peng&roell2004

عروض حقوق الملكية الأولية:-

تشكل عروض حقوق الملكية الأولية [IPOS] دافعا لأنشطه أداره الأرباح حيث تهدف الإدارة إلى التأثير على السعر السوقي للسهم عند حدوث عروض الأسهم من اجل رفع الأسعار السوقية لهذه الأسهم . وناقش stolowy & breton2000 انه يبدو أن عروض حقوق الملكية الأولية تشكل فرصه جديدة لأداره الأرباح حيث لا يكون هنا سعر سوقي سابق للأسهم ، كما يوجد نقص في المعلومات فيعتمد المستثمرون بشكل كبير على معلومات القوائم المالية وبالتالي فإنه هناك فرصه لأداره الأرباح لتعظيم عائدات بيع الأسهم.

دوافع أخرى لأداره الأرباح:-

بالإضافة إلى الدوافع السابقة لأداره الأرباح ، يوجد العديد من الدوافع الأخرى وراء أنشطه أداره الأرباح ومنها مثلا:-
١٥ دوافع أداره الأرباح لتقليل الدخل الخاضع للضريبة.

﴿ دافع المنظور المعلوماتي.﴾

حيث يكون للمديرين كمعلومات خاصة يمكنهم استخدامها عندما يختارون عناصر مجموعته ممكنه من قواعد التقرير

الحوافز التنظيمية "regulatory incentives": -

تظهر الحوافز التنظيمية لأداره الأرباح عندما يوجد اعتقاد بان للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين . وبالتالي فإنه من خلال أداره نتائج العمليات يمكن للمديرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المنشأة scott&pitman2005 فقد أشار watts&zimmerman1978 إلى أن المنشآت التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام قد تخضع لقرارات حكوميه تفرض عليها تكاليف سياسيه، وقد أشار magrath & weld2002 إلى أن التقلبات الكبيرة في أرباح تلك المنشآت قد تجذب انتباه الحكومة ويؤيد هذا الرأي bartove et al 2002 حيث أشاروا إلى أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيره قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار ، أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير في الأرباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها مما يدفع الدولة التدخل في الحالتين .

رابعاً : أدوات وأساليب إدارة الأرباح

فيما يلي موجز ببعض أساليب التطويع المصطنع للأرباح ، أثرها علي الحسابات وطرق اكتشافها.

أساليب التطويع أثرها علي الحسابات طرق اكتشافها.

زيادة أو تخفيض المصروفات :

مثال:

عدم الاعتراف بالمصروفات الناجمة عن خيارات الأسهم تخفيض

أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات. أ ، ب، ج، ح.

معالجة نفقات الأبحاث والتطوير كمصروفات ، ورسملتها.

تخفيض أو زيادة في الأرباح وحقوق الملكية والأصول. أ، ب ، ج.

تحمل المصروفات علي الاحتياطات بدلا من تحميلها علي الدخل

زيادة الأرباح ج ، د ، ح

التمويل الخفي تخفيض الالتزامات د ، ز

المحاسبة عن عمليات تنطوي علي تقديرات مستقبلية متفائلة

أو متشائمة تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول

والالتزامات الأخرى أ ، ب ، ج ، و.

التلاعب في تصنيف عناصر الربحية غير العادية Extraordinary

Item تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات

الأخرى أ ، ج ، د ، هـ

مبيعات وهمية زيادة في الأرباح وحقوق الملكية والأصول ب، ج ، د ،

و، ز.

معوضة بين حسابات الأصول والالتزامات وكذلك بين حسابات الإيراد

والمصروف تخفيض أو زيادة الأرباح وحقوق الملكية والأصول والالتزامات

الأخرى ج ، د.

- حيث أن الأحرف الأبجدية تمثل طرق اكتشاف إدارة الأرباح وهي كالتالي:
- أ = المقارنة مع المعالجة المحاسبية المتبعة في الأعوام الماضية.
- ب = المقارنة مع الأسس الأخرى المقبولة لمعالجة نفس الحدث.
- ج = تحليل مدي وجود تحفظات في تقرير المراجع.
- د = فحص الدفاتر المحاسبية.
- ه = مقارنة تصنيف العناصر غير العادية بمثيلاتها في الأعوام الماضية.
- و = فحص حسابات العملاء والموردين والمخزون عن فترة زمنية معينة.

ز = فحص العمليات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة.

ح = بحث عن مدي وجود تصريح بمعالجات محاسبية خاصة

خامسا: طرق أداره الأرباح:

يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق - وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها- من المديرين بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي: (scott&pitman2005)

تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفه هذا الانجاز ، وبالتالي يمكن للمدربين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح

يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمه الخردة للأصول القابلة للإهلاك ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمه الخردة وذلك لتدنيه مصروف الإهلاك بنيه تضخيم الأرباح. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيم الصافية القابلة للتحقق ، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها ومن ثم تخفيض الأرباح.

يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية *borderline costs* كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية مما يؤدي إلى تدنيه المصروفات ومن ثم تضخيم الأرباح.

يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.

يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدما مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان ، ويمكن للمديرين من خلال فترة التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة ويمكن المديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجه مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

يمكن للمديرين تحفيز العلاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر وذلك بغرض زيادة المبيعات ومن ثم تدعيم الأرباح.

يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما اقل ، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقيه متفائلة تخفيض قيمه المخزون ومن ثم ممارسه الأرباح.

وقد قدم clikeman2003 بعض أنماط أداره الأرباح والأسباب المحتملة لها وذلك بالجدول التالي:-

النمط السبب المحتمل

مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد، التقارير المادية يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة .

الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد.

مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير ويليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة الشركة ربما دارجات المصروفات الاختيارية.

انخفاض مفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقي السنة . الشركة ربما خفضت الأسعار التعجيل المبيعات.

تقديم فترة ائتمان طويلة علي المبيعات الآجلة في نهاية السنة بالمقارنة بالفترات السابقة الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسر علي المبيعات الآجلة قرب نهاية السنة.

سادسا : استراتيجيات إدارة الربحية

- يمكن للإدارة أن تقوم باتخاذ قرارات من شأنها التأثير ايجابيا أو سلبيا على صافى الربح وهذا السلوك يتم تبنيه من قبل الإدارة للأسباب الآتية:-
1. لتخفيض الأرباح ويتم ذلك لتخفيض الضرائب المفروضة على المنشأة.
 2. زيادة الأرباح ويتم ذلك لزيادة قيمة المكافأة التي سوف تستحقها الإدارة بناءا على الربح المحقق.
 3. تمهيد الأرباح ويتم ذلك لتحقيق الاستقرار لأسعار الأسهم في البورصة.

ومع أن هناك تباين في الدوافع للإدارة للتأثير على الربح إلا أن الأسلوب المستخدم للتأثير على الدخل يأخذ احد اتجاهين أما تخفيضه إذا كان مرتفعا ، أو زيادته إذا كان منخفضا.

وقد أثبتت الدراسات التجريبية بان هناك دليل قوى على أن الإدارة تؤثر على الدخل لتحقيق منافع ذاتيه لها أو لأغراض التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار الوحدة الاقتصادية بصورة مستقره دون تقلبات حادة ولكن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن القرارات التي تتخذها الإدارة تعتبر قرارات مشروعه استنادا للمبررات الآتية:-

- إنها لا تخالف القواعد القانونية الخاصة بالنشاط.
 - إنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- وعلى ما سبق فان الإدارة يحركها دافعين لا ثالث لهما للتأثير على الأرباح:-

1. تحقيق منافع ذاتيه للإدارة (زيادة المكافآت في الحاضر أو في المستقبل) وعندئذ يكون الهدف انتهازى .

2. ضمان بقاء واستمرار الوحدة الاقتصادية في سوق المنافسة وعندئذ

يكون الهدف هو كفاءة الوحدة الاقتصادية.

وبما إننا نتطرق للجانب السلبي من إدارة الربحية فإننا سوف نتحدث عن الدافع الانتهازي وهو تحقيق منافع ذاتيه للإدارة كما يلي:-

إذا كانت كفاءة الإدارة تعتمد على المعلومات المحاسبية فعندئذ يكون لدى الإدارة حافز قوى للتلاعب في هذه المعلومات بما يحقق مصلحتها الذاتية وقد تم إثبات هذه الفرضية بواسطة أكثر من دراسة تجريبية كما يلي :-
قام Hagerman & Zmijewsk بدراسة العلاقة التعاقدية بين الإدارة واثر التغيرات في السياسات المحاسبية على الربح وقد انتهى الباحثان إلى القول بأنه عندما ترتبط حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية سوف تفضل الإدارة اختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح للوحدة الاقتصادية في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية:

﴿ وإذا كانت الدراسة السابقة ركزت وخلصت إلى سعى الإدارة نحو زيادة الربح فان Lambert يفترض أن الإدارة تسعى إلى تمهيد الربح (زيادته أو تخفيضه) إذا كان العقد المبرم بين الإدارة والمساهمين يتضمن حوافز تدفع الإدارة إلى تحقيق استقرار الربح.

﴿ وعلى النقيض تماما قام Healy برفض فكرة تمهيد الربح لان التمهيد يعنى زيادة الربح إذا كان منخفضا عن المستوى العادي أو تخفيض الربح إذا كان مرتفعا عن المستوى العادي؛ ولكن الواقع قد يثبت عكس ذلك خاصة إذا تضمن عقد الحوافز حدين لصافى الربح احدهما أدنى والأخر أقصى وقد افترض Healy انه أحيانا يكون الربح منخفض بدرجة كبيرة عن الحد الأدنى وعندئذ تضطر الإدارة لتخفيض الربح إلى

مستوى اقل مما هو عليه أو تحويله إلى خسائر بزيادة مصروفات الفترة الحالية لحساب الفترة المقبلة حتى تضمن الإدارة الحصول على المكافآت في الفترة التالية.

وقد ذكر Moses نقلا عن Healy بأن نظام الحوافز قد يؤثر على دوافع

الإدارة للتأثير على الربحية ، ويفرق في هذا الصدد بين أربع حالات:

1. حالة زيادة الربح الفعلي عن الحد الأقصى للأرباح؛ وعندئذ يتولد الدافع

لدى الإدارة لتخفيض ربح الفترة الحالية لحساب الفترات المقبلة ؛

2. حالة انخفاض الربح الفعلي عن الحد الأدنى للأرباح؛ وعندئذ يتولد

الدافع لدى الإدارة لزيادة ربح الفترة الحالية على حساب الفترات التالية.

3. إذا كان ربح الفترة الحالية سوف يتخذ كمعيار لتحديد مكافأة الإدارة في

الفترات المقبلة فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع لتجنب وضع مستوى

ربح قد يصعب تحقيقه عمليا في الفترات المقبلة.

4. إذا كان مستوى الربح الفعلي اقل بدرجة كبيره من الحد الأدنى للأرباح؛

فعندئذ يتولد لدى الإدارة الدافع نحو تخفيض الربح إلى مستوى اقل مما

هو عليه، أو تحويله إلى خسائر حتى تضمن الإدارة الحصول على

مكافأة في الفترات المستقبلية ويطلق على هذه الحالة. Big Bath

والجدير بالذكر أن هناك إجماع بين الباحثين على وجود ثلاث أنواع من

القرارات، وقد تتخذ الإدارة احد أو كل هذه القرارات للتأثير على

المعلومات المحاسبية وقد حدد Ponen & Sadan هذه القرارات على

النحو التالي :-

النوع الأول : قرارات تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات

المحاسبية :-

ويتم ذلك عن طريق التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة تقديمًا أو تأجيلًا، سواء كانت متعلقة بالعمليات أو بالاستثمار، مثل عمليات بيع ، شراء أو استثمار معينه ، وكذلك بعض المصروفات مثل مصروفات الإصلاح ،الصيانة ،البحث ،التطوير وغيرها.

ويمكننا القول أن هذا النوع من القرارات يدخل في نطاق سلطة الإدارة لما تتمتع به من مرونة في انجاز الأعمال أو استجابة للمتغيرات والظروف المحيطة وعندئذ تكون القرارات تلقائية(إيجابية) لأنها استجابة لظروف غير متوقعة وقد تكون بطريقه متعمده بغرض تحقيق منافع ذاتيه لها فهذا يكون سلوك انتهازى وغير أخلاقى

النوع الثاني : قرارات تستهدف التأثير الدفترى على المعلومات

المحاسبية :-

وتعتمد الإدارة في هذا الصدد على حريتها في اختيار السياسات المحاسبية أو تغييرها، ومن البديهي أن الإدارة سوف تعتمد أكثر على تغيير السياسات المحاسبية التي سبق إقرارها للوصول إلى التطويع الاصطناعي للأرباح، ومن أهم الأساليب المتبعة في ذلك:

1. طرق استنفاد الأصول طويلة الأجل .

2. طرق تقييم المخزون .

3. طريقتي المحاسبة في حصة الشركة القابضة في ربح الشركة التابعة

مما يؤثر ايجابيا أو سلبيا على المعلومات المحاسبية.

والجدير بالذكر أن الجهات والتنظيمات المسؤولة عن عدالة القوائم المالية مثل FASB & SEC تضع القيود المنظمة لاستخدام السياسات المحاسبية حتى تضمن توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات

النوع الثالث : قرارات تستهدف التأثير الشكلي على المعلومات المحاسبية :-

تعتمد الإدارة في هذه القرارات على تبويب المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل بالطريقة التي تخدم أهدافها ومثال ذلك:-

عدم الإفصاح بالطريقة المثلى عن الفروق التراكمية الناتجة عن تغيير السياسات المحاسبية مما قد يؤثر بالإيجاب أو بالسلب على الربح المتولد من العمليات.

وتجنباً لهذا النوع من التلاعب صدرت معايير وإرشادات ملزمة توضح كيفية تبويب العناصر في القوائم المالية بطريقه موحده وفقاً للرأي المحاسبي رقم (30) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية.

سابعاً : مؤشرات وجود إدارة الأرباح

- ✎ تدفقات نقدية لا ترتبط بالإيرادات.
- ✎ حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- ✎ مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
- ✎ احتياطات لا ترتبط بنود الميزانية العمومية.
- ✎ احتياطات التملك (Acquisition Reserves) المشكوك فيها.
- ✎ الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة عامة دائماً مع توقعات المحللين الماليين.

ثامنا : نتائج إدارة الأرباح

على الرغم من أن إدارة الأرباح تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل ، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :-

﴿ تخفيض قيمة المنشأة

﴿ تلاشي المعايير الأخلاقية

﴿ العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية

﴿ إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية عن الإدارة العليا

تاسعا: مدى العلاقة بين معايير المحاسبة وإدارة الربحية

أن تحليل مدى تأثير معايير المحاسبة على انتشار ظاهرة إدارة الربحية سوف يساعد على الحد منها ولاسيما وإنها ممارسات لا يمكن اكتشافها من قبل المحللين الماليين والمراجعين نظرا لصعوبة مراقبة أفعال وقرارات الإدارة اليومية . فمن خلال هذا التحليل يمكن توفير معرفه تقود إلى الحد من ظاهرة إدارة الربحية من خلال استفادة الفئات التالية منها:

﴿ واضعو المعايير المحاسبية : فمن خلال تلك المعرفة يمكنهم

إجراء تعديلات على هذه المعايير في محاولة الحد من هذه

الظاهرة من خلال وضع أيديهم على مواطن الضعف والقوه

في المعايير المحاسبية.

﴿ المتعاملون في سوق رأس المال : حيث يمكن من خلال تلك

المعرفة تحسين قدرتهم على تحليل المعلومات المحاسبية ومن

ثم الكشف عن أي سلوك انتهازي للإدارة ، وهذا من شأنه

الحد من هذا السلوك مما يقود في النهاية إلى التخصيص الكفء للموارد المتاحة.

﴿ المراجعون : يمكنهم من خلال تلك المعرفة تقييم جودة أرباح العميل ، والتعرف على المواطن التي تؤثر سلبا عل مصداقية القوائم المالية ، ومن ثم التقرير عنها بشكل موثوق فيه.

انه في ظل اتجاه الحكومة المصرية إلى إرساء نظام حوكمة الشركات وتطبيقه في مصر ، فان الكشف عن مواطن إدارة الربحية في معايير المحاسبة المصرية يعتبر في غاية الأهمية لآجل العمل على الحد منها من خلال النظام الذي يتم وضعه ، ولاسيما أن معظم التلاعبات التي تمت في حسابات الشركات الأمريكية ترجع إلى القصور في نظام حوكمة الشركات (Friebel and Guriev,2004)

أن الاهتمام بمدى علاقة معايير المحاسبة المصرية بإدارة الربحية ما زال قاصرا حيث اقتصر اهتمام الدراسات المحدودة التي تمت في هذا الشأن على تناول زوايا أخرى مثل:

﴿ النواحي الأخلاقية لإدارة الربحية

﴿ دوافع إدارة الربحية

﴿ تأثير إدارة الربحية على أسعار الأسهم.

مما سبق نستطيع القول بان دراسة العلاقة بين معايير المحاسبة المصرية وإدارة الربحية من الأهمية بمكان أن تتم بالشكل الذي من خلاله أن يتم الوقوف على المعرفة الواثقة في انه عند النظر إلى القوائم المالية الداخلية للشركات والظروف المحيطة بها نستطيع الحكم القاطع هل يوجد إدارة أرباح أم لا ؟!

إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية:

عندما وضع المشرع المصري المعايير المحاسبية المصرية اهتم بعنصر المرونة الذي كان من وجهة نظره انه سوف يحقق قدرا كبيرا من السماح للإدارة باستخدام أحكامها التقديرية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية لضمان توفير معلومات مفيدة ، وأيضاً حتى يصبح الاختيار متوافقاً مع ظروف الشركة، إلا أن المساحة الممنوحة للاختيار والتقدير الحكمي للإدارة في العديد من الأمور المحاسبية قد تقود إلى تشويه عملية التوصيل المحاسبي حيث يتم التركيز على المنافع الشخصية للإدارة ، ومن هنا كان الاهتمام بتعديل معايير المحاسبة المصرية باعتبارها المصدر الرئيسي للتلاعب في الربح المحاسبي ولحين حدوث ذلك التعديل المنتظر لابد علينا من دراسة موقف معايير المحاسبة المصرية من إدارة الربحية وذلك في النقاط التالية:

﴿ تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الربحية

﴿ مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الربحية
أولاً : تحليل وتقييم معايير المحاسبة المصرية من خلال علاقتها بإدارة الربحية :

عاده ما يتم وضع المعايير المحاسبية بقصد إضفاء النفعية على القوائم المالية من خلال مراعاة كل من الملائمة والثقة في التقرير المالي وفي محاولة تحقيق التوازن بين الملائمة والثقة يجب أن تتصف المعايير بالمرونة لأنها هي التي تدعم الملائمة من ثم تترك تأثيراً إيجابياً على قيمة المعلومات (Healy and Wahlen,1999)، وأيضاً لابد من وضع حد معين لمساحة

الاختيار يجب على الإدارة عدم تجاوزه لان هذا سوف يدعم خاصية الثقة ،
على ما سبق يمكننا النظر إلى موقف معايير المحاسبة من إدارة الربحية من
جهتين كالتالي:

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/mso
htmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والدعم لإدارة الربحية

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/mso
htmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والحد من إدارة الربحية

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/mso
htmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/mso
htmlclip1/01/clip_image002.gif[/IMG]

معايير المحاسبة المصرية والدعم لإدارة الربحية:

أوصت معايير المحاسبة المصرية أن تقوم الشركات المساهمة
والتوصية البسيطة التي تطرح أسهمها لأول مره في سوق الأوراق المالية
بإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ، ولا شك أن ذلك
يمنح فرصه كبيره لإدارة الربحية وذلك للأسباب التالية: -

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/mso
htmlclip1/01/clip_image001.gif[/IMG]

يعتبر مجالا خصبا لإدارة الربحية، فالشركات المغلقة التي تطرح أسهمها
للاكتتاب العام لأول مره تلجا إلى الاستحقاق الاختياري لزيادة أرباحها في
الفترة التي تسبق هذه العملية من خلال تخفيض المخصصات (أبو الخير
1999) مثل: -

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image003.gif[IMG]

أسهمها في شكل عروض موسمي يلجأ المديرون فيها إلى زيادة الأرباح فمن خلال تحليل العلاقة بين الأرباح المقرر عنها وعمليات طرح الأسهم للاكتتاب الموسمي تم التوصل إلى ما يلي: (Teoh,1998- Rangan,1998)

❧ تكون الأرباح المقرر عنها مرتفعه وبشكل غير عادى في توقيت الاكتتاب في الأسهم.

❧ تكون الأرباح منخفضة وبشكل غير عادى في السنوات التالية لعملية الاكتتاب.

❧ هناك ارتباط قوى بين أسعار الأسهم وإدارة الربحية حيث أن سوء الأداء في السنوات التالية للاكتتاب يؤثر تأثيرا عكسيا على أسعار الأسهم.

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image003.gif[IMG]

باسترداد الأسهم تقوم بالتلاعب في الأرباح عن طريق الاستحقاقات الاختيارية (Perry and William – 1997)

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image001.gif[IMG]

إن سوق الأوراق المالية المصري يتم تصنيفه ضمن الأسواق الناشئة غير القوية وهذا يعنى عدم قدرة المستثمرين على ملاحظة سلوك الإدارة بشأن التلاعب في الأرباح خلال الفترات التي يتم فيها طرح الأسهم أو استردادها ، ومن ثم لا يمكنهم القيام بالتعديلات المطلوبة على رقم الربح وصولا إلى ما يروونه ملائما ، بالإضافة إلى ما سبق لا يستطيع سوق

الأوراق المالية مهما كانت درجة كفايتها أن يكتشف إدارة الربحية بشكل كامل ولا سيما عند استخدام الاستحقاقات الاختيارية.

وبالرغم من كل ما سبق والذي يشير إلى حتمية ممارسة إدارة الربحية في البيئة المصرية وصعوبة اكتشافها من قبل المتعاملين في سوق الأوراق المالية، إلا أن ذلك يتحقق من خلال المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والتي يمكن الكشف عنها من خلال إسقاط المداخل والوسائل السابق الإشارة إليها بهدف التعرف على مدى دعم الأمور التالية:

﴿ أساس الاستحقاق .

﴿ التقديرات الحكمية.

﴿ الأهمية النسبية.

﴿ التغييرات المحاسبية الاختيارية.

﴿ إدارة الإفصاح المحاسبي.

(1) أساس الاستحقاق:

قد دعمت معايير المحاسبة المصرية أساس الاستحقاق ، فقد أشار المعيار رقم (1) والخاص بعرض القوائم المالية إلى انه يجب على المنشأة إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق فيما عدا معلومات التدفقات النقدية، أيضا أشار المعيار رقم(7) والخاص بالظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية إلى ضرورة تطبيق أساس الاستحقاق والذي يترتب عليه ما يلي:

﴿ ضرورة اخذ الظروف الطارئة والتي تتمثل في الحالات

أو الظروف القائمة في تاريخ الميزانية والتي تتحدد نتائجها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع في المستقبل.

﴿ ضرورة الاعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف في حالة فقدان أصل أو ظهور التزام وذلك بعد الأخذ في الاعتبار القيمة التي من المحتمل استردادها من هذه الخسارة.

وأشار المعيار رقم (2) الخاص بالمخزون إلى انه يجب تحميل أي تخفيض في قيمة المخزون نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية ، وأيضا كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي تحققت فيها هذه الخسائر ، وأشار المعيار رقم (11) الخاص بالإيراد إلى انه في حالة توافر درجه من عدم التأكد من إمكانية تحصيل مبلغ مدرج فعلا بالإيراد ، فان القيمة التي أصبح تحصيلها محل شك كبير يجب إدراجها ضمن المصروفات ولا يتم استبعاد قيمتها من الإيراد السابق الاعتراف به!!!.

(2) التقديرات الحكيمة:

تضمنت المعايير المحاسبية أمور متروك تقديرها إلى التقدير الحكمي للإدارة مثل ما يلي: -

﴿ المعيار رقم (2) الخاص بالمخزون أشار إلى أن قيمة المخزون يجب أن تتم على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعة أيهما اقل ، وعند تعريفه لصافي القيمة أشار إلى انه السعر التقديري للبيع ناقصا منه التكلفة التقديرية للإتمام وكذلك أي تكلفه أخرى لازمه لإتمام البيع ، وتم الإشارة في نفس المعيار إلى أن تحميل تكاليف الاقتراض للمخزون تتم في ظروف محدده ولا شك أن ذلك يفتح الباب للتقدير الحكمي.

﴿المعيار رقم(5) الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية أشار إلى انه يوجد الكثير من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقه تامة ، ولكن يمكن فقط تقديرها، وان هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصي طبقا لآخر معلومات متاحة ، والتقدير يكون مطلوبا للديون غير الجيدة ، المخزون المتقادم، العمر الإنتاجي للأصل ، الطريقة المتوقعة للأصل ... الخ

﴿المعيار رقم (10) الخاص بالأصول الثابتة واهلاكاتها : ورد بهذا المعيار معالجات كثيرة تعتمد على التقديرات الحكيمة للإدارة منها ما يلي:

- ✓ تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت ، حيث تقوم الإدارة بتحديد قيمة الأصل في ضوء سياساتها الخاصة في التخلص من الأصول
- ✓ تقدير القيمة التخريدية ويتم ذلك على أساس القيمة المقدرة من قبل الإدارة في ضوء حالات المثل وإذا لم تتوافر فان تحديد هذه القيمة يعتمد على التقدير الحكي للإدارة
- ✓ تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم كمعالجه بديله للأصل بعد الاستحواذ ، حيث يتم تقدير هذه القيمة بناء على الحكم الشخصي

- ✓ الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الأصول ، ولا شك أن الاعتراف بذلك يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل المؤشرات التي يستدل منها على انخفاض القيمة الاستردادية ، والتوقيت ، وأيضا تحديد القيمة الاستردادية.

(3) الأهمية النسبية:

لقد دعمت المعايير المحاسبية المصرية مفهوم الأهمية النسبية مع وضع إرشادات للتطبيق ، فقد ورد في تمهيد المعايير في البند رقم (6) أن المعايير المرفقة يتم تطبيقها على البنود الهامة نسبيا ، أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها. هذا وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشاء والظروف المحيطة، وأيضا في المعيار رقم (1) تم الإشارة إلى انه يجب عرض البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية.

من زاوية أخرى نجد أن معايير المحاسبة المصرية ركزت على الأهمية النسبية بالنسبة للمعالجات المحاسبية وكذلك الإفصاح ، ولم يتعرض نهائيا لأحكام الأهمية النسبية بالنسبة للتلاعب في الأرباح ، بمعنى آخر متى يكون التلاعب في الأرباح هاما ومن ثم يسمح به ، ومتى يكون غير هام ويدخل في نطاق التلاعب المسموح به.

(4) التغييرات المحاسبية الاختيارية:

يعتبر تعدد السياسات المحاسبية احد مداخل إدارة الربحية المتعارف عليها إلا أن الاعتماد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه اقل من المداخل الأخرى ، وذلك لسهولة اكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أي تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير.

ومن أمثلة المعايير التي تضع عدة بدائل للمعالجة المحاسبية ما يلي:
المعيار رقم (2) الخاص بتحديد تكلفة المخزون: اوجد هذا المعيار ثلاث طرق لتحديد هذه التكلفة كالتالي:

✓ الوارد أولاً يصرف أولاً.

✓ المتوسط المرجح.

✓ الوارد أخيراً يصرف أولاً.

المعيار رقم (10) الخاص بطرق الإهلاك: اوجد هذا المعيار ثلاث طرق لتحديد قيمة الإهلاك كالتالي :

✓ طريقة القسط الثابت.

✓ طريقة القسط المتناقص.

✓ طريقة مجموع الوحدات.

المعيار رقم (12) الخاص بمعالجة المنح الحكومية : اوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي:

✓ مدخل رأس المال : تضاف المنح إلى حقوق المساهمين مباشرة.

✓ مدخل الإيراد : تعتبر المنحة إيرادا خلال فتره محاسبية أو أكثر.

المعيار رقم (14) الخاص بمعالجة تكلفة الاقتراض : اوجد هذا المعيار طريقتين للمعالجة كالتالي:

✓ معالجه قياسييه : يعتبر مصروف يحمل على الفترة التي تم فيها

✓ معالجه بديله : يتم رسماله تكاليف الاقتراض.

هذا ولم يقتصر دور معايير المحاسبة المصرية على توفير أكثر من بديل للسياسة المحاسبية بل امتد إلى إعطاء الإدارة حرية في وضع سياسات

محاسبية خلاف لما ورد في المعايير لضمان مجموعه من الخصائص في المعلومات المحاسبية منها الاستفادة ، الحيادية ، العرض الواضح ، الاكتمال....الخ حيث أشار المعيار رقم (1) إلى حرية الإدارة بشأن صياغة سياسات محاسبية بالاعتماد على التقدير والحكم الشخصي مع الاسترشاد بما يلي :-

- ✓ المتطلبات والإرشادات الواردة في معايير المحاسبة المصرية
 - ✓ التعريفات ومتطلبات القياس والتحقق للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في المعايير المصرية
 - ✓ إصدارات جهات أخرى لها حق إصدار المعايير
- (5) إدارة الإفصاح المحاسبي:

فتحت المعايير المحاسبية الحرية بشأن الإفصاح المحاسبي في أمور عديدة من أهمها: -

- ✓ أشار المعيار رقم(1) إلى انه وفقا لمفهوم الأهمية النسبية تعد الافصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التي تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية.
- ✓ أشار المعيار رقم(5) الخاص بالتغيير في السياسات المحاسبية إلى انه يجب الإفصاح عند تغيير السياسات المحاسبية في المنشآت إلا أننا وجدنا شرطا يعطى الإدارة الحرية في إمكانية الإفصاح وهو أن الإفصاح يكون في حالة إذا كان هناك تأثير جوهري للتغيير على الفترة الحالية.

- ✓ أعطى المعيار رقم(5) مساحه من الحرية بشأن تبويب البنود في قائمة الدخل مما يؤثر على الربح الناتج من التشغيل أو ربح البنود العادية.

[IMG]file:///C:/Users/Delta/AppData/Local/Temp/msohtmlclip1/01/clip_image002.gif[IMG]

والحد من إدارة الربحية:

بالرغم من مساحة الاختيار التي تمنحها معايير المحاسبة المصرية سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الاستحقاق ، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمي ، أو من خلال التغييرات الاختيارية ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود أي دور لهذه المعايير في الحد من هذه الظاهرة.

فمن خلال تحليل المعايير يستطيع ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامه جدا للحد من إدارة الربحية من أهمها ما يلي:-

✓ الالتزام بتطبيق المعايير وعدم الخروج عنها.

✓ تحديد توقيت محدد لتطبيق المعايير.

✓ دعم الإفصاح عن الأمور الاختيارية للإدارة.

ثانيا: مقترحات لتعديل معايير المحاسبة المصرية للكشف عن إدارة الربحية:

بالرغم من الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة المصرية في الحد من إدارة الربحية من خلال إلزام الشركات بتطبيق المعايير ، والإفصاح عن الكثير من الأمور التي يحكمها التقدير الشخصي للإدارة ، إلا أن ذلك لا يعد كافيا.

هذا ويمكن التفرقة بين اتجاهين لتعديل استخدام المعايير كما يلي:

الاتجاه الأول : ويقوم على فكرة تعديل المعايير من اجل الحد من المرونة التي تتصف بها على أساس أن ذلك أفضل وسيله للحد من إدارة الربحية.

الاتجاه الثاني: ويقوم على أساس عدم تعديل المعايير واللجوء إلى وسائل أخرى للحد من إدارة الربحية مثل استخدام لجان المراجعة وتفعيل دورها وفي ظل حقيقة مسلم بها تكمن في كون المعايير المحاسبية هي السبب الرئيسي وراء ظهور مشكلة إدارة الربحية ، فان الحد منها يتطلب تعديلا في تلك المعايير يأخذ عدة إبعاد من أهمها ما يلي:-

﴿ زيادة شفافية التقرير المالي

﴿ إعادة النظر في أساس الاستحقاق

﴿ الحد من التغييرات المحاسبية الاختيارية

﴿ تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات

1) زيادة شفافية التقرير المالي: -

يقصد بالشفافية أن تكون المعلومات التي يحتاج إليها المستخدم تكون أكثر سهوله في فهمها وأكثر سهوله في استخدامها، ويعتبر إضفاء الشفافية على التقارير المالية من خلال المعايير المحاسبية احد الأدوات الهامة للكشف عن إدارة الربحية من خلال تحسين قدرة المستخدم في هذا الشأن (Hirst and Hopkins,1998) ، وبعبارة أخرى نجد أن قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح يتوقف على مدى قدرة المستخدم على اكتشاف ذلك والذي يتوقف على درجة الشفافية في التقارير المالية ، لذلك نجد أن الإدارة تقوم باستخدام بعض أشكال الإفصاح - وللأسف - المسموح بها الأقل شفافية مثل تضمين مصروفات والتزامات معينه في الملاحظات ، تضمين قائمة التغير في حقوق الملكية للتغيرات فلا القيمة السوقية ، وعلى ما سبق نجد انه من الأهمية بمكان أن نقوم بإجراء تحسينات في المعايير المحاسبية

المصرية بهدف زيادة الشفافية للتقارير المالية ولاسيما في المجالات التي تخضع للتقديرات الحكمية للإدارة والتي من أهمها: -

✓ الإفصاح عن الأحكام الخاصة بالإدارة و التي من خلالها تم اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة والتي لها تأثير مباشر على قيمة البنود المقرر عنها في القوائم المالية.

✓ الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تم استخدامها في تحديد القيمة العادلة للأصول ، وما إذا كانت القيمة العادلة تم تحديدها من خلال أسعار قابله للملاحظة في سوق نشط ، أو من خلال عمليات سوقيه حديثه ، أو من خلال استخدام أساليب تقييم أخرى.

✓ الإفصاح عن طبيعة التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية ، والوقت المحدد لاختيار سياسة معينه ، وتأثير هذا الاختيار على الموقف المالي.

(2) إعادة النظر في أساس الاستحقاق:

بالرغم من أن أساس الاستحقاق احد الأسس الراسخة في علم المحاسبة إلا انه اوجد نوع من الجدل ، ففي حين نجد له تأثيراً ايجابياً في توفير المعلومات المحاسبية، نجد في الناحية الأخرى تأثيراً سلبياً من خلال إتاحة الفرصة لممارسة إدارة الربحية ، وإزاء هذا التباين الواضح في كون أساس الاستحقاق له تأثير ايجابي أو سلبي لا نستطيع إعادة النظر فيه إلا من خلال عدم ربطه بفكرة توفير معلومات مفيدة ويوجد العديد من الدراسات التي تمت في هذا الصدد وتوصلت إلى ما يلي:

﴿ أن التدفقات النقدية لها قيمه نفعيه اكبر من الأرباح المحاسبي

(Bowen et Al,1986 - Wilson,1987)

﴿ أن الاستحقاقات المحاسبية أقل نفعاً من التدفقات النقدية
(Dechow,1994 - Sloan.1996)

﴿ أن الاستحقاقات تكون أكثر نفعيه من التدفقات النقدية
(Ingran and Lee 1997)

﴿ وعلى ما سبق نجد عدة آراء تشكك في نفعية أساس الاستحقاق، لذا
من الضروري إعادة النظر في هذا الأساس من خلال ما يلي:
✓ تطبيق الجانب الإلزامي فقط.

✓ إمكانية تطبيق الجانب الاختياري ولكن في أضيق الحدود مع
ضرورة الإفصاح الكافي عن ذلك للحد من التأثير السلبي على
مستخدمي المعلومات المحاسبية.

(3) الحد من التغيرات المحاسبية الاختيارية:

بالرغم من الجهود التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية للحد
من بدائل السياسات المحاسبية المسموح بها من خلال المعايير ، إلا انه
لا يمكن التخلي نهائياً عن التعددية والاكتفاء ببديل واحد وذلك للأسباب
التالية:

﴿ قد يؤثر الحد من مرونة المعايير المحاسبية سلبياً على نفعية
المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض درجة ملائمة السياسات
المقررة للطبيعة التعددية للمنشآت.

﴿ يؤدي تقييد الحرية بشأن البدائل المحاسبية إلى إعطاء فرصه للإدارة
أما لاستخدام مداخل حقيقية لإدارة الربحية ، أو استخدام مداخل
محاسبية يصعب اكتشافها

على ما تقدم يجب إعادة النظر في البدائل التي توفرها معايير المحاسبة المصرية ليس بغرض إلغائها ولكن بغرض الحد منها وذلك في ظل اعتبارين رئيسين هما:

✎ الحد من البدائل والمتمثلة في معظم الأحوال في وجود معالجه قياسييه، ومعالجه بديله مسموح بها.

✎ تطوير مرشحات للتطبيق أكثر وضوحا يمكن من خلالها الحد من التقديرات الحكميه.

4) تعديل الربح على ضوء مدى تحقق التوقعات:

من المقترحات التي تستحق الذكر في إطار الحد من إدارة الربحية الاقتراح الذي قام به (Lev,2003) وهو عبارة عن " تعديل رقم الربح المقرر عنه في نقطتين تاليتين على ضوء مدى تحقق التوقعات و التي تركت تأثيراً على الأرباح المقرر عنها " هذا ويتم التعديل في نهييه السنة التالية وبعد ثلاث سنوات ، فمثلا صافى ربح عام 2001 يتم التقرير عنه في بداية عام 2002 ثم يتم تعديله في نهاية عام 2002 مره، وفى نهاية عام 2004 مره أخرى ، وهذا يعنى أن قائمة الدخل المعدة في نهاية عام 2005 ستفصح على ما يلي:

✓ ربح عام 2001 معدل في عام 2004 بالاعتماد على بيانات 3 سنوات.

✓ ربح عام 2002 معدل في عام 2005 بالاعتماد على بيانات 3 سنوات.

✓ ربح عام 2003 معدل في عام 2004 بالاعتماد على بيانات سنه واحده.

✓ ربح عام 2004 معدل في عام 2005 بالاعتماد على بيانات سنه واحده.

✓ ربح العام 2005.

بالاعتماد على هذا الاقتراح نستطيع الحد من إدارة الربحية حيث أن مجرد علم الإدارة إنها سوف تقوم بتعديل الأرباح المقرر عنها لاحقا على ضوء مدى تحقق التوقعات الأصلية سيؤدى ذلك إلى التدقيق في التوقعات مما يحد من إدارة الربحية ، ومن ناحية أخرى سيدعم هذا التعديل القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية ، إلا انه عند التطبيق العملي لهذا الاقتراح يواجهه عدة مشاكل هي:

✓ كيفية التعديل لكافة التقديرات ، فهذا الأمر صعب ومكلف جدا ، وقد وضع Lev حلا لتلك المشكلة متمثلا في التركيز على ما بين 3:8 توقعات رئيسيه ويمكن الاعتماد في تحديدها على أحكام الأهمية النسبية

✓ أن تعديل التوقعات يتم من قبل الإدارة ويمكنها التلاعب في هذه التوقعات للوصول إلى نتائج تتوافق مع التوقعات السابقة ، ويمكن الرد على هذه المشكلة حيث أن التعديل يتم بناء على بيانات فعلية وليس تقديرية ، هذا ويمكن إخضاع تلك التعديلات للمراجعة.

وبالرد على تلك العراقيل التي أثرت حول اقتراح Lev نجد انه يمكن أن يكون محل تطبيق للحد من إدارة الربحية.

الفصل الثامن

استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية

لتحقيق الأرباح المالية

برزت خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث انهيار شركة وورلدكوم WORLDKOM وشركة انرون (Enron) وتحميل شركة (آرثر أندرسون) ARHTER ANDRSON بكونه المسئول عن مراجعة وتدقيق حسابات تلك الشركة جزءاً من مسؤولية انهيار الشركة واتهامه بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلاً بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح ، ونظراً للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء كثير من إدارات الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتية ، فإن تلك الإدارات تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية (المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS) في إعداد القوائم المالية مما يؤثر سلباً على مصداقية تلك القوائم، بدأ ظهور ما عرف فيما بعد بالمحاسبة القضائية FORENSIC ACCOUNTING " " والتي أصبحت محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين والمراجعين العاملين في سلك القانون والقضاء على حد سواء بل وكافة المستفيدين والمتعاملين مع البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة.

مشكلة البحث :

تتبع مشكلة البحث من وجود مشكلات اقتصادية ومالية هي بحاجة إلى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية وإعادة الحقوق إلى أصحابها (فيما عرف بقضايا الأنفاق وغيرها) ، إن الخبرة المحاسبية التي يطلبها القاضي عندما يتم النظر في قضايا المنازعات المحاسبية والمالية من خلال المذكرات المقدمة ، وخاصة عندما يكون التلاعب المالي يستند إلى تطبيق سيء لمعايير المحاسبة الدولية ، فالقاضي يعجز عن إصدار حكمه في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية المقدمة ، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها ، لعدم قدرته على الإلمام بها ، وقد تتعلق وقائع النزاع بأمر فنية محاسبية تخصصية تفوق قدراته وإمكاناته ، ولكي لا يتهم القاضي بإنكار العدالة ، فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء المحاسبين لمساعدوه في إثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة ، وبالتالي الوصول إلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم المناسب . (1)

ومن هنا يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة هذه الأساليب التي تتبعها المحاسبة الإبداعية ، وبيان أهمية قيام المحاسبين القضائيين FORENSIC ACCOUNTANT بالإجراءات اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ويسعى الباحث للإجابة عن التساؤلات التالية :

(1) الدوسري ، ناصر بن فلاح ، حسين العبيدلي -الخبير المتخصص في مجال المحاسبة القضائية ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول (المحاسبة القضائية في دولة قطر) ، الدوحة ، قطر ، 4 مايو 2011 م.

1. ماذا تعني المحاسبة الإبداعية؟ وهل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات والمؤسسات الفلسطينية؟
2. ما هي الأساليب والإجراءات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في مجال الإبداع المحاسبي؟
3. ما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية (FORENSIC CCOUNTING) استخدامها في الحد من الآثار المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف على المحاسبة الإبداعية من حيث النشأة والمفهوم .
2. التعرف على أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد القوائم المالية
3. إبراز أهمية المحاسبة القضائية والوقوف على الدور الذي يقوم به المحاسبون القضائيين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية موضوع المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج أيضاً لآثار استخدام المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان

ذلك على حساب الفئات الأخرى ، وهو ما أدى إلى حصول الأزمة المالية العالمية نتيجة انهيار وإفلاس مجموعة من أعظم الشركات العالمية .

فروض البحث:

بقصد الإجابة على التساؤلات السابقة فإن البحث يقوم على الفرضيات التالية :
الفرض الأول : " لا يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي

تمارسها المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية
الفرض الثاني: "إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية
حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

الفرضية الثالثة : " لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين
آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما
يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

منهج البحث:

1. الجانب النظري :سيتم إتباع المنهج الاستقرائي لبناء إطار علمي لأبعاد
مشكلة البحث وأهدافه وذلك بالاعتماد على الأبحاث والدوريات والمقالات
المنشورة والمرتبطة بموضوع البحث .

2. الجانب العملي : تصميم إستبانه للتعرف على دور المحاسبة القضائية
في الحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية وتوزيعها على فئتي
الدراسة من المراجعين والقانونيين في فلسطين .

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته ، وتحقيقاً لأهدافه ونفياً لفروضه
ومراعاة لمنهج البحث في بناء إطار علمي لأبعاد مشكلة البحث فقد تم تقسيم
البحث إلى المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول :** نشأة ومفهوم المحاسبة الإبداعية.
- ✓ **المبحث الثاني :** معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأساليب استخدامها من قبل المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية .
- ✓ **المبحث الثالث :** المحاسبة القضائية FORENSIC ACCOUNTING ودورها في مواجهة أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية.
- ✓ **المبحث الرابع :** الدراسة العملية وتحليل الإستبانة الموزعة على عينتي الدراسة في فلسطين وبيان النتائج والتوصيات .

دراسات سابقة :

﴿ دراسة مقدار أحمد الجليلي سنة 2012م ، بعنوان : المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، حيث قام الباحث بعمل دراسة نظرية حول متطلبات المحاسبة القضائية واحتياجات تطبيقها ، وتوصل الباحث إلى عدم ظهور ملامح المحاسبة القضائية في العراق لغاية الآن ، وأوصى الباحث بضرورة وجود تشريع عراقي يحدد واجبات المحاسب القضائي كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضريبة ، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية ، لكن الباحث لم يقوم بدراسة ميدانية أو عمل إستبانة للوقوف على مشكلات الدراسة بشكل موسع .

﴿ دراسة د.خالد بن ناصر الخاطر سنة 2011 ، بعنوان : مقترح لتنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم ، حيث تقدم رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بورقة أشار فيها إلى أهمية مناقشة تطوير الوضع

الحالي للخبراء المحاسبين حيث أستعرض في ورقته أهم مواد قرار رئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر رقم (29) لسنة 2008 م بتنظيم قبول وتصنيف الخبراء أمام المحاكم ، وفي نهاية الورقة أشار الباحث إلى ضرورة عمل شكل تنظيمي للخبراء المحاسبين الذين يعملون مع القضاء والمحاكم .

﴿ ورقة عمل للباحث د.عبد الستار الكبيسي سنة 2012م مقدمة للندوة العلمية حول المحاسبة القضائية في دولة قطر ، تكونت الورقة من ثلاثة محاور الأول مقدمة عن أهمية المحاسبة القضائية ومبررات وجودها ، والمحور الثاني تطرق إلى أهم المؤشرات الميدانية عن واقع المحاسبة القضائية في البلدان العربية ، أما المحور الثالث فتناول التوصيات حيث أوصى الباحث بضرورة اهتمام الجهات العليا في الدولة وخاصة الجامعات والقضاء بما تتطلبه المحاسبة القضائية من تشريعات ولوائح قانونية تؤطر دورها الصحيح وتدفع بها نحو الأفضل حفاظاً على المال العام ولتحقيق أقصى عدالة ممكنة وأسوة بالدول المتقدمة التي أصبحت فيها المحاسبة القضائية واحدة من أهم 8 مهن مرموقة .

﴿ دراسة James Stan bury and Chris Paley المنشور في مجلة المحاسبون والمترجم عن نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (CPA Insider) حيث بين الباحث مجالات عمل المحاسب القضائي المختلفة مثل تعطل العمل والمسؤولية عن المنتج ، والملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو الوكالة ، والنزاعات بين المساهمين والشركاء

والإفلاس والإعسار وإعادة الهيكلة ومنع واكتشاف حالات الغش والرد عليها ، تحريف القوائم المالية ، وأوصى بأن توسع نطاق عمل المحاسبة القاضية يوجب وجود مؤهلات علمية ومهنية خاصة يجب أن تتوفر بالمحاسبين القضائيين

﴿ دراسة مطر والحلي سنة 2009 بعنوان : دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، حيث تم أخذ عينة من 150 شخصاً وتم اختبار الفرضيات حيث توصل الباحث إلى أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية ، حيث تؤثر على موثوقية البيانات المالية .

﴿ دراسة ماجستير ، يسران محمد سامي شامية سنة 2008 تحت عنوان " دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد " حيث توصل الباحث لوجود دور هام لمهنة المراجعة في مكافحة الفساد ضمن المسؤولية الاجتماعية المنوطة بها تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضييل .

مميزات الدراسة الحالية :

الدراسات السابقة كانت في الغالب نظرية ، أما الدراسة الحالية فهي دراسة عملية ، كما أنها أول دراسة في فلسطين تتطرق للمحاسبة القضائية ، هذه الدراسة تحاول الربط بين عمل المحاسب القضائي وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث أن القائمين على ممارسة المحاسبة الإبداعية

يتمتعون بالتأهيل العالي جداً والخبرات الواسعة المهارة الكبيرة في معرفة المعايير الدولية للمحاسبة وبدائلها المنشورة .

المبحث الأول : مفهوم المحاسبة الإبداعية

تعتبر المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتياطية كما يطلق عليها البعض حدثاً ظهر في ثمانينات القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية ، ونظراً لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم ، وقد بنيت تلك التعريفات حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض العديد من التعريفات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيقوم الباحث بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظره .

1. يعطي (ملفورد Mulford) ⁽¹⁾ تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

(1) Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting” p22.

2. يقدم (ناصر Naser) ⁽²⁾ تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعثون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها" .
3. يعرف (أمات Amat) ⁽³⁾ المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال " .
4. ويقدم (فيليبس Phillips) ⁽⁴⁾ مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية " .
5. ويستخدم (العاني) ⁽⁵⁾ اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الإبداعية إذ يصفها بأنها هي "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشف المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفضل مُعد هذه الكشف أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

(2)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting',British Accounting Review 24 , p 4 .

(3) Opt. P.7-8

(4) Breton, G. and Tuffler , R. J. , " Creative Accounting and Investment Analyst Response" P98.

(5) www.infotechaccountants.com موقع المحاسبون دوت نت

6. ويصف (Bamboo web Dictionary)⁽⁶⁾ المحاسبة الإبداعية بأنها تشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم ، كما يضيف (Bamboo web Dictionary) إن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو مغامر (Aggressive)، ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

7. أما في (Accounting Dictionary) (3)⁽⁷⁾ فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات .

يتضح للباحث في ضوء قراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية والقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ، ولهذا الأمر فإنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق .

لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة " .

ويشير الباحث إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب (يان جريفيث Griffiths)⁽¹⁾ من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة ، ويضيف ... في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهى جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " .

بينما يستعرض جيم سون Jameson⁽²⁾ المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المحاسب إذ يقول " تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض ، وأصبحت الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية " .

(1)Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting P 8

(2)Opt. P.9

أما (سميث Smith) ⁽³⁾ فيقول وفقاً لخبرته كمحلل استثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي ، ويضيف .. لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية " .

ويضيف الباحث " بأن مفهوم المحاسبة الإبداعية يكمن في أن هذا المصطلح هو عبارة عن الممارسات التي يقوم بها المحاسبون لتضليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواءً لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره مستخدمين ممارسات خاطئة لمعايير المحاسبة الدولية وقواعد المحاسبة . "

أولاً : الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية :

كما تبين فإن للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمنها أنها عبارة عن " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعلياً إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية في معايير المحاسبة الدولية أو إهمال بعضها منها أو جميعها". ⁽⁴⁾

وفي هذا الجزء سيقوم الباحث باستعراض أهم تلك الأساليب المحاسبية المضللة التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن

(3)Opt.P.10

(4)Amat,O.and Blake , J.," The Ethics of Creative Accounting P11

هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا
آثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

1. أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من
الوسائل المحاسبية : فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول
أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على
حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار
السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

2. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ :
ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب
الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب
المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم،
وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل
التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم
الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب
المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها
وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثنى أو مقيم معروف باتخاذ
اتجاهها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

3. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو
لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية : ويتحقق ذلك عن طريق الدخول
في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة ، فعلى
سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا
من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح

سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

4. التلاعب في توقيت الصفقات: بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصاً في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية

ويخلص الباحث إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص (المحاسبون الجنائيين) وسيتم لاحقاً عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها .

ثانياً : المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل .

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل ، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها ، وهي:

1. بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريراً عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلاً من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات الدرامية ، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في

السنوات الجيدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السيئة ، وبالتالي تخفّي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي قد يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص ، وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية وتغييب دور المستثمرين من ناحية انه في حال إذا كانت الظروف التجارية للعمل غير مستقرة ومتذبذبة فعلياً فأن للمستثمرين كل الحق في معرفة ذلك .

2. من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات ، ويشير (Fox1997) ⁽¹⁾ إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية ومعايير المحاسبة الدولية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح ، فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدة ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء ، وتبرز أهمية تلك الممارسات في انه أحياناً يتم تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم ، لذا فإنه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعية فإن ذلك يعني أن واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة .

(1)Healy, P. M. and Whalen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”p12-13

3. قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة ، ويشير Collingwood 1991⁽²⁾ إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق 30 % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض الهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر .

4. يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملك للشركة .

وبشكل عام فقد أشار كل من (Dhahran and Lev)⁽³⁾ في دراسة تم إعدادها عام 1993 أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية ، وأن التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف ، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيتبعها بالتأكيد

(2) Opt. p 15-16

(3) Opt. p 21-20

أداء فقير في سعر السهم في الفترات والسنوات التي تلي تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل .

ثالثاً : الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي سيقوم الباحث بعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي :-

1. ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليتها عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1967م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام 1972م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام

1978 ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة .

2. بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم ، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هناك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

3. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها ، وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على

استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

4. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .
- أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

5. أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها

البعض ، ويتم هذا الأمر عم طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية ، حيث أن المراجع الكفو والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

6. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطرافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة .

7. تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد .

وبشكل عام يخلص الباحث إلى أن المراجع الكفو يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية

المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبية الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فإنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

رابعاً: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي :

1/ من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسؤولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992) ⁽¹⁾ وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راولز الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام 1972، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ، حيث وجد Fischer and Rosen Zweig 1995 ⁽²⁾ أن طلبة المحاسبة و MBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ

(1) Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Gruber, revised by C. D. Reeve (Hackett)

(2) Fischer, M. and K. Rosen Zweig: 1995, 'Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management', *Journal of Business Ethics* 14, P444.

المحاسبية ، كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992⁽³⁾ عدم

استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف .

2/ يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا

النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل

هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية

أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمتلة

في العمليات القانونية ، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي

هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعية بشكل

جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها

الكثير شيئا جيدا" (4) وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما

بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة

لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه

النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ،

حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم

استدعائهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي

سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه

أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفقر للسلطة

إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي

هدف من الأهداف.

(3)Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, 'A Note on the use of Creative Accounting', British Accounting Review 24,P 111.

(4)Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge),P196.

وانتقالاً من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon 1993⁽⁵⁾ حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن " العمل ليس إلا عملاً ". مما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسؤولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات غير الأخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذراً لسلوك التلاعب المحاسبي، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعاً عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش Revsine 1991⁽⁶⁾ " افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية غير المصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، حيث يمكن أن يستفيد حامل الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعباً وخداعاً متعمداً يتم تجاهلها، بحيث يصبح حامل الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعاً للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك حتمي بسبب وجود الصراع الملازم لعلاقات الوكالة.

(5)Solomon, R. C.: 1993, 'Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian

(6) Revsine, L.: 1991, 'The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis', Accounting Horizons, December 16-27.

وبالنظر من منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات مكروهة ومحرمة أخلاقياً، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة.

وبذلك يرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها مكروهة أخلاقياً وذلك لما يرونه من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لا بد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن الحصول على الشفافية والمصادقية الكافية.

المبحث الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية.

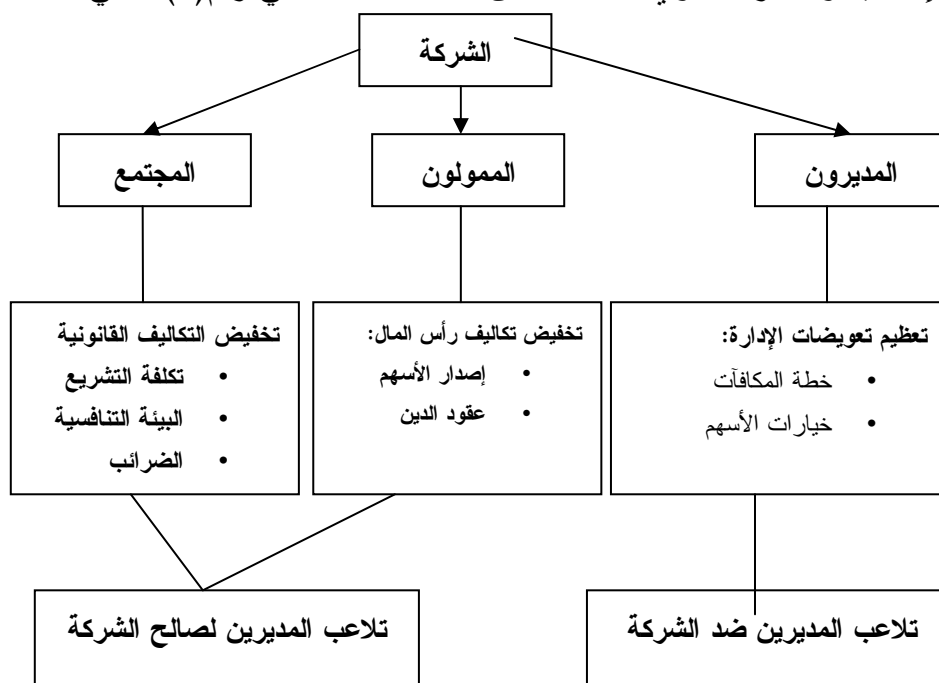
من خلال التعريفات السابقة للمحاسبة الإبداعية ، يمكن للباحث أن يقترح تعريفها بأنها : الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة .

كما يتضح من التعريفات السابقة أن هناك قواسم مشتركة لممارسات المحاسبة الإبداعية من أهمها :

1. أنها ممارسات قانونية ، لأنها تتم في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية .
2. ممارسات عامة وشائعة .
3. ممارسات لا يمكن تجنبها بشكل مطلق.

4. ممارسات يمكن تقديم تأكيد معقول بخصوصها .
5. ممارسات استغلالية في إطار تقديرات محاسبية .
6. ممارسات احتيالية تعمل على تغيير الأرقام الحقيقية إلى أرقام غير حقيقية (مزيفة) .
7. ممارسات ضارة بأطراف داخلية وخارجية .

وقد أبرزت Balaciu Diana العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة من خلال الشكل التالي رقم (1) التالي:⁽¹⁾



الشكل رقم (1) يبين العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة

(1) Balaciu Diana : Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea , Faculty of Economics , Department of Finance Accounting , Journal accredited CNCIS-Category B +Tom xvll,2008-volume 111,p.936.

أسباب لجوء الإدارات إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية :

من خلال الشكل رقم (1) السابق ، نورد بعض الأسباب التي تدفع الإدارة إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي إلى تلاعب في الحسابات:⁽¹⁾

1. **تمهيد الدخل** : تفضل إدارات الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه

ثابت لنمو الأرباح بدلاً من أرباح متقلبة بين ارتفاع وانخفاض ، ويمكن تحقيق ذلك بإجراء مخصصات بمبالغ مرتفعة وغير ضرورية للالتزامات ، وكذلك في قيم الأصول في السنوات الجيدة ، الأمر الذي يساعد في إمكانية تخفيض هذه المخصصات في السنوات غير الجيدة مما يؤدي إلى تحسين الأرباح المعلن عنها في تلك السنوات.

2. **زيادة الدخل لصرف الانتباه** : يمكن لمديري الشركة تغيير سياسات

محاسبية لزيادة الدخل في يدهم من أجل صرف الانتباه عن الأخبار غير المرغوب فيها من قبلهم .

3. **رغبة الإدارة في المحافظة على سعر السهم أو زيادته** : وذلك عن

طريق تخفيض المستويات الواضحة للاقتراض ، وبذلك تظهر الشركة على أنها عرضة لمخاطر أقل واتجاه جيد للربح ، مما يساعد الشركة في إصدار جديد للأسهم .

4. **تأخير نشر معلومات** : لأغراض السوق فقد يرغب أعضاء مجلس

الإدارة أو المديرون الانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم فيستخدمون المحاسبة الإبداعية لتأخير نشر المعلومات

(1) دهمش نعيم ، أبو زر عفاف ، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية ، عرض وتحليل ، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء الأهلية ، عمان ، 29-31 آذار ، 2005 م .

لأغراض السوق ، ومن ثم يحسنون من فرصتهم من الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها .

5. إخفاء بعض الالتزامات : قد تلجأ الإدارة إلى عمل ترتيبات تحويلية بطريقة لا تنعكس كالتزام في القوائم المالية ، إذ إن التغيير في أي قاعدة محاسبية يقحم الشركة في صعوبات مع اتفاقيات الاقتراض.

وتعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة ، حيث تختار طريقة محاسبية معينة ، من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، إلا أن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون ، في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه آثاراً سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها .⁽²⁾

ويمكن تعرف مجالات المحاسبة الإبداعية من خلال التصنيفات التالية :

1. قائمة الدخل : حيث يمكن للإدارة أن تمارس سياسات محاسبية إبداعية

في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال :⁽³⁾

- مصاريف الإهلاك عند التملك
- الاعتراف المبكر بالإيراد
- تقليل المصاريف مستحقة الدفع
- تضخيم المبيعات والربح الإجمالي

(2) دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، ص 4

(3) دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، ص 6

• تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية

2. قائمة المركز المالي : وهي القائمة التي تطلها ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة وذلك من خلال قيامها ببعض الممارسات ، منها على سبيل المثال : (4)

- تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة
- التضخيم في حسابات الأصول المدنية
- تقليل الالتزامات
- تضخيم الممتلكات والمعدات
- زيادة الاحتياطات
- التلاعب في مخصصات الديون
- التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية

3. مجالات أخرى :

- سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية
 - العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القاضة والتابعة)
- طرائق المحاسبة الإبداعية باستخدام معايير المحاسبة الدولية :**

بناءً على ما سبق عرضه ، يمكن للباحث أن يميز بين ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ينتج عنها نوعان من التلاعب ، الأول : تلاعب محاسبي ، والثاني : تلاعب غير محاسبي ، ويبين الآتي طرائق التلاعب لكل نوع منها :

(4)دهمش ، أبو زر ، مرجع سابق ، س 5

1. طرائق التلاعب المحاسبي وتكون من خلال : (1)

- استغلال فرصة اختيار المعايير والسياسات المحاسبية البديلة مثال : طرق تقييم المخزون السلعي ، ومعاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية .
- استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية ، مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الإهلاك .

2. طرق التلاعب غير المحاسبي وتكون من خلال : (2)

- تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات : مثال بيع الأصل وإعادة استئجاره إذ إن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار .
- تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معنية لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف معين مثال : استثمار تكلفته التاريخية مليون وقيمه السوقية 3 مليون عندئذ تستطيع الإدارة أن تختار السنة التي تعد بها بأن الاستثمار قد تحقق لرفع الربح في العام الذي اختارته .

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية STANDARDSACCOUNTING(INTERNATIONAL وتغييرها

(1) Oriole Amt, john Blake and Olivares : **The Ethics of creative Accounting** :some Spanish evidence , Journal of Economic Literature classification ,April 2000,p6-7

2) Opt. P.9.

لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL (FINANCIAL REPORTING) STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها: (3)

1. التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية (FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARDS) .
 2. تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعد على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية .
 3. الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .
 4. حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .
- ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

(3) يحى محمد أبوظالب ، "المحاسبة الدولية وفقاً لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ص 205-215

1. العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة
2. إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعب أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار
3. العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .
4. إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

سادساً دور المدقق في التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية :

عرف التدقيق أو المراجعة (Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي

(Competent and Independent) للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (Audit Evidence) (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها .

وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، كما توفر خلالها إدارة المنشأة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية Information Economic Assertion Representation وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات Information Users ، ومن ثم يتعين أن يتم تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها .

ومن هنا يمكن القول بأن مهنة التدقيق قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة إلى التدقيق الحيادي لتلك المعلومات ، وحتى يتم تقديم تلك الخدمة يسعى المراجع على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات

(Evidence) المتعلقة بالمزاعم موضوع الفحص ، حيث قد تتمثل تلك الأدلة في البيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر واليوميّات والحسابات والمستندات المؤيدة والمصادقات وما إلى ذلك ، ثم يقارن كمدقق تلك المزاعم والمعلومات مع معايير مقررّة (بما في ذلك المعايير المحاسبية أو أي أسس محاسبية متفق عليها) على أساس أن تلك المزاعم والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية قد عرضت بصدق وبعادلة ولا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، الأمر الذي من شأنه جعل تقرير المراجع أداة التوصيل إلى مستخدم تلك المعلومات بما يفيد مدى إمكانية مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها (Credibility and Reliability) .

والتدقيق الموضوعي الحيادي هو الذي يتم عن طريق المدقق (Auditor) المؤهل الذي يبدي رأيه عن تلك المعلومات المالية المقدمة عن طريق إدارة الشركة إلى المستخدمين المعنيين (Interested Users) . تأسيساً على ذلك فإن المسؤولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

إلا أنه لا بد الإشارة إلى أمر مهم وحيوي وهو أن عملية التدقيق لا توفر ضماناً كاملاً لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية ، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية ، حيث أنه يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وهذا يتم حتى في ظل أفضل أداء ممكن

لإجراءات المدقق التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية (Professional Auditing Standards) ، حيث إذا ما حاول أي مدقق اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية فإن تكلفة التدقيق ستكون كبيرة وغير مقبولة ، لذا فإنه يجب أن يركز جهده في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ، وأثناء التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق يتوافر لديه قدر كبير من التأكيد (Assurance) لاكتشافها ، وعلى الرغم من أنه ليس تأكيدا مطلقا إلا أنه مستوى إيجابي مرتفع جدا من التأكيد ، وبالتالي فإن دقة المعلومات بالقوائم المالية لكافة الشركات سترتفع مما سيمنح أسواق رأس المال من العمل كما يجب أن تكون عليه الأسواق ذات الكفاءة ، ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق يقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمع ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد (15000)⁽¹⁾ شركة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب مراجعتها سنويا ، وبدون تدقيق القوائم المالية لها لا يمكن لتلك الشركات أن تحصل على رأس المال عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال ، كما أن العديد من الشركات الخاصة بحاجة إلى مراجعة سنوية لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل من البنوك والمنشآت المالية الأخرى ، وفي معظم الأحوال يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بمعدلات منخفضة إذا كان لديها قوائم مالية يتم تدقيقها سنويا ، ومن هنا يمكن القول بأن تدقيق القوائم المالية تخفف تكلفة رأس المال .

وعادة ما يساعد المدققون سواء العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، "مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ص 20

الداخلين الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة الداخلية ، حيث يقدمون للإدارة اقتراحات ينتج عن تنفيذها تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض أي تحريف أو تلاعبات أو غش ، كما ينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل كل من أفراد المنشأة والعاملين بها على نحو أفضل وتخفيض فرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة .

فنتيجة لزيادة مخاطر المعلومات (Information Risk) بسبب تعقد مجتمع الأعمال وزيادة حجم المنشآت والشركات وعدد عملياتها المالية التي تقوم بها واتسام عمليات التبادل بالصعوبة والتوسع فضلا عن صعوبة توصل متخذ القرار بشكل مباشر للمعلومات واحتمال وجود تحريفات بها أو تحيز أو تأثير متعمد لمعديها على احد جوانبها ، ظهرت حتمية التدقيق ودورها المحوري الحيادي في تخفيض مخاطر المعلومات ، تعكس تلك المخاطر إمكانية عدم دقة المعلومات الخاصة بمخاطر العمل الخاصة بالمنشأة أو الشركة (عدم دقة القوائم المالية) .

وأحيانا تقوم بعض إدارات الشركات وبالاتفاق مع المدقق أو المراجع لتوفير تأكيد مناسب للمستخدمين عن إمكانية الاعتماد على تلك القوائم ، حيث إذا ما تم اعتماد تلك القوائم وهي غير صحيحة وتتضمن بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فإن المدقق سوف يواجه باحتمال مقاضاته من قبل كل من المستخدم وبعض أعضاء مجلس الإدارة أو ما تعرف بالمسؤولية القانونية للمراجع تجاه العملاء أو الغير أو أي طرف ثالث ، حيث يقاضي المستخدمون المدقق على أساس مسؤوليته المهنية عن تأكيد إمكانية الاعتماد

على القوائم المالية ، كما يمكن للمستخدم أيضا مقاضاة الإدارة ، وبالتالي يتحمل المدقق مسؤولية كبيرة من الوجهة القانونية .

تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية :

تهدف عملية التدقيق وفقا للمعايير إلى توفير تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية كوحدة واحدة بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري أو غش أو تلاعب أو أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وللوصول إلى تلك التأكيدات المعقولة يجب أن تتوافر بالمدقق سواء على مستوى مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي :

1. توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة ، حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات الضمان لحسن انجاز الأعمال التي يكلف بها مكتب التدقيق أو ديوان المحاسبة ، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية عددياً ونوعياً ، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة التدقيق سواء كانت مكتب تدقيق أو ديوان محاسبة .

وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات مكاتب المراجعة ودواوين المحاسبة ، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم .

2. إن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على

المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال .

3. يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات ، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة 100 % ، لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك ، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

4. إن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل ، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية ، إنما أصبحت موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والافصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق .

وختاماً يمكننا القول بأن غالباً من يقوم بعمل تلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري أن يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواء في مكاتب التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى إن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش .

المبحث الثالث دور المحاسبة القضائية في مواجهة :

أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية أدت موجة الانهيارات والفضائح المالية الأخيرة للعديد من الشركات والبنوك العالمية مثل إنرون Enron وشركة وورلدكوم WorldCom وشركة آرثر أندرسون Arthur Anderson خلال التسعينات وبداية الألفية إلى تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية ، والبعض يطلق عليها المحاسبة العدلية ، وذلك لمنع واكتشاف الغش في التقارير المالية ، وبأهمية تدريسها ضمن برامج المحاسبة بالجامعات ، كما تسببت الظواهر السلبية للمحاسبة الإبداعية والتي أدت إلى تعثر وفشل هذه الشركات وإلى فقدان ثقة المستفيدين من التقارير المالية والخدمات المقدمة من مكاتب التدقيق ، وتحولت فجوة التوقعات إلى فجوة ثقة ومصادقية في التقارير المالية ، وظهرت المحاسبة القضائية لمنع واكتشاف الغش ، وهي أحد المصطلحات التي تستخدم لوصف النشاطات التي يقوم بها الأفراد الذين يكونوا مهتمين

بمنع واكتشاف الغش ، ويطلق على الذين يزاولون هذه المهنة مدققي الغش ، معاينو الغش ، مهنة منع الخسارة . (1)

لقد تطورت أساليب الفحص الجنائي Criminal investigation على الجريمة ، تطوراً هائلاً في العقود الأخيرة ، وصارت تستخدم في كل المجالات التي تتعلق بالجريمة ، سواء كانت جرائم قتل أو سرقة أو غيره من الجرائم ، التي ترتكب بواسطة الإنسان ، تطورت في أسلوب ارتكابها نتيجة لتطور الحياة وتعقدها .

ومن المجالات التي استحدثت في السنين الأخيرة للكشف عن الجريمة والحد منها أسلوب المراجعة القضائية Forensic auditing وهي أسلوب ينطوي على مجموعة من الإجراءات يستخدمها المراجع ، بقصد الحصول على قرينة Evidence تعينه في كشف ملابسات المسألة محل الفحص ، مثل الغش Fraud والغش أنواعه عديدة ، منها الفساد ، الذي يتمثل في الرشوة والابتزاز وتضارب المصالح بقصد الحصول على المال ، ومنها سرقة الأصول وتحريف البيانات في الدفاتر المالية . (2)

ليس من واجبات المراجع اكتشاف الأخطاء والغش ، وذلك عند قيامه بالمراجعة السنوية للحسابات ، أو ما يسمونه المراجعة المستمرة Continuous audit ، وإن كان البعض يعتقد أن هذه من واجبات المراجع ، ويسمى ذلك فجوة التوقعات Expectation Gap أي أن لدى المراجع مهمة محددة حسب نص العقد الذي أبرمه مع إدارة الشركة ، إلا أن البعض

(1) درغام ، د.ماهر موسى ، المحاسبة الجنائية ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، مجلة غير دورية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ، العدد 19 ، سنة 2012م ، ص 12 .

(2) موسى ، رشيد خالد إدريس ، الفحص الجنائي مهم للمحاسبين أيضاً ، موقع على الإنترنت www.alrakoba.net

يعتقد خلاف ذلك ، فواجب المراجع حين قيامه بالمراجعة السنوية يتمثل في إبداء رأيه في القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة في نهاية كل عام مالي ، وذلك بعد دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ، لكن يحدث أحياناً ، أن يقف المراجع أثناء مراجعته على أمور غير عادية ، مثل حالة غش أو خطأ فادح ، يؤثر في نتيجة النشاط بصورة جوهرية ، وفي هذه الحالة يلفت نظر الإدارة إلى هذه المسألة ، لذا فإن مهمة اكتشاف الأخطاء والغش تقع على عاتق الشركة ، والتي ينبغي أن تعمل على منعها أو التقليل منها ، وذلك عن طريق تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية يتمثل في : تعيين أفراد أكفاء ، الفصل بين الوظائف والسلطات ، حماية الأصول من السرقة أو الضياع ، إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية .

لكن يحدث أحياناً أن يكلف المراجع بمهمة خاصة ، مثل الفحص بهدف الكشف عن واقعة معينة ، مثل حالات الغش التي ترتكب من بعض الموظفين غير الأمناء ، وفي هذه الحالة يطبق المراجع أساليبه الفنية للكشف عن ملابسات الواقعة ، والتي تتطوي في بعض الأحيان على أساليب معقدة ، مثل التواطؤ بين بعض الموظفين وجهات أخرى ، مثلما يحدث في حالة عقود التوريد ، لقد تنوعت وتعددت أساليب الغش في السنوات الأخيرة ، وأضيفت إليها أساليب أخرى تعين في إخفاء الجريمة ، مثل عمليات غسيل الأموال ، والتي تتمثل في الحصول على الأموال من مصدر مشبوه ، مثل حالات السرقة والرشوة وتجارة المخدرات ، ثم إيداع المبلغ في حساب خاص ، ثم تحويله من مكان لآخر واستثماره في نشاط مشروع بهدف غسله وإضفاء صفة المشروعية عليه ، وإبعاد الشبهة عنه ، وفي هذه الحالة يكلف

المراجع محاسبين يتمتعون بمهارات عالية في مجال الفحص ، بحيث يتم إكسابهم مهارات عالية في القانون والفحص الجنائي الشرطي إضافة إلى المحاسبة والمراجعة والكمبيوتر والإنترنت ، بحيث يتابعون ويكشفون العمليات التي تتم عبر الشبكة العنكبوتية ، من ثم الحصول على القرينة الموضوعية ، التي تستخدمها الجهة المختصة كدليل إثبات وإدانة ضد المتهم.

تعريف المحاسبة القضائية :

وردت العديد من التعريفات للمحاسبة القضائية منها :

1. إن الهدف من المحاسبة القضائية يتعلق على وجه التحديد بالقضايا التي تم تحديدها وبمعاونة المحاسب يقوم الزبون بتحديد هدف محدد مثل تقدير الخسائر وخطة المعاشات التقاعدية، وغيرها وربما يستخدم المحاسب تقنيات فحص محددة وتكون مشابهة لتلك المستخدمة في المراجعة المالية ، ولكن الغرض من هذه الإجراءات يختلف عن المراجعة المالية بشكل بسيط ، أي أن المحاسب القانوني على سبيل المثال يقوم بفحص سلسلة الأعمال الورقية لإثبات صحة الحسابات اللازمة لتلبية هدف معين ، إن المحاسب القضائي يقوم بوظيفة الشهادة ويكون مسؤولاً فقط عن عمله ، وإن الهدف في نهاية المطاف من خدمات المحاسب القضائي هو استخدام نتائج المحاسب لتسهيل التواصل إلى تسوية أو ترشيح حكم لجنة التحكيم من خلال المعلومات المالية كمجال لمواصلة النقاش . (1)

2. إن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة ، والنظريات ، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني ، ويشمل

موقع على الإنترنت 2010,1 www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm (1)

جميع فروع المعرفة المحاسبية ، أي أن المحاسبة القضائية تتكون من
عنصرين أساسيين هما :

أ- **الخدمات القانونية** : التي تعرف بدور المحاسب القضائي بوصفه
خبيراً أو مستشاراً .

ب- **خدمات التحقيق** : التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب
القضائي ، التي قد لا تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة .

3. إن المحاسبة القضائية تتطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة
ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من
القانون والبحوث ، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة
الإثبات، وتفسير النتائج والتقارير ، والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل
شهادة أو استشارة .⁽²⁾

4. إن المحاسبة القضائية هي تطبيق المعرفة المتخصصة أو مهارة محددة
للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية .⁽³⁾

5. إن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات
التحقيق ، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة
النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد .⁽⁴⁾

(2) The AICPA Forensic and Litigation Services Committee developed the **definition**, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith ,**Forensic and Investigative Accounting**, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and **Forensic Accounting** : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University ,March 2007.,

(3) Jishi,M.S.,2003 ,**Definition of Forensic Accounting** P.6 . Go to
www.forensicaccounting.com

(4) Crumbly, D. L., 2006 , **Forensic Accounting Appearing in the literature** .
www.Forensicaccounting.com

6. المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذين يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية . (5)

7. تعرف المحاسبة القضائية بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقيق مع مهارات التحريات Investigative Expertise لحل المشكلات القانونية ، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل إثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية، كما يقدم أيضاً تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية . (6)

المحاسبة القضائية تغطي مجالات عديدة مثل تعطل العمل ، المسؤولية عن المنتج ، الملكية الفكرية ، الإخلال بالضمان أو الوكالة ، والنزاعات بين المساهمين والشركاء ، وبسبب توسع هذا النطاق والرغبة في العمل ، تزايد عدد المحاسبين القضائيين ، فالعديد من مكاتب المحاسبة تنتطلع للحصول على هذا النوع من المحاسبين ، ويمكن للعديد من هذه المكاتب أن تكمل حاجتها في هذا المجال من خلال استخدام خبراء من إدارات المراجعة ، إلا أن هذا الحل لا يمكن الاعتماد عليه على المدى الطويل ، خاصة وأن عقلية المراجعة تختلف كثيراً عن عقلية المحاسبة القضائية . (7)

(5) الجليلي ، مقداد أحمد ، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد 107 ، مجلد 34 ، 2012 م .

(6) درغام ، دماهر موسى ، مجلة المحاسب الفلسطيني ، مرجع سابق ص 12 .

(7) James Stan bury and Chris Paley-Menzies, CPA Insider , **Forensic Accounting** تقرير مترجم من نشرة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان المحاسبة القضائية ، 28 يونيو 2010م ،

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث القول بأن المحاسبة القضائية هي المحاسبة التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعة المحكمة والذي يعتمد كأساس للنقاش والجدال والوصول إلى حل نهائي للنزاع ، وهي فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث ، يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والتدقيق وعلم الكمبيوتر والإنترنت ، حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة في مساعدة خبير متخصص في البحث والاستقصاء بهدف اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة .

تاريخ المحاسبة القضائية :

أول دليل تم توثيقه على معرفة المحاسبة القضائية كان ضمن إعلان في إحدى الصحف اليومية في مدينة غلاسكو ، في جمهورية اسكتلندا ، وذلك في عام 1824 م ، حيث كان حينئذ هناك دعوى للحكام والمحامين والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي ، ومع ذلك ، فإنه بدء ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا في عام 1900م ، عندها ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير . (1)

كما أن الحاجة إلى المحاسبة القضائية قد نتجت عن اللوائح التنظيمية والقضائية ، وظهر ذلك واضحاً منذ عام 1900م ، باعتماد ضريبة الدخل الاتحادية ، مما أوجد طلباً للمحاسب القضائي ، وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل ، نتيجة لذلك وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب) في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية للكشف عن المتهربين من الضرائب ، وأول حالات

(1) Zysman, Alan, www.frenicaccounting.com/three 2010 . p.18 .

التهرب من دفع ضريبة الدخل التي كشف عنها المحاسبة القضائية والتي كانت من العصابات سيئة السمعة آل كابوني ، خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث قام مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) باستخدام أكثر من 500 محاسب ممن كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية لفحص ورصد المعاملات المالية . (2)

ولقد مرت المحاسبة القضائية بمراحل تطور مختلفة عبر الزمن ، يمكن توضيحها بالمراحل التالية :

1. في عام 1946 م نشر محاسب أمريكي من نيويورك Maurice Peloubet مقالاً بعنوان " المحاسبة القضائية : مكانها في اقتصاد اليوم " .

2. تم في عام 1982م إصدار كتاب بعنوان : المحاسبة القضائية - المحاسبة وشهادة الخبرة قام بتأليفه Francis C Dykeman .

3. قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم 7 سنة 1986م ، وفيه تم تحديد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية ومنها : تحديد قيمة الأضرار ومنع الاحتيال ، والمحاسبة ، التقييم والاستشارات العامة ، والتحليلات .

4. يشمل الأدب المحاسبي القضائي كلاً من التدقيق والضرائب والاحتيايل ضمن مجلة المحاسبة القضائية ، وذلك كأحد آثار النمو في هذه المهنة .

5. تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في مارس عام 1997م .

(2)Ziegenfuss ,Douglas . **Forensic Accountants** : Hot Old Profession .
www.odu.edu/ao/instadv/quest/Forensic Account.html ,25 May 2003 ,2010 .p11 .
On line Position .

6. هناك حالياً ما لا يقل عن 16 جامعة وكلية أمريكية تقدم دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية .⁽³⁾

شروط الحصول على رخصة محاسب قضائي :

يتطلب من المحاسب القضائي لكي يزاوّل عمله أن يحصل على شهادة مهنية ،ويجد منظمة مهنية تدعى National Association Of Certified Fraud Examiners ,NACFE ، وهذه المنظمة تأسست استجابة لزيادة التركيز على موضوعات الغش في الشركات الهادفة للربح والقطاع الحكومي، حيث أن الهدف الأساسي لهذه المنظمة المهنية NACFE هو تقليل حدوث الغش ومساعدة الأعضاء في اكتشاف ومنع الغش Deterrence and Detection كما أن هذه المنظمة NACFE تمنح شهادة مهنية تسمى Certified Fraud Examiners CFE حيث أن الأشخاص الذين يحملون هذه الشهادة يكونوا مؤهلين بموجبها للقيام بالأعمال الآتية : مدققي للغش والاحتيال Fraud Auditors ، محققون Investigators ، محاسب قضائي Forensic Accountant ، محاسب عام Public Accountant ، منفذ قانوني عيني Law Enforcement Personnel، مانع الخسائر Loss-Prevention ،عضو المجمع المهني للمحاسبين القضائيين Academicians .⁽⁴⁾

وتمنح شهادة محاسب قضائي CEF من خلال عقد امتحان موحد ، حيث أن الحاصلين على هذه الشهادة يمتلكون خبرات لحل المنازعات

(3) Zysman,Alan, Opt . 2010 . p.21 .

(4)درغام ، دماهر موسى ، مرجع سابق ، ص 7 .

المتعلقة بمجال الغش وذلك من خلال البحث والتحري عن الأدلة وعمل
تحقيقات ، وكتابة التقارير، والإدلاء بشهادة المساعدة في منع واكتشاف الغش .
مؤهلات المحاسب للحصول على رخصة محاسب قضائي :
هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعد ضرورية للمحاسبين
في اختصاص المحاسبة القضائية منها :⁽⁵⁾

1. التعليم والتدريب المتقدم
 2. التعليم المستمر في التخصصات المناسبة
 3. الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات
 4. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية
 5. الخبرة العملية التجارية
 6. خبرة تدقيق متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
 7. خبرة في مراجعة الحسابات
 8. القدرة على التفاعل مع فريق عمله حيث يعمل المحاسب القضائي مع
فريق من المحاسبين والمحققين
 9. مهارات التواصل مع الناس والمرونة .
- ومع ذلك ، فإن أهم المهارات والخبرات الخبرة المكتسبة من خلال
النضوج الطبيعي في هذه المهنة ، ومن خلال التجربة فإن المحاسب القضائي
عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات ،
والضرائب ، العمليات التجارية ، وإدارتها ، والضوابط الداخلية ، والعلاقات
الشخصية ، والاتصالات والناس ، ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال ، كما

(5) Grippio, Frank . **Introduction to Forensic Accounting**, The National Public
Accountant, June 2003,p.7.

أنه من الضروري أن يعمل المحاسب القضائي الذين يريد أن يصبح خبيراً مالياً في وكالات تنفيذ القانون أو المحاكم ، لكي يصبح لديه خبرة في العمل في قضايا الاحتيال المعقدة ،⁽¹⁾ ومن خلال ذلك يمكن تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي :⁽²⁾

1. خلفية علمية وعملية ومهنية بالمحاسبة والتدقيق وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش .
2. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية .
3. معرفة متقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية .
4. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر .
5. التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص .

ويرى الباحث بأن المحاسب القضائي حتى يمارس عمله ينبغي له أن يتمتع بمجموعة من المؤهلات والصفات منها :

1. شهادة مهنية تسمى CFE : تمنح بعد اجتياز الامتحانات المقررة .

(1)Wells, Joseph T. The Fraud Examiners2003,p76.Journal of Accountancy, October

(2)السبسي ، نجوى أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، 2006م، ص 47.

2. فهم القانون وقواعد الإثبات : المحاسب القضائي يجب أن يكون قادراً على فهم قوانين الإجرام والقانون المدني وفهم إجراءات قاعة المحكمة ، والإدلاء بأدلة إثبات قاطعة
3. اكتساب مهارات التحقيق والتحليل : حيث أن المدقق يعتبر في عمله مثل كلب الحراسة Watchdog ، بينما يعتبر المحاسب القضائي في عمله مثل كلب بوليسي Bloodhound بمعنى أن المحاسب القضائي يجب أن يكون شاكاً ومحققاً يبحث عن الحقيقة .
4. فهم نظريات وأساليب الغش ونماذج : يجب على المحاسب القضائي أن يكون مبدعاً لفهم إجراءات الغش والتي يمكن أن تتبع ، أي أن المحاسب القضائي يجب أن يفكر كالمحاسب الذي يريد يتلاعب بالأرقام والسجلات .
5. يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بمهارات الاتصال : حيث أن المحاسب القضائي يحتك بأطراف مختلفة منهم من يكون على معرفة معدومة في المحاسبة والتدقيق ، وهنا عليه أن يبدع في مهارات الاتصال ، وهكذا في المحكمة.
6. تطوير تطبيقات حاسوبية لتساعده في التحليل وعرض أدلة الإثبات المالية
7. اكتساب مهارات تنظيمية فائقة : يجب أن يكون المحاسب القضائي على قدرة عالية لتنظيم وتحليل كمية كبيرة جداً من البيانات المالية والمستندات ، إن قدرة المحاسب القضائي على إدارة عمله هو أمر ضروري جداً لسير العمل.

وهذا وقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على أهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني CPA وشهادة فاحص الغش القانوني CFE وشهادة الخبرة بنظم المعلومات CISA بالإضافة إلى شهادة المدقق الداخلي CIA⁽³⁾ .

دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

الخدمات المقدمة من المحاسبة القضائية تكون متنوعة وفي مجالات متعددة من التحقيقات المالية لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويتطلب ذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ، والمدققين الداخليين ، والمتخصصين في مجال الإفلاس ، والمتخصصين في المجالات المصرفية ، والدلائل المثبتين ، وكذلك المحامين وأساتذة القانون والمحاسبة في الجامعات ، وكل هذه الاختصاصات يمكن تقديمها من قبل المحاسب القضائي، ومن بين العديد من الخدمات التي يقدمها المحاسبون القضائيين هي: دعم الدعاوى ، التعاقدات ، وشهادة الخبرة ، والتسويات المالية للطلاق (فض المنازعات بين الأزواج ومعالجة المشاكل المالية المرافقة للطلاق) وتقييم الأعمال ، وفقدان عائدات التعاقدات .

(3) الكبيسي ، د.عبد الستار ، أستاذ المحاسبة ورئيس قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية بالأردن ، المحاسبة القضائية ضرورة للمساهمة في حل المنازعات بصورة عادلة ، ندوة علمية حول " المحاسبة القضائية في دولة قطر " عقدت بمقر جمعية المحاسبين والمرجعيين ، الدوحة ، قطر ، 4 مايو 2011م .

وهناك من حدد المجالات الرئيسية لعمل المحاسب القضائي كما يلي :⁽¹⁾

1. تقديم الاستشارات لحل المنازعات : وهي خدمة يقدمها المحاسب القضائي ، إذ يقدم رأياً يستند إلى وقائع معروفة ، أما إذا كانت الحقائق غير معروفة فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها .
2. تقديم الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية الدعاوى المدنية ، والاستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية تشمل تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن الأحداث للمنازعات الخاصة بأداء المهن مثل التأمين ، تأخر البناء ، وسرقة الأسرار التجارية ، أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات المدنية تشمل التقييمات للأعمال التجارية ، واختلاس موظف ، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع.
3. شهادة خبرة في الشؤون المالية : المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية ، أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب ، أو تقييم الأداء المالي ، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال ، أو المساعدة في ترجمة الوثائق ، ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية ، لأنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة ، وبالتالي ينبغي

(1) Fillmer ,Scott. **Forensic Accounting Defined.** www.cris.com/-dfillmer/forensic.htm , May 27,2003, on line posting . From Forensic Accountants Investigators ,les Nunn University of Southern Indian , **Journal Of Business and Economics Research** - February 2006 , Volume 4 , No 2.

للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة ، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة ، وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه ، لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم ، وأن عدم القدرة على الإجابة على سؤال وهو على منصة الشهود ، يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية ، والوظيفية في المستقبل .

4. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق : المحاسب

القضائي كثيراً ما يدعى لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة ، والشراكة في الأعمال التجارية ، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات ، أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال ، بما يتفق مع هدف الخدمة ، إن تحقيق هدف المحاسب القضائي في الدفاع عن عمله يتوقف على قيامه بإجراء تحقيق عميق بصدد التسويات المالية لموضوع الطلاق ، لأن المعلومات المتاحة قد تكون محدودة ، فمن المهم على المحاسب القضائي إجراء تحقيق عميق ، كما أن عليه أن يكون حذراً في جوانب عديدة منها :⁽²⁾

- النظر إلى أبعد من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال إجراء تحليل مالي تفصيلي لكي يصل إلى حقيقة الوضع المالي ونتيجة النشاط.
- يجب على المحقق أن يكون حذراً حول وجود الأصول والخصوم الخفية، ومن الأمثلة على الأصول والخصوم الخفية هي : معدات استهلكت بالكامل ، والأصول غير الملموسة الأخرى .

(2)Fillmer ,Scott ,Opt. p27.

- على المحاسب القضائي أن يتفحص بدقة مجالات إدارة العوائد من تحريف قوائم الجرد ، واستلام نقدية قيمة بوالص التأمين على الحياة ، والإيجارات غير المسجلة ، والممولة بموجب التزامات المعاشات التقاعدية ، المصروفات غير المسجلة مثل مبالغ نفقات السفر والترفيه ، الفوائد على الديون مع الأطراف ذات الصلة ، ونفقات الإيجار لجهة ذات العلاقة .

- إن جميع التعديلات في الطرق والمبادئ المحاسبية ، ومعايير المحاسبة الدولية ينبغي أن تكون مصدر قلق للمحاسبين القضائيين ، مثلاً قد تشمل تعديل استثمارات إلى أقل من التكلفة أو السوق ، وطرق الإهلاك ، فضلاً عن التعديلات على رواتب كبار التنفيذيين أو المكافآت .

5. الاستشارة حول تقييم الأضرار (سبب الخسارة) الاستشارات المقدمة من قبل المحاسب القضائي تشمل أيضاً التحقيق في حالات الضرر ، وهي أموال تمنح للمدعي نتيجة لضرر ألحقه به المدعي عليه مثل الإصابة الشخصية والقتل الخطأ ، وهنا على المحاسب القضائي جمع وتحليل المعلومات لتحديد قيمة الضرر ومن ثم تكوين رأي على أساس تحليل معمق ، وعلى المحاسب القضائي خلال عملية التحقيق إجراء الحكم على القياس مع المعايير المنصوص عليها في هذه المهنة ، ويمكن للمحاسب القضائي إتباع خمس خطوات في عملية تقدير قيمة الضرر كما يلي :⁽³⁾

- يجب أن يحدد المعايير التي يتعين أن تستخدم أساساً لتقييم الضرر .
- يجب أن يتم تحديد مدة الأضرار وتحديد نسبة ملائمتها للنمو .
- مراعاة الجوانب التي تخفف قيمة الضرر .
- على المحاسب القضائي اختيار الأسلوب المناسب من أجل تحديد مقدار الإيرادات التي تحققت قبل وقوع الحادث ، كما ينبغي أن يحدد

(3)Fillmer ,Scott , Opt. p27.

الإيرادات من العمليات التجارية العادية ، وكذلك الإيرادات من المشاريع الخاصة ، كل ذلك للوصول إلى معدل النمو المتوقع ، وهو زيادة نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة الضرر ، وأنه يستند إلى قاعدة وأرباح مدة الضرر ، كما أن معايير الصناعة والبيانات التاريخية تعد مؤشرات يستند إليها المحاسب القضائي لتحديد معدل النمو ،

- وعلى المحاسب القضائي بعد كل ذلك تحديد الجوانب التي تخفض قيمة الضرر، وتشمل تأثير الضرائب ، على الدخل وتأثير استهلاك الموارد . وهناك من الباحثين من رأي دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية يشمل ما يلي :⁽¹⁾

1. تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية والتي تتعلق بالالتزام المهني للمحاسبين ، تقييم الشركات ، النزاعات القانونية ذات الطابع المالي ، الدمار الكوارث الاقتصادية .
 2. تهتم المحاسبة القضائية بالتحقيقات المتعلقة بالغش وفي هذا المجال يتم تقديم كثير من الخدمات الاستشارية ويتم الاهتمام كذلك بمواضيع مهمة مثل غش البنوك ، الذي يؤدي إلى الإفلاس ، الاختلاسات .
 3. كذلك يمكن أن يقدم المحاسب القضائي خدمات تقييم الشركات مثل تحليل الخسائر الاقتصادية ، تقييم الاستحواذات ، تحديد القيمة العادلة للشركة المندمجة ، تقييم عمليات البيع والشراء .
- وحدد باحث آخر دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في عدة حالات يكون فيها المحاسب القضائي هو الأنسب في تلك الحالات ، إذ تسهم المحاسبة القضائية فيما يلي :⁽²⁾
1. دعم وتوجيه الاستشارات القضائية .

(1) درغام ، دماهر موسى ، مرجع سابق ، ص 13 .

(2) Zysman , 2010, Opt, p 25

2. تقديم الخبرة في الأمور المالية.
 3. إثبات أو تفنيد دعاوى الاحتيال.
 4. المساعدة في عملية وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناءً على الأدلة المالية .
 5. يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات وإعادة صياغة الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات .
 6. المساهمة في عقد المناقشات والمفاوضات الخاصة بالنزاعات التجارية .
- أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية :
- أكدت المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق على أن الغش المالي نوعان :

1. الغش الناتج عن بيانات محاسبية كاذبة ، ناشئة عن تقارير مالية احتيالية.
 2. الغش الناتج عن بيانات كاذبة ناشئة عن اختلاس الأصول .
- وإن الغش خداع مقصود وهو خطأ متعمد ، ولكن رفع الدعوى القضائية بسبب الغش لا يعني توجيه تهمة الغش بصفة مطلقة إلى مدقق الحسابات الخارجي واتهامه بالتواطؤ في ارتكاب الغش ، فقد تكون هناك حبكة متقنة تمت من قبل الإدارة المعنية بتوفير البيانات التي يحتاجها مدقق الحسابات الخارجي لإنجاز مهمته في إبداء الرأي الفني المحايد بنتائج النشاط، وعرض المركز المالي .⁽³⁾

(3) السبسي ، مرجع سابق ، 2006 ، ص 48 .

ومن أساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ما يلي :

1. التدقيق بعد انجاز العمليات : وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظم والمعايير (خاصة بالدوائر الحكومية).
2. إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.
3. المقابلة الشخصية مع المسؤولين .
4. التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها .
5. استخدام الوصفة العملية أو الطرق المتعارف عليها في أداء الخدمة لكشف مصداقية القوائم المالية .

العلاقة بين مراجعة الحسابات والمحاسبة القضائية ومراجعة الغش:
يمكن أن نبين مفهوم كل منها كما يلي :

1. **مراجعة الحسابات المالية :** هي عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل .⁽¹⁾
ويهدف المراجعون أثناء المراجعة المالية إلى إصدار رأي فني محايد حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة من البيانات المالية تعرض على نحو معقول بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية ، وتجري هذه الالتزامات المالية بعد إتمام الصفقات ، وتتم وفقاً لمعايير مراجعة الحسابات الدولية أو المقبولة عموماً ، إن مراجعة الحسابات المالية هي وظيفة مراجع الحسابات فهو مسئول أمام الزبون أو أي

(1) أرينز ، ألفين ، وجيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة د.محمد محمد عبد القادر ود.أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، 2002، ص 21

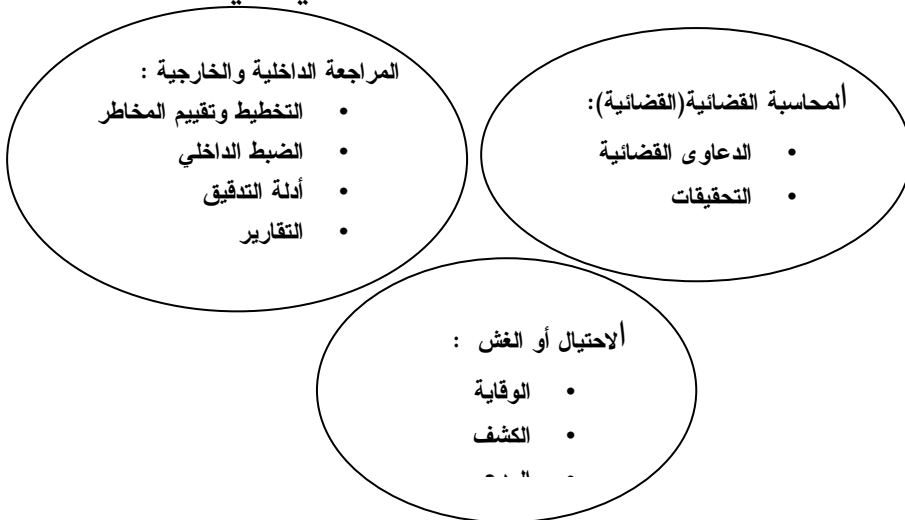
أطراف أخرى يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المنشورة ، وتركز المحاسبة المالية على فحص وتحقيق العمليات المالية ، ويعتمد المراجع المالي على فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لتحديد توقيت وأبعاد عملية المراجعة . (2)

2. **مراجعة الاحتيال :** إن الهدف من مراجعة الاحتيال هو المراجعة في سبيل كشف حالات الغش والتلاعب أو منعها في الشركة أو البيئة التنظيمية ، وعادة ما يتم هذا الكشف عن طريق مراجعة الضوابط القائمة والحالية لمنع وكشف الاحتيال في المعاملات ، وربما يتم أيضاً وضع توصيات لتنفيذ إجراءات كشف ومنع التزوير ، وعادة ما تجري عملية مراجعة الاحتيال على أساس استباقي ، ويجب عدم الخلط بين تحقيقات الاحتيال التي تجرى بعد الواقعة ومن الممكن أن تكون بواسطة المحاسبين القضائيين ، ومراجعة الاحتيال ملزمة لكل من صاحب العمل، وتذهب عملية مراجعة الاحتيال إلى مدى أبعد من المراجعة المالية حيث تركز على ما وراء هذه العمليات ، وينظر مراجع عمليات الاحتيال إلى نظام الرقابة الداخلية بنظرة مختلفة عن المراجع المالي ، إذ ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للاحتيال .

ويمكن القول أن العلاقة بين مراجعة الحسابات ومراجعة الغش والمحاسبة القضائية هي علاقة ديناميكية ، تتغير مع مرور الوقت بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية .

(2) Jill A. Blumenfeld, p.7 . <http://www.nafanet.com/index-files/forensicaccounting.htm>

وينبغي ألا يكون مصطلح المحاسبة القضائية بديلاً عن مصطلح المحاسبة القانونية لأن الترجمة الحرفية للمصطلح الأجنبي ليست هي السبيل لتحديد المعنى والمضمون والدور للاستخدام الأجنبي للمصطلح ، وهي قاصرة عن تحديد المضمون بدقة ، يمكن للمحاسب القانوني أن يمارس دوره في المجالات التي تتطلبها المحاسبة القضائية ، من خلال التدريب على مفهوم المحاسبة القضائية واستقرار القوانين ،⁽³⁾ ويمكن أن نوضح العلاقة بين كل من المحاسبة القضائية وبين مراجعة الحسابات الداخلية أو الخارجية وبين مراجعة الاحتيال أو الغش من خلال الشكل التوضيحي التالي :



Source : Education and Training in Fraud and Forensic Accounting :A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations ,Faculty ,and students .West Virginia University ,February 7, 2007 , p.5

(3)الفخري ، د . بشار ، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول (المحاسبة القضائية في دولة قطر) ، الدوحة ، قطر ، 4 مايو 2011م .

ومن الشكل السابق ، يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي وبين المحاسب القانوني (المدقق الخارجي) ، حيث أن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها ، والبيئة التي تساعد على الغش ، بينما يوضح الشكل الثاني رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط ، والأول أكثر عمقاً وأقل اتساعاً وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقة ، وإن الدوافع الحقيقية من وراء نشأة المحاسبة القضائية هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بآرائهم حول المخالفات المالية ، وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين من المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية .

المبحث الرابع الدراسة العملية وتحليل الإستبانة الموزعة على عينتي الدراسة في فلسطين:

يتكون مجتمع الدراسة، والبالغ عدده 53، من الفئات التالية:

1- مدققو الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة يبلغ عددهم (70) مدققاً ، تم توزيع (60) إستبانة عليهم ، كان عدد الاستبيانات التي حصلنا عليها (50) إستبانة منها (38) إستبانة صالحة للدراسة .

العاملين في سلك القانون والقضاء : تم اختيار مفردات عينة البحث منهم من بين العاملين بالنيابة المالية بمكتب النائب العام ، وبعض وكلاء النيابة ، المحامين وأساتذة القانون بقسم الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بغزة ، وبعض القضاة والمحكمين الماليين المعتمدين من وزارة العدل بغزة ومن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وعددهم (18) ؛ ولضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على

نتائج أكثر دقة تم توزيع (18) إستبانه ، وكانت الاستبيانات التي حصلنا عليها (15) صالحة للدراسة .

توزيع عينة الدراسة:

استناداً إلى ما سبق يكون العدد الإجمالي الذي تم الحصول عليه (53) إستبانه صالحة للاختبار ، ويمكن أن نعرض الصفات لعينتي الدراسة من خلال الجدول الآتي :

جدول توزيع المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينتي الدراسة في قطاع غزة .

الصفة	توزيع الصفات
الجنس	أنثى 2 ذكر 51
العمر	أقل من 30 سنة 17 من 30 وأقل من 45 سنة 18 من 60 وأكثر 5 من 45 وأقل من 60 سنة 13
العمل الحالي	مراجع خارجي 38 يعمل في سلك النيابة والقانون 15
المؤهل العلمي	بكالوريوس 21 مؤهل عالي 8 ماجستير 17 دكتوراه 6 أخرى 1
التخصص	قانون 15 محاسبة 38

الصفة	توزيع الصفات
الخبرة	من 1 سنة - أقل من 5 سنوات 10
العملية	من 10 - أقل من 15 14
	من 15 وأقل من 20 4
	من 5 سنة - أقل من 10 سنوات 13
	من 20 سنة وما فوق 12

الجدول من إعداد الباحث من واقع الإستبانة الموزعة على المبحوثين غزة

فلسطين فبراير 2013م

أداة جمع البيانات :

بالرجوع إلى الدراسات السابقة والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة ضمن الإطار النظري استخدمت لجمع البيانات إستبانة تم إعدادها بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة ، وقد تم اختبارها مع خمسة مراجعين خارجيين ، وكذلك مع خمسة آخرين من القانونيين ، حيث طلب منهم الإجابة عن الأسئلة والتعليق على مدى شموليتها لمعرفة دور المحاسبة القضائية المتوقع في الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية وتم إجراء مقابلة شخصية مع بعضهم ، وتم مراعاة الملاحظات التي تفضلوا بها ، حيث أخذت ملاحظاتهم جميعاً بالحسبان عند إعداد الإستبانة ، وقد تبين للباحث من خلال المقابلات والتحكيم قدرة الاستبانة على تعرف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية من خلال الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، وقد تكونت الإستبانة من قسمين اثنين كما يلي :

القسم الأول الإستبانة : وهو خطاب موجه إلى أفراد عينتي الدراسة ، بحيث يوضح فيه الباحث أهداف الدراسة ونطاقها .

القسم الثاني الإستبانة : يحتوي على الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية للتعرف على دورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كما هو موضح في الجدول رقم (1) .

الأسلوب المستخدم في تحليل البيانات والأدوات الإحصائية :

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الإستبانة ، وذلك لتحقيق أهداف وأغراض الدراسة وبهدف اختبار صحة الفرضيات ، حيث يرمز الرقم (1) إلى غير موافق بشدة ، والرقم (2) غير موافق ، والرقم (3) حيادي ، والرقم (4) موافق ، والرقم (5) موافق بشدة ، وتم عد المدى من (1-2.5) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد منخفضة ، والمدى من (2.51-3.99) بحيث يكون دالاً على درجة تأييد متوسطة ، والمدى من (4-5) ليكون دالاً على درجة تأييد عالية ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والإجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية من جهة وقبول الفرضيات من جهة أخرى ، وقد استخدمت برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة عن طريق الإستبانة ، فضلاً عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصفية مثل المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، علاوة على بعض الاختبارات مثل اختبار مان وتني بهدف إبراز الفروق ذات الدلالة الإحصائية إن وجدت بين عينتي الدراسة العاملين بسلك القانون والقضاء ومراجعي الحسابات من عينة الدراسة .

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

يبين الجدول رقم (1) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عيني الدراسة وهي كما يلي :

جدول رقم (1) يبين الإجراءات التي يمكن أن تمارسها المحاسبة القضائية وتؤدي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتي	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z P
1	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية	4.1578	0.91611.	كبير	4.4667	0.8338.	كبير	-1.372 0.170
2	يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة	4.3684	0.85174	كبير	4.3333	0.81650	كبير	-0.242 0.809
3	هناك ازدياد في عدد القضايا والنزاعات التجارية مع الحاجة لأدلة إثبات .	4.3947	0.59455	كبير	4.5333	0.51640	كبير	-0.705 0.480
4	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية	4.2368	0.67521	كبير	4.1333	0.83381	كبير	-0.291 0.771

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني	
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z P
5	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من أن الشركة تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية .	4.2632	0.6444	كبير	4.1333	0.83381	كبير	0.692 396.-
6	تفهم المحاسبة القضائية مسؤوليات وواجبات الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية	4.4211	0.64228	كبير	4.6000	0.50709	كبير	0.402 0.838-
7	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها	4.3947	0.63839	كبير	4.4000	0.63246	كبير	0.4804 0.7055-
8	تعمل المحاسبة القضائية على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير	4.3947	0.67941	كبير	4.4000	0.50709	كبير	0.817 0.231-
9	تتأكد المحاسبة القضائية من استمرار الشركة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم	4.2368	0.91339	كبير	4.8000	0.41404	كبير	0.016 2.399-

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
10	تتناقش المحاسبة القضائية الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير	4.5000	0.76229	كبير	4.7333	0.45774	كبير	1.07581-	0.282
11	تعمل المحاسبة القضائية على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية	3.4473	0.5038	متوسط	3.6667	0.9759	متوسط	0.0719-	0.5217
12	تقوم المحاسبة القضائية بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي	3.2631	0.5543	متوسط	3.4667	1.2459	متوسط	1.1189-	0.2631
13	تقوم المحاسبة القضائية بالتحري عن الحقيقة بالتحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها	3.3684	1.0245	متوسط	3.6000	1.1212	متوسط	0.60005-	0.5484
14	المحاسب القضائي يقدم رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات	3.3684	0.9134	متوسط	3.7333	0.7037	متوسط	1.73467-	0.0827

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
15	المحاسب القضائي يقدم استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية	3.3421	0.9087	متوسط	3.8666	0.7432	متوسط	1.85006-	0.0643
16	المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق	3.1052	0.8314	متوسط	3.3333	1.0465	متوسط	0.84723	0.3968
17	المحاسب القضائي لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة وشراكة في أعمال تجارية	3.3157	0.9036	متوسط	3.3333	1.3451	متوسط	0.07192-	0.9426
18	المحاسب القضائي يحقق في حالات الضرر لتحديد قيمة الأضرار والتعويضات بناء على معايير المحاسبة	3.3157	0.9036	متوسط	3.5333	0.63994	متوسط	0.56901-	0.5693
19	تقوم المحاسبة القضائية بمراجعة مدى التزام المراجع بمبادئ الحوكمة	2.3684	1.1489	ضعيف	2.4666	0.9904	ضعيف	0.33056-	0.7409

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
20	تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية المتعلقة بالالتزام المهني للمحاسبين، تثقيم الشركات، النزاعات القانونية ذات الطابع المهني	4.4211	0.59872	كبير	4.4000	0.63246	كبير	0.980-	0.929
21	يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات أو إضافة أسئلة جديدة	4.5526	0.50390	كبير	4.4000	0.63246	كبير	0.747-	0.455
22	تسهم المحاسبة القضائية في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتأكيد استقلال المراجع الخارجي	4.3947	0.54720	كبير	4.4667	0.51640	كبير	0.683-	0.699
23	تناقش المحاسبة القضائية المراجع الخارجي بنتائج تقريره	4.3947	0.54720	كبير	4.4667	0.51640	كبير	0.386-	0.699
24	تفحص المحاسبة القضائية المعلومات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين	3.2368	1.4783	متوسط	3.5333	0.7432	متوسط	0.37632-	0.7066
25	تساعد المحاسبة القضائية في عملية تحديد المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية	3.1052	1.6569	متوسط	3.2666	1.4375	متوسط	0.36643-	0.714

	الأسئلة	مراجعي الحسابات			العاملين في سلك القانون		اختبار مان وتني		
		متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	متوسط حسابي	انحراف معياري	درجة التأييد	Z	P
26	تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة	3.3157	1.5786	متوسط	3.3333	1.2909	متوسط	0.1223-	0.9026
27	تدرس المحاسبة القضائية تقارير الإدارة المتعلقة بالاستجابة للمخاطر	3.5263	1.5375	متوسط	3.4666	0.7423	متوسط	0.49627-	0.6197
28	تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المراجع الداخلي	3.1842	1.7319	متوسط	3.6667	1.454	متوسط	0.72866-	0.4662
29	تقوم المحاسبة القضائية بتحديد المخاطر الناتجة عن الغش	2.3157	1.1175	ضعيف	2.3333	0.9759	ضعيف	0.15371-	0.8778
30	تعد المحاسبة القضائية قناة اتصال بين الإدارة والمراجع الداخلي	2.2105	1.4361	ضعيف	2.4667	1.6846	ضعيف	0.64561-	0.5185
31	تعد المحاسبة القضائية قناة اتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي	2.2105	1.189	متوسط	2.4667	1.4074	متوسط	0.53289-	0.5941

الجدول من إعداد الباحث من واقع الإستبانة الموزعة على المبحوثين غزة

فلسطين فبراير 2013م

ملاحظات على التحليل السابق :

لاحظ الباحث من خلال الجدول السابق رقم (1) أن نشاطات المحاسبة القضائية المتعلقة بمهام دعم وظيفة المراجعة الداخلية ودعم وظيفة المراجعة

الخارجية ودعم حوكمة الشركات فقد كانت المتوسطات الحسابية لآراء عينتي الدراسة تقع بين (2.5 - 3.99) ، وهي تعتبر ذات درجة تأثير متوسطة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فيما كانت نشاطات المحاسبة القضائية المتعلقة بإدارة المخاطر ذات تأثير ضعيف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لآراء عينتي الدراسة من مراجعي حسابات ومن عاملين في القانون وسلك القضاء ووكلاء النيابة المالية في مكتب النائب العام أقل من (2.51) .

كما لاحظ الباحث أيضاً من خلال الجدول السابق رقم (1) أن أنشطة المحاسبة القضائية المتعلقة بمهمة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها كانت ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الفلسطينية ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين في عينتي الدراسة من مراجعي حسابات وأكاديميين ورجال قانون فيما يتعلق بهذه النشاطات أكبر من 4 ، وهي أكبر من الوسط الافتراضي المحدد مسبقاً في الدراسة .

كذلك فإن نتائج الدراسة وفقاً لاختبار مان وتني تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الفئتين فيما يخص مجموعة من الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، وبالتالي تؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات والمؤسسات الفلسطينية .

اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة بعدما قام بتحليل نتائج الدراسة وذلك كما يلي :

أولاً : اختبار الفرضية الأولى التي تنص : " لا يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي تمارسه المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية .

بالرجوع للجدول السابق رقم (1) سوف نجد بأن المتوسط العام لإجابات رجال القانون والعاملين بسلك القضاء لإجمالي الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المحاسبة القضائية هو (3.7978) ، وكذلك فإن المتوسط العام لإجابات المبحوثين من مراجعي الحسابات الخارجيين لإجمالي الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها المحاسبة القضائية هو (3.6494) ، ويعتبر كل من المتوسطان العامين السابقان هو أكبر من (3)، وهذا يعني بوجود علاقة بين النشاطات التي تقوم بها المحاسبة القضائية وبين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وبناءً على ما سبق ، فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية ، وسوف يقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه : " يوجد علاقة بين الإجراءات والأنشطة التي تمارسه المحاسبة القضائية وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ثانياً : اختبار الفرضية الثانية التي تنص : " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

إن فضائح الغش للشركات العالمية مثل شركة إنرون وورد كوم وغيرها ، وما ترتب عليها من دعاوى قضائية ، قد خلق طلباً كبيراً على المهارات والخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية أنها تؤدي دوراً حاسماً

في التحقيق في الفضائح المالية التي يشتبه فيها باختلاس الأصول ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية التي أدت إلى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين من المحاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم ومهاراتهم وعمق قدرتهم في إجراء التحري واكتشاف مدى صدق المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوى القضائية التي تخص المخالفات المالية والغش في القوائم .

بالرجوع للجدول السابق رقم (1) سوف نجد بأن المتوسط العام لإجابات رجال القانون والعاملين بسلك القضاء تؤكد وجود ارتفاع وزيادة في معدلات الدعاوى القضائية حول الأمور المالية هو (3.687) ، وكذلك فإن المتوسط العام لإجابات المبحوثين من مراجعي الحسابات الخارجيين لحاجة المنازعات القضائية للمحاسبة القضائية هو (3.439) ، ويعتبر كل من المتوسطان العامين السابقان هو أكبر من (3)، وهذا يعني بوجود حاجة للمحاسبة القضائية بسبب زيادة معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية .

وبناءً على ما سبق ، فإن الباحث سوف يقبل الفرضية الثانية التي تنص على أنه : " إن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية حول الأمور المالية والتجارية يتطلب الاستعانة بالمحاسبة القضائية .

ثالثاً : اختبار الفرضية الثالثة التي تنص : " لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وبالعودة للجدول السابق رقم (1) أيضاً ، فإنه يتضح للباحث أن نتائج اختبار مان ويتني المستخدم لتحديد الفروقات بين آراء عينتي الدراسة فيما يتعلق بالخدمات والأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية ، حيث نجد أن القيمة المعنوية لـ $p=0.57260 > 0.05$ ، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وبين العاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني فيما يتعلق بنشاطات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات والمؤسسات الفلسطينية ، وعليه فإن الباحث سوف يقبل الفرضية الثالثة .

المراجع

المراجع العربية:

1. أبو عجيلة، عماد محمد علي وحمدان، علام محمد موسى،(2009) أثر الحوكمة المؤسسية علي إدارة الأرباح (دليل من الأردن)، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس - كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - الجزائر
2. أحمد، سامح محمد رضا (2010)، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
3. البارودي، شريف، 2002 تحليل أساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول.
4. الأمين ، محمد بدر الدين،(2001) أثر العوامل الاقتصادية على الاختيار المحاسبي للسياسات المحاسبية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، العدد الأول.
5. حمدان علام محمد موسى، (2010) دور التدقيق الداخلي في التنبؤ بالأزمات المالية، بحث مقدم للمؤتمر السابع المنعقد في جامعة الزرقا بالأردن ،بعنوان تداعيات الازمة المالية العالمية على منظمات الاعمال ، مايو 2010.

6. هويدي، على، (2000)، تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية والعائد المتوقع، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
7. مرعي ، ليلي أحمد ، (2002) تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة - فرع بني سويف ، العدد الثاني.
8. سويلم، محمد حسن ، 2002، رد فعل سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة ، مجلة البحوث العلمية والتجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول.
9. عيسى ، سمير كامل محمد ،(2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية) مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني.
10. ذنبيات، علي،(2006) تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية النظرية والتطبيق ، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية، عمان.
11. أبو عجيلة ،عماد محمد (2007)،اثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح:دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (14)، العدد (3). ص ص: 69-126.
12. بافقير، سالم محمد، (2008)، مدخل مقترح لقياس اثر الدور الحكومي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق

الأوراق المالية ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.

13. العبدالله، رياض والحسناوي، ميشيل، عقيل، (2006)، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية . المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 9 ، العدد (1)، ص ص (72-27).

14. العبدالله، رياض وسويدان، ميشيل، والقرعان، سناء، (2007)، الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للمحاسبة، مجلد 15 ، العدد (1)، ص ص (14-1).

15. مرعي، ليلي احمد (2002) ،تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسة إدارة الأرباح، مجلة الدراسات المالية والتجارية ،الصادرة عن جامعة القاهرة ،العدد(3) ديسمبر، ص ص (73-36).

16. مطر،محمد (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن.

17. مطر، محمد، ونور عبد الناصر (2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال - الجامعة الاردنية، المجلد(3)،العدد(1)، ص ص (71-46).

18. أمين السيد أحمد لطفي ، " مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
19. يحيى محمد أبوطالب ، " المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .
20. عمرو حسين عبدالبر ، " القاموس المحاسبي والتجاري التحليلي " ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، 2006 .
21. السيسي ، نجوى أحمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية ، دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، 2006م
22. ارينز ، ألفين ، وجيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة د.محمد محمد عبد القادر ود.أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، 2002
23. سامي ، مجدي محمد ، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مجلد 24 ، العدد الأول ، يناير ، 2002 م .
24. باقي ، عبد القادر محسن ، دور مراجع الحسابات في مواجهة تحديات المحاسبة الإبداعية (التلاعب في الحسابات) ، دراسة نظرية ، مقبولة للنشر في مجلة جامعة دمشق ، 2006 م .
25. خشماوي علي ، الدوسري محسن ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى

جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، عمان / الأردن 2008م ، ديوان

المحاسبة الكويتي www.sabq8.org

26. حمادة ، رشا ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة

الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية

والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2010م .

27. مرزوقة صالح ، بوهرين فتيحة ، الإبداع المحاسبي من خلال معايير

المحاسبة الدولية ، بحث مقدم للملتقى الدولي : الإبداع والتغيير التنظيمي

في المنظمات الحديثة ، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد

بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 18-19

مايو 2011م

المراجع الأجنبية:

1. Peterson, R. H. (2002). Applying International Accounting Standards. Wiley & Sons, Inc.
2. Revsine, D. C. and Johnson, B. W. (2005). Financial Reporting and Analysis. 3rd ed. Prentice Hall, Inc.
3. Schroeder, R. G., Clark, M.W. and Cathy, J.M. (2003). Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases. 7th ed. Wiley & Sons, Inc.
4. Scott, W. R. (2003). Financial Accounting Theory. 3rd ed. prentice hall, Inc.
5. Sekaran, U. (2000). Research Methods for Business: a Skills Building Approach .3rd ed. John Wiley & Sons, Inc.
6. Zimmerman, J. and Watts, R. (1986). Positive Accounting Theory. 1st ed. Prentice Hall, Inc.

7. Lantto, Anna-Maija, 2006 .Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country? University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland. May 29, 2006.
8. Barth, M. And Landsman, W. (2003). Cost of Capital and Quality of Financial Statements Information. Working Paper. Stanford University.
9. Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2001). The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View. Journal of Accounting and Economy. Vol, 31.No.3.
10. Barth, M. E., Landsman, W.R. and Wahlen, M.A. (1995). Fair Value Accounting: Effects on Bank's Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value Contractual Cash Flows. Journal of Banking and Finance. Vol, 19, Issue 3 – 4, pp 577 – 605.
11. Beatty, A. (1995). The Effect of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Management: How Fair Value Is It? . Federal Reserve Bank of St. Louis Review. Vol.77. No.1. Jan /Feb. pp 25 – 39.
12. Bushman R.M. And Smith A. J. (2004). Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance. Economic Policy Review. April 2004.
13. Carlson, P. (1997). Advancing the Harmonization of International Accounting Standards: Exploring an Alternative Path. The International Journal of Accounting. Vol. 32. No. 3.
14. Clark ,P. K., Hinton, P. H., Nicholson, E. J., Storey, L., Wells , G. , and White , M. G. (2003) . The

implications of Fair Value Accounting on General Insurance Companies. Presented to the Institute of Actuaries, 24 March 2003).

15. Kirschenheiter, M. (2002). Representational Faithfulness in Accounting: A Model of Hard Information. Purdue University, Krannet School of Management, April.
16. Murphy, A. B. (2000). The Impact of Adopting International Accounting Standards on the Harmonization of Accounting Practices. The International Journal of Accounting. Vol. 35. No. 4. 2000.
17. Street, D. L. And Bryant, S.M. (2000). Disclosure Level and Compliance with IASs: A Comparison of Companies with and Without U.S. Listing and Filings. The International Journal of Accounting. Vol. 35. No. 3.
18. Tendeloo, B. V. And Staelen, A. V. (2005). Earning Management under German GAAP versus IFRS. European Accounting Review. Vol. 14. No. 1.
19. Robert , F. M. and Walter , B. M. , 1993 , " Accounting: The Basis for Business Decisions " , Mc Graw – Hill , Inc. , P. 7.
20. Anctil , R. M. , et al. , 2004 , " Information Transparency and Coordination Failure: Theory and Experiment " Journal of Accounting Research , Vol. 42 , No. 2 , May , P.P. 159 – 195.
21. Hooper , K. & Kearins , K. , 2007 , " Recurrent Rescues of Financial Institution: Enduring Human

- Features and Socialized Losses " , Critical Perspectives on Accounting , Vol. 18 , No. 4 , P.P. 469 – 486.
22. Tadesse , S. ,2006, " The Economic Value of Regulated Disclosure : Evidence Form The Banking Sector " , Journal of Accounting & Public Policy , Vol. 25 , No. 1 , P.P. 32 – 60.
 23. Fischer , Paul E. & Verrecchia , Robert E. , 2004 , " Disclosure Bias " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 38 , P.P. 223 – 250.
 24. Arya , Anil and Mittendorf ,Brian , 2004 , " Benefits of Slanted View : A Discussion of Disclosure Bias " Journal of Accounting and Economics , Vol. 38 , P.P. 251 – 262.
 25. Kang , Tong & Pang , Yong H. , 2005 , " Economic Development and Value – Relevance of Accounting Information – A Disclosure Transparency Perspective , View of Accounting and Finance " , Vol. 4 , Issue 1 , P.P. 5 – 31.
 26. Hunton , James E. , et al. , 2006 , " Financial Reporting Transparency and Earnings Management " The Accounting Review , Vol. 81 , No. 1 , P.P. 132 – 148.
 27. Bhat , G. , et al. , 2006 , " Does Corporate Governance Transparency Affect The Accuracy of Analyst Forecasts " , Accounting and Finance , Vol. 46 , P.P. 715 – 743.
 28. Patel , Sanddeep A. , et al. , 2002 , " Measuring Transparency and Disclosure at Firm – Level in Emerging Markets " , Emerging Markets Review , Vol. 3 , P.P. 325 – 337.

29. Bushman , Ropert M. , et al. , 2004 , " What Determines Corporate Transparency ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 42 , No. 2 , P.P. 207 – 252.
30. Walther , B. R. , 2004 , " Discussion of Information Transparency and Coordination Failure : Theory and Experiment " , Journal of Accounting Research , Vol. 42 , No. 2 , P.P. 197 – 205.
31. Herrmann , D. & Inone , T. , 1996 , " Income Smoothing and Incentives by Operating Condition : An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan " , Journal of International Accounting , Auditing and Taxation , Vol. 5 , No. 2 , P.P. 161–178.
32. Healy , Paul M. & Wahlen , James M., 1999 , " A Review of The Earnings Management Literature and its Implications for Standard Selling " , Accounting Horizons , P.P. 367 – 403.
33. Masko , D. & Srinivasan , R. , 2005 , " Do Insiders Manipulate Earnings When They Sell Their Shares in an Initial Public Offering ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 43 , No. 2 , March , P.P. 197- 205.
34. Michael , K. & Nahum , D. , 2002 , " Com 'Big Bath' and Earnings Smoothing Coexist as Equilibrium Financial Reporting Strategies " , Journal of Accounting Research , Vol.40 , No. 4 , P.P. 761 – 796.
35. Bauwhede , H. V. , et al. , 2003 , " Audit Firm Size , Public Ownership and Firm's Discretionary Accruals Management " , The International Journal of Accounting , Vol. 38 , P.P. 1 – 22.
36. Steven , B. , et al. , 2002 , " Accruals Management Investor Sophistication and Equity Valuation: Evidence from 10 – Q Filings " , Journal of Accounting

- Research , Vol. 40 , No. 4 , September , P.P. 987 – 1012.
37. Baiman , S. & Verrecchia, R. , 1995 , " Earnings and Price – Based Composition Contracts in the Presence of Discretionary Trading and Incomplete Contracting " , Journal of Accounting and Economics , No. 20 , P.P. 93 – 121.
 38. Nelson , M.W. , Elliott , J. A. and Tarply, R. L., 2002 , " Evidence Form Auditors Earnings Management Decisions" , The Accounting Review , Vol 77 , P.P. 175 – 202.
 39. Nelson , M.W. , Elliott , J. A. and Tarply, R. L., Supplement 2003 , "How are Earnings Managed ? Examples from Auditors" , Accounting Horizons , P.P. 17 – 35.
 40. Gover , J. , Gaver , K. and Austin , j. , 1995, " Additional Evidence on Bonus Plans and Income Management " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 19 , P.P. 3 – 28.
 41. Booth , G. , Brockman , P. , Kallunki , J. and Mortikainen , T. , 2000 , " Accounting Income Smoothing and Reductions in Analysis Earnings Forecast Errors Over the Fiscal Year Finish Evidence" , International Journal of Management , Vol. 17 , NO. 3 , September , p.p. 311 – 322.
 42. Frank , B. G. , & Thomas , H. , 2004 , " On The Value of Transparency in Agencies with Renegotiation " , Journal of Accounting Research , Vol.42 , No. 5 , December , P.871.
 43. Bushman , R. M. & Smith , A. , 2003 , " Transparency Financial Accounting Information and Corporate

- Governance " , economic Policy Review , April , P.P. 65 – 87.
44. Cheng , Q. & Lo , K. , 2006 , " Insider Trading and Voluntary Disclosures " , Journal of Accounting Research , Vol. 44 , No. 5 , P.P. 815 – 847.
 45. Lara , G. , et al. , 2005 , " The Effect of Earnings Management on The A Symmetric Timeliness of Earnings " , Journal of Business Finance & Accounting , Vol. 32 , No. 3 , P.P. 692 – 695.
 46. Asare , S. , Davidson , R.A., and Gramling , A.A. , 2008 , " Internal Auditors' Evaluation of Frand Factors in Planning an Audit: The Importance of Audit Committee Quality and Management Incentives" , International Journal of Auditing , Vol. 12 , No. 3 , P.P. 191 – 203.
 47. Hunton , J. E. , Libby , R. , and Mazza , C. L. , 2006 , " Financial Reporting Transparency and Earnings Management " , The Accounting Review , Vol. 81 , No. 1 , P.P. 135 – 157.
 48. Brown , L. D. , and Pinello , A. S. , 2007 , " To What Extent does The Financial Reporting Process Curb Earnings Surprise Games ? " , Journal of Accounting Research , Vol. 25 , No. 5 , P. P. 947 – 981.
 49. The Second MENA Forum on Corporate Governance , 2004, Improving Transparency and Disclosure , Beirut , 3 – 5 June.
 50. EL – Gazzar , Samir M. , 2006 , " Transparency in Financial Reporting and Investors' Confidence : The Case of CEO's and CFO's Certification of Financial Statements in The Kingdom of Saudi Arabia and U.S.A. , P.P. 1 – 20.

51. FASB , 2002 , Statement of Financial Accounting Concepts No.1: Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise , AICPA , FASB , Original Pronouncements , John Wiley & Sons P.P. 1014 - 1018.
52. Amat, O. and Blake , J. , “ The Ethics of Creative Accounting” Journal of Business Ethics 22.
53. Naser, K. and M. Pendlebury: 1992, ‘A Note on the use of Creative Accounting’, British Accounting Review 24 .
54. Breton, G. and Tuffler , R. J. , “ Creative Accounting and Investment Analyst Response”P98.
55. Healy, P. M. and Whalen , J. M. , “ A Review of the Creative Accounting Literature and its Implications for Standard Setting ”
56. Lyons, D.: 1984, Ethics and the rule of law (Cambridge University Press, Cambridge)
57. Plato: 1992, Republic, translated by G. M. Gruber, revised by C. D. Reeve (Hackett
58. Fischer, M. and K. Rosen Zweig: 1995, ‘Attitudes of Students and Accounting Practitioners Concerning the Ethical Acceptability of Earnings Management’, Journal of Business Ethics 14.
59. Solomon, R. C.: 1993, ‘Corporate Roles, Personal Virtues: An Aristotelian
60. Revsine, L.: 1991, ‘The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis’, Accounting Horizons, December 16–27.
61. Balaciu Diana : Is Creative Accounting A form of manipulation University of Oradea , Faculty of Economics , Department of Finance Accounting ,

Journal accredited CNCSIS-Category B +Tom
xvll,2008-volume 111

62. Oriole Amt, John Blake and Olivares : The Ethics of creative Accounting :some Spanish evidence , Journal of Economic Literature classification ,April 2000
63. www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm
64. The AICPA Forensic and Litigation Services Committee developed the definition, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith ,Forensic and Investigative Accounting, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and Forensic Accounting : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University ,March 2007.,
65. Ilshi,M.S.,2003 ,Definition of Forensic Accounting . Go to www.forensicaccounting.com Crumbly, D. L., 2006 , Forensic Accounting Appearing in the literature . www.Forensicaccounting.com
66. Zysman,Alan, www.frenicaccounting.com/three 2010 . p.18 .
67. Ziegenfuss ,Douglas . Forensic Accountants : Hot Old Profession .
68. [www.odu.edu/ao/instadv/quest/Forensic Account.html](http://www.odu.edu/ao/instadv/quest/Forensic%20Account.html) ,25 May 2003 ,2010 .p11 . On line.
69. Grippo, Frank . Introduction to Forensic Accounting, The National Public Accountant, June 2003
70. Wells, Joseph T. The Fraud Examiners2003.Journal of Accountancy, October
71. Fillmer ,Scott. Forensic Accounting Defined. www.cris.com/-dfillmer/forensic.htm , May 27,2003,

on line posting . From Forensic Accountants
Investigators ,les Nunn University of Southern Indian ,
Journal Of Business and Economics Research -
February 2006 , Volume 4 , No 2.
Jill A. Blumenfeld, p.7 . .72
[http://www.nafanet.com/index-
files/forensicaccounting.htm](http://www.nafanet.com/index-files/forensicaccounting.htm)